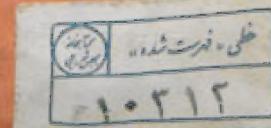


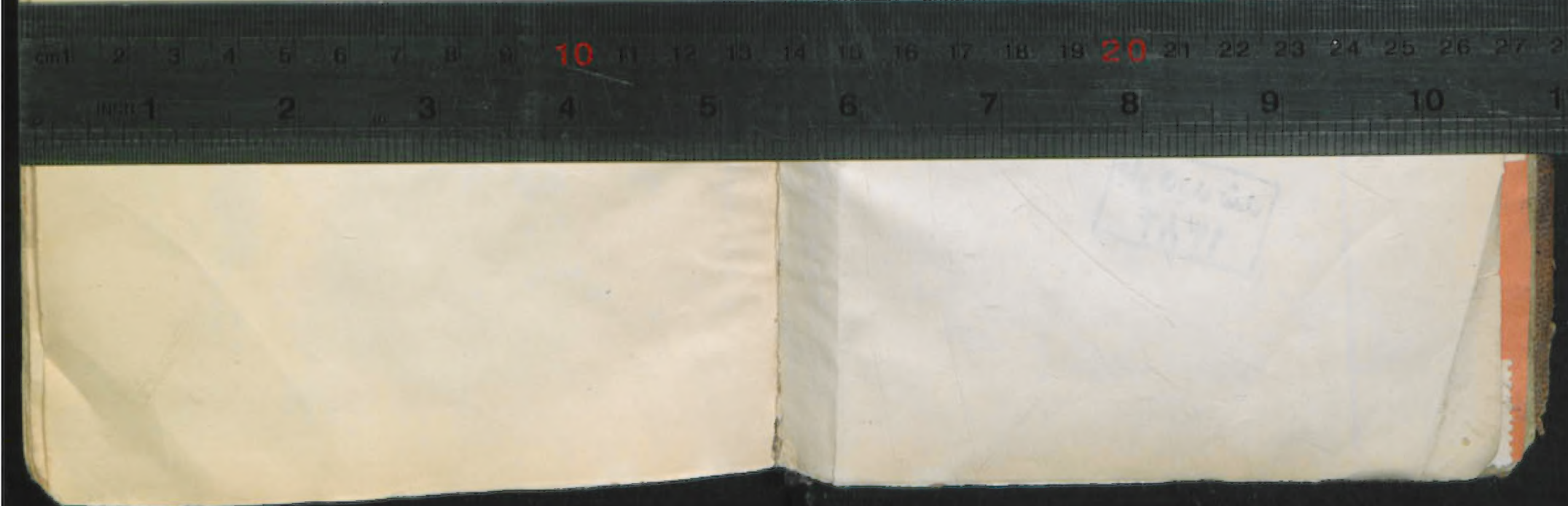
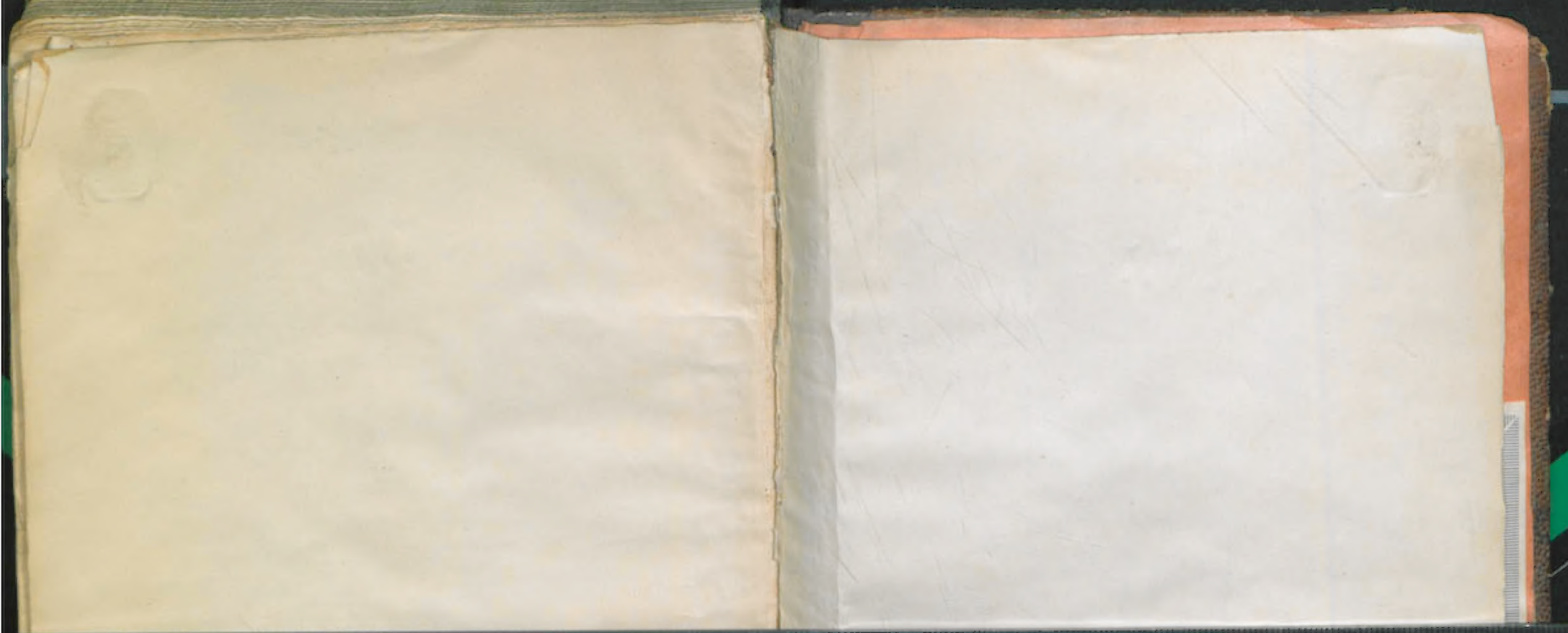
10

20

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب	شماره ثبت کتاب	
مؤلف		
مترجم		
موضوع		
شماره قفسه ۳۷۵۵	۵۰۸۸۶۵	۱۵۸۱
۱۰۲۱۲		









شرح منطق

۸

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



دار الكتب  
۱۲۸۵

المجلد

المجلد الثاني من فضل العلم  
والعلماء في دار الكتب  
الطبعة الأولى  
الطبعة الثانية  
الطبعة الثالثة



دار الكتب  
۱۲۸۵

دار الكتب



ورتبة على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة اما المقدمة  
فهي اثنتان الاولى ماهية المطلق وبان الحاجة اليه والثانية



والله الرحمن الرحيم  
قال ورتبة على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة **الاول** الالهية مرتبة  
على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة اما المقدمة فهي ماهية المطلق وبيان  
الحاجة اليه وموضوعه واما المقالات فاولها في المفردات والثانية  
في القضايا والاحكام والثالثة في القياس واما الخاتمة فهي مواد الانسبة  
واجزاء العلوم واخا رتبة عليها لان ما يجب ان يعلم في المطلق لما ان توقف  
الشرع فيه عليه وان كان الاول هو المقدمة وان كان الثاني  
فاما ان يكون البحث في عن المفردات وهو المقالة الاولى او عن المركبات  
ولا يخرج اما ان يكون البحث في عن المركبات الغير المقصود بالذات وهو  
المقالة الثانية او عن المركبات التي هي مقاسد بالذات فلا يخرج اما ان  
يكون الثالث وهو المقالة الثالثة او عن حيث المادة فهو

الخاتمة والراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشرع في العلم وبعد  
توقف الشرع اما على تصور العلم فلا ان الشارع في العلم لولا تصور اوله  
ذلك العلم لكان طالبا للجهول المطلق وهو حال الامتناع نتيجة النفس نحو  
الجهول المطلق وفيه نظر لان قوله الشرع في العلم يتوقف على تصور ان اراد  
بالنقص بوجه ما لم يكن كذلك لان العلم يتوقف على تصور بوجه فلا يتم  
التصور بوجه المقصود بان سبب اراد رسم العلم في تحقيق الكلام وان اراد به  
التصور بوجه فلا يتم ان لو لم يكن العلم متصور بوجه يلزم طلب الجهول المطلق  
وانما يلزم ذلك لو لم يكن العلم متصورا من جهز الوجود وهويم فالاول وان  
يقال لا بد من تصور العلم بوجه ليكون الشارع فيه على بصيرة فانه اذا  
تصور العلم بوجه وقف على جميع مسائله اجمالا حتى ان كل مسئلة ترو عليه  
علم انما من ذلك العلم كان من اراد سلوك طريق له يشا هذه لكن عرف امارته  
فهو على بصيرة في سلوكه واما على بيان الحاجة اليه فلا راد لو لم يعلم غاية العلم  
منه لكان طالبا غيبا واما على موضوعه فلا ان تمام العلم يجب تمام الموضوعات  
فان علم الفقه مثلا انما امتاز عن علم اصول الفقه بحيث من افعال المكلفين  
من حيث اخل ونحوه وتصح ونفسه وعلم اصول الفقه كما يجب عن الادلة  
الصحيحة من حيث اختلفت تنبسط عنها الاحكام الشرعية فلما كان هذا موضوع  
ولذلك موضوع اخر صاد اعلمين فقهاء من مفردات كل منها عن الاخر فليعلم  
يعلم الشارع في العلم ان موضوعه اى شئ هو لم يتبين العلم المتعبد به ولا  
له في طلبه بصيرة ولما كان بيان الحاجة اليه المطلق ينشأ الى معرفة بوجه

العلم المتعبد به  
العلم المتعبد به  
العلم المتعبد به

بيان الحاجة ودرسه في بحث واحد  
لأنه لا يتم بغيرها فلو كان غيره



العلم اما تصور فقط وهو حصول صورة الشيء عند العقل او  
تصوره معه حكم وهو اسناد امر الى امر اخر ايجابا وسلبا ويقال للجمهور  
مصدقون

في بحث واحد وهذا البحث ينقسم العلم الى التصور والتصديق لتوقف بيان  
الحاجة اليه **قال** والعلم اما تصور فقط **اقول** العلم اما تصور فقط اي  
تصور لا حكم معه ويقال له التصور السابق كتصورنا الانسان من غير حكم  
عليه نفي او اثبات واما تصور معه حكم ويقال للجمهور مصدقون كما اذا  
تصورنا الانسان وحكنا عليه بانه كاتب وليس بكاتب اما التصور فهو  
حصول صورة الشيء في العقل بغير معنى تصور الانسان الا ان يرسم  
صورة منه في العقل لبيان معنى غير محدد العقل كاثبت صورة الشيء في  
الاشياء في المرة الا ان المراد هو الانسان لا مثل المحسوسات والحق هو ان يتطوع فيها  
مثل المحسوسات والعقول فتصوره وهو حصول صورة الشيء في العقل اشارة  
الى تعريف المطلق التصور لانه لما ذكر التصور فقط ذكر امرين احدهما التصور  
المطلق لان المتصور اذا كان المذكور كان المطلق مذكورا بالضرورة وثانيهما  
التصور فقط الذي هو التصور الشاذ في ذلك التصور اما ان يعنى المطلق التصور  
او الى التصور فقط لاجاز ان يعنى الى التصور فقط لصدق حصول صورة الشيء  
في العقل على التصور الذي معه حكم فلو كان تعريفه التصور فقط لم يكن مانعا  
لدخل غيره فيه فحين ان يعنى التصور المطلق التصور فيكون حصول صورة  
الشيء تعريفه له وانما عرفه مطلق التصور دون التصور فقط يتبينها على ان  
التصور كما يطلق فيها هو المشهور على ما قيل التصديق اعرف من تصور الشاذ  
كذلك يطلق على ما يراد في العلم ويقع للتصديق وهو مطلق التصور واما  
الحكم فهو اسناد امر الى امر اخر ايجابا وسلبا واليجاب هو ايقاع النسبة

الانسان

لا يشبه

دور التصور

في العقل

البر

والسلب هو ايقاع نزاع النسبة فاذا قلنا الانسان كاتب وليس بكاتب  
فقد اسندنا الكاتب الى الانسان واقعنا نسبة بثبوت الكاتب ليس هو  
الاجابا ورفضنا نسبة بثبوت الكاتب عنه وهو السلب فلا يشبهنا ان يدرك  
اولا الانسان ثم مفهوم الكاتب ثم نسبة بثبوت الكاتب الى الانسان ثم وقوع  
تلك النسبة ولا فرق هنا فادراك الانسان هو تصور المحكوم عليه الانسان  
التصور المحكوم عليه وادراك الكاتب مصدق المحكوم به والكاتب المتصور المحكوم  
به وادراك نسبة بثبوت الكاتب تصور النسبة المحكية وادراك وقوعه في  
النسبة ولا فرق هنا بمعنى ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة هو الحكم  
وهو يحصل ادراك النسبة المحكية بدون الحكم كن شكك في النسبة او توهمها  
فان الشك في النسبة او توهمها بدون تصورهما حال لكن التصديق لا يحصل  
عالم يحصل الحكم وعند متأخرين المنطقيين ان الحكم اي ايقاع النسبة وانما  
فعل في افعال النفس فلا يكون ادراكا لان الادراك افعال والفعل لا يكون  
انفعا فلا يلحق ان الحكم ادراك يكون التصديق بجميع التصورات الاربع تصور  
الحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور نسبة المحكية وتصور الذي هو الحكم وان  
قلنا انه ليس بادراك يكون التصديق بجميع التصورات الثلاث والحكم هذا  
راى الامام واما على راي الحكماء فان التصديق هو الحكم فقط والفرق بينهما من  
وجه احدهما ان التصديق يشط على مذهب الحكماء ومركب على راي الامام و  
وثانيهما ان التصور الكفر بين كالتشبه شرط للتصديق وفارح عنه على قولهم و  
وشرطه الداخلي على قوله وثالثهما ان الحكم منسب للتصديق على رايهم وجعل التصديق

ويعرف العقل  
ان الشيء ما هو ما يشبه  
الافعال ان الشيء ما هو ما يشبه  
ما تشبه



وان كان عبارة عن الحكم فقط  
كان في نفس الصدق فيما لا يصدق  
وقد جعل في القيمة

النظر الرابع

على غير ما علم ان المشهور الحكم فيما بين الصور ان العلم اما تصور واما قصد  
والتمتع عدل عنه الى الصدق في وسبب العدد واعنه ودر الاعراض على  
الشهور من وجهين الاول ان القسيم فيسلك لان احدا لا يرين لانهم واما  
ان يكون قسم الشيء شيئا لا يكون قسم الشيء فسله وفي ذلك لا في القصد  
ان كان عبارة عن الصور مع الحكم والصدق مع الحكم قسم من الصور المطلق وقد في الواقع  
جعل في القسيم شيئا من العلم الذي هو فضل الصور فيكون قسم الشيء شيئا  
وهو الامر الثاني وهو الاخر انما يابرو لوقسم العلم الى مطلق الصور والصدق  
كما هو المشهور واما اذا قسم العلم الى الصور والتأنيج والى الصور الذي معه  
حكم كاعمله المقدم فلا يورده عليه لانه لا تخالف ذلك الصدق عبارة عن الصور  
لا مع الحكم فقول الصدق مع الحكم قسم من الصور قلنا ان اردتم به ان قسم من  
الصور والتأنيج المقابل للصدق في فقط انه ليس كذلك وان اردتم به ان قسم  
من مطلق الصور فسام لكن قسم الصدق ليس مطلق الصور بل الصور والتأنيج  
فلا يلزم ان يكون قسم الشيء شيئا والثاني ان المراد بالصور اما الحضور والعدم  
مطلقا او الصدق بعدم الحكم فان عني به الحضور الذهني مطلقا لزم انقسام  
الشيء الى قسمين والى غير لان الحضور مطلقا نفس العلم وان عني به الحضور  
بعدم الحكم امتنع اعتبار الصدق في الصدق لان عدم الحكم يكون معتبرا  
في الصدق فلو كان الصدق معتبرا في الصدق لكان عدم الحكم معتبرا فيه فلو  
اعتبار الحكم هو الصدق والتأنيج وعلى الحضور الذهني مطلقا كما وقع التشبه  
عليه والمعتبر في الصدق ليس هو الاول بل الثاني والحاصل ان الصدق الذي

عنه  
قسم الشيء  
وقد جعل في القيمة  
لكن الصدق في القيمة  
الشيء قسم الشيء  
من الصور

وعدم في الصدق وانما  
ان الصدق في القيمة  
معتبر فيه عدم الحكم

والعلم

وليس الكل من كل منها بديهيا والاما جهلا شيئا ولا نظرا با ولا لادار  
اول تسلسل بل

٢٦

وهو العلم والصدق اما ان يعتبر بشئ شيئا على الحكم وبقوله الصدق بقوله الصدق  
لا يعتبر بشئ شيئا على عدم الحكم ويقال العلم الصدق والتأنيج او لا يعتبر بشئ وهو  
مطلق الصدق فاما مقابل للصدق في وهو الصور بشرط لا شيء والمعتبر في الصدق  
شرطا كان او شرط هو الصدق لا بشرط بشئ فلا اشكال قال وليس الكل من كل  
منها بديهيا والاما جهلا شيئا ولا نظرا با ولا لادار وتسلسل اقول العلم  
اما بديهيا وهو الذي لا يتوقف حصوله على نظركم كصور الحرارة والبرودة  
وكا الصدق في بان النفي والاثبات لا يحتاجان ولا يتوقفان واما انظري  
وهو الذي يتوقف حصوله على نظركم كصور العقل والنفس وكا  
الصدق في بان العلم حادث واذا عرفت هذا فنقول ليس كل واحد من الصور  
والصدق بديهيا فانه لو كان جميع الصور والصدق بديهيات بديهيا لما  
كان شيئا من الاشياء جمولا ولا تافها البديهي وان لم يتوقف حصوله على  
الفكر لكن يمكن ان يتوقف حصوله على شيء اخر من توجب العقل اليه او الالاس  
او الحدس او غير ذلك فاما يحصل ذلك الشيء المرفوف عليه لم يحصل اليه  
فالبديهة لا يستلزم الحصول فالصواب ان يقال لو كان كل الصور والصدق  
بديهيا لما احتجنا بحصول شيء من الاشياء الى كسب ونظر وهو ناسد ضرورة  
احتياجنا في حصول بعض الصور والصدقيات الى الفكر والنظر ولا  
نظر با وليس كل واحد من الصور والصدق في نظر با فانه لو كان جميع الصور  
الصدقيات والصدقيات نظر با لزم الدور والتسلسل والدور هو توقف  
الشيء على ما يتوقف ذلك الشيء من جهة واحدة اما بديهيا كما يتوقف على

وهو الذي لا يتوقف حصوله على  
فمن الصور

٢٦



وبالعكس او عرابت كما يتوقف على ب وب على ج وج على د والشلسل  
هو ترتيب امور غير متناهية واللازم باطل فالملزوم مثله اما الملازم  
فلازم على ذلك التقدير اذا حاولنا تحصيل شيء منها فلا بد ان يكون  
حصوله بعلم اخر وذلك العلم الاخر ايضا نظرا كما يكون حصوله بعلم  
اخر وهكذا فاما ان يذهب سلسلة الاكتساب الى غير النهاية فهو  
التسلسل ويعود فيلزم الدور اما بطريق الملازم فلا نتحصل  
التصور والتقدير لو كان بطريق الدور والتسلسل لا متع التحصيل  
والكسب اما بطريق الدور فلا نتقضي الى ان يكون الشيء حاصل قبل  
حصوله لانه اذا توقف حصول ب على حصول ا اما بمتوبة  
او عرابت كان حصول ب سابقا على حصول ا وحصول ا سابقا على حصول  
ب فالتسلسل على السابق على السابق يباين على ذلك الشيء فيكون ب ساهلا  
من حصوله وان حال فاما بطريق التسلسل فلا نعلم الموقوف  
ح على استحضارها لانها تارة وهو محال والموقوف على المخرج فان قلت  
ان عيتم يقول لكم حصول العلم المطلوب يتوقف على استحضارها لانها تارة  
لانه يتوقف على استحضار الامور الغير المتناهية دفعة واحدة فلا يتم  
انه لو كان الاكتساب بطريق التسلسل يلزم توقف امور غير متناهية  
دفعة واحدة لان الامور الغير المتناهية معذات حصول العلم والمعدلات  
ليس من لوازمها ان يجمع في الوجود وان عيتم بانه يتوقف على استحضارها  
في ارضه غير متناهية فلهذا لا يمكن ان استحضار الامور الغير المتناهية

أ على حصوله

على ذلك المقتضى

حصول المطلق على حصول

بلى يمكن السابق على  
لوجود اللاحق

فلازمه

بل البعض من الكل منها بدعي والبعض الاخر نظري وهو ترتيب امور معلومة  
للتدريج الى مجهول وذلك الترتيب ليس بصواب دائما لما افضنه بعض العقلاء

فلا لازمة الغير المتناهية من دافعا يستحيل ذلك لو كانت النفس حادثة فانها  
اذا كانت قد بدت يكون موجودة في ارضه غير متناهية فاذ ان يحصل لها على  
غير متناهية في الازمنة الغير المتناهية فنقول هذا الدليل مبني على حدوث  
النفس فقد وهن عليه في الفن **قال** بل البعض من كل منها بدعي والبعض  
الاخر نظري **اولا** اما ان يكون جميع التصورات والتصورات بدعيا او يكون  
جميع التصورات والتصورات نظريا او يكون بعض التصورات والتصورات  
بدعيا والبعض الاخر منها نظريا والامام مختصة فيها ولما بطل الاستبان  
لثبوت الثالث وهو ان يكون البعض من كل منها بدعيا والبعض الاخر نظريا  
والنظري يمكن تحصيله بطريق الفكر لان من علم لزوم امر لا يلزم ثم علم وجوب  
حصوله من العالين وهما العلم بالملازمة والعلم بوجوب الملازم العلم بوجوب  
اللازم بالضرورة فلهذا يمكن تحصيل النظري بطريق الفكر والفكر هو ترتيب  
امور معلومة للتدريج الى مجهول كما اذا حاولنا تحصيل معرفة الانسان و  
عرفنا الحيوان السابق ترتيبها بان قدما الحيوان واخرها الناطق حق  
يتأدى الى ان يتصور الانسان وكذا اذا اوردنا التصديق بان العلم  
محدث وسطنا المقربين طريقا الى العلم وحكما بان العالم متغير وكل متغير  
فيحصل لنا التصديق بحدوث العالم والترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبة  
وفي الاصطلاح جعل الاشياء المتقدمة بحيث يطلق على اسم الواحد يمكن  
لبعضها نسبة الى بعض المتقدم والناجز والاراد بالامور دهنها ما فوقها  
الامر الواحد وكذلك كل جمع يستعمل في الترتيبات وهذا الفن ولما العتبرت

فلا لازمة الغير المتناهية من دافعا يستحيل ذلك لو كانت النفس حادثة فانها اذا كانت قد بدت يكون موجودة في ارضه غير متناهية فاذ ان يحصل لها على غير متناهية في الازمنة الغير المتناهية فنقول هذا الدليل مبني على حدوث النفس فقد وهن عليه في الفن قال بل البعض من كل منها بدعي والبعض الاخر نظري اولاما ان يكون جميع التصورات والتصورات بدعيا او يكون جميع التصورات والتصورات نظريا او يكون بعض التصورات والتصورات بدعيا والبعض الاخر منها نظريا والامام مختصة فيها ولما بطل الاستبان لثبوت الثالث وهو ان يكون البعض من كل منها بدعيا والبعض الاخر نظريا والنظري يمكن تحصيله بطريق الفكر لان من علم لزوم امر لا يلزم ثم علم وجوب حصوله من العالين وهما العلم بالملازمة والعلم بوجوب الملازم العلم بوجوب اللازم بالضرورة فلهذا يمكن تحصيل النظري بطريق الفكر والفكر هو ترتيب امور معلومة للتدريج الى مجهول كما اذا حاولنا تحصيل معرفة الانسان وعرفنا الحيوان السابق ترتيبها بان قدما الحيوان واخرها الناطق حق يتأدى الى ان يتصور الانسان وكذا اذا اوردنا التصديق بان العلم محدث وسطنا المقربين طريقا الى العلم وحكما بان العالم متغير وكل متغير فيحصل لنا التصديق بحدوث العالم والترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبة وفي الاصطلاح جعل الاشياء المتقدمة بحيث يطلق على اسم الواحد يمكن لبعضها نسبة الى بعض المتقدم والناجز والاراد بالامور دهنها ما فوقها الامر الواحد وكذلك كل جمع يستعمل في الترتيبات وهذا الفن ولما العتبرت



بعضاً في مقتضى أحكامهم بل الانسان الواحد يناقض نفسه في دقتين تحت  
الحاجة الى قانونين يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من التجارب والامثلة

الامور لان الترتيب لا يمكن الا بين الشئين فصاعداً وبالعلوم الامور  
الحاصلة صورها عند العقل وهي تتناول الصورية والصدق بيقظة اليقين  
والظنيات والجماليات فان الفكر كما يجري في الصورات يجري في الصدقات  
وكما يجري في اليقين يكون ايضا في الفنون والجماليات اما الفكر في الصور  
والصدق بين اليقين كما ذكرنا واما في الفنون فكقولنا هذا الحائط ينشئ منه البناء  
وكل حائط ينشئ منه البناء بهندام هذا الحائط بهندام واما في الجماليات كما قبل  
العالم مستغنى عن المؤثر وكل مستغنى عن المؤثر قديم فالعالم قديم لا يقال  
العلم من الالفاظ المشتركة فانه كما يطلق على الحصول العقلي كذلك يطلق  
على الاعتقاد والبناء التام وهو انحصار من الاول ومن شرائط التعريفات التي  
على استعمال الالفاظ المشتركة لانا نقول الالفاظ المشتركة لا يستعمل في التعريف  
الا اذا قام قرينة يدل بتبين المراد من معناها وهي هنا قرينة والى على ان  
المراد بالعلم المذكور في التعريف الحصول العقلي لانه لم يفسر في هذا الكتاب  
الابه واما اعتبار الجمل في المطبوعات قال للتأدي الى مجهول الاستحالة استعلاء  
المعلوم وتحصيل الحاصل وهو اعم من ان يكون صورة او قصد بيقظة اما  
المجهول للصدق فاكسابه من الامور التصورية واما المجهول للصدق في  
الامور الصدقية بيقظة ومن الحائض هذا التعريف ان مشغل على العمل الاربع فاما  
فالترتيب اشارة الى العلة الصورة بيقظة فان صورة الفكر هي الهيئة  
الاجتماعية الحاصلة للتصورات والصدقات كالتقسيم الحاصلة لاجزاء الشئ في  
اجتماعها وترتيبها والى علة الفاعلية بالالتزام اذ لا بد لكل ترتيب من مرتبة

بالصحيح والفاقد من الفكر الواقع فيها وهو المطلق ويرسموه بانه آلة  
قانونية تعصم مرعاها الذهن عن الخطأ  
والفكر

وهي ههنا القوة العاقلة كالتي تدار للشيء وامور معلومة اشارة الى  
العلّة المادية كقطع الخشب للترتيب والتأدي الى مجهول اشارة الى العلة  
الغائية فان الغرض من ذلك الترتيب ليس الا ان يتأدي الذهن الى المطلق  
المجهول كيجلوس السلطان مثلاً على الترتيب وذلك الترتيب في الفكر ليس بيقظة  
دائماً لان بعض العقلاء يناقض بعضاً في مقتضى أفكارهم فمن واحد يتأدي  
فكره الى الصدق بيقظة من شأله العالم ومن آخر الى الصدق بيقظة بل الانسان  
الواحد يناقض نفسه بحسب الموقفين فقد يفكر ويؤدي فكره الى  
الصدق بيقظة العالم ثم يفكر بنفسه في الفكر الى الصدق بيقظة وقد يفكر  
ان ليسا بصوابين والان لم اجتمع التقضين فلا يكون كل فكر صواباً بل  
الحاجة الى قانونين يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات التصورية والصدق  
من خبرها تأهيها والاحاطة بالانكار الصحيح والفاقد الواقعة فيها اشارة الى  
تلك المخرق حق يعرف منه ان كل طريق باي طريق يكتب واي فكر صحيح  
واوفاقد ذلك القانون هو المطلق وانما استعمل به لان ظهور الحق في  
الطبيعة انما يحصل بسببه ويرسموه بانه القانونية تعصم مرعاها الذهن  
عن الخطأ في الفكر فالآلة هي الوسيلة بين الفاعل وبين منفعل في حصول  
اثره اليه كالمنشأ للبناء فانه واسطة بينه وبين الخشب في وصول اثره  
اليه والعتيد الاخر لا يخرج العلة المتوسطة فلها واسطة بين فاعلها و  
ومنفعها اذ علة علة الشئ علة له بالواسطة فان اذا كان علة له  
وبعلة كان آ علة له لكن بواسطة ب الا انما ليست بواسطة بل هي

وكما يشهد بان الترتيب



وليس كلبديها والا لا استغنى عن تعليمه ولا نظرا والا لا دار  
او تسلسل بل بعضه بدلي وبعضه نظري يستفاد منه

وجلبته وهي ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم لانه قد حصل تلك المسائل  
اولا ثم وضع اسم العلم بازائها فلا يكون له ماهية وحقيقة وراء تلك المسائل  
معرفة بحسب حدة حقيقة لا تحصل الا بالعلم بجميع مسائله وليس ذلك  
مقدمة الشروع فيه وانما المقدمة معرفة بحسب رسمه فلهذا صرح بقوله  
ويستعمله وان يقول وتخلوه او هو الى غير ذلك من العبارات ينبغي ان يعلم  
ان مقدمة الشروع في كل علم رسمه لاحده فان قلت العلم بالمسائل التصديقي  
بها ومعرفة العلم بحده متصوره والقول لا يستفاد من التصديق فقول العلم  
هو التصديقات بالمسائل حتى اذا حصل التصديق بجميع المسائل حصل العلم  
المطلوع لكن تصور العلم الطي يتوقف على تصديق تلك التصديقات فالصدق غير  
مستفاد الا من التصديق **قال** وليس كلبديها والا لا استغنى عن تعليمه ولا  
نظرا والا لا دار او تسلسل بل بعضه بدلي وبعضه نظري يستفاد منه **اول**  
هذا اشارة الى جواب معارضة تورد ههنا وتوجهها ان يقال للمنطق بدلي  
فلا حاجة لتعليمه بيان **الاول** انه لو لم يكن المنطق بدليها لكان كسبا فاف  
وتحصيله الى قانون اخر وفي ذلك القانون ايضا يحتاج الى قانون اخر فاما  
ان يدور الاكتساب وتسلسل وهما حالان لا يقال لاسم لزوم الدور  
والتسلسل وانما يلزم لونه بنسبة الاكتساب الى قانون بدلي وهو مجموع  
لا فاقول للمنطق مجموع قوانين الاكتساب فاذا فرضنا انه كسبي وجاونا  
الاكتساب قانون منها والتصديق وان الاكتساب لا يتم الا بالمنطق **ثاني** فترى  
الاكتساب ذلك القانون على قانون اخر هو ايضا كسبي على ذلك التصديق

الذي يحصل من التصديق

وصول الى العلة البعيدة الى المعلول لان اثر العلة البعيدة لا يصل الى  
المعلول فضلا عن ان يتوسط في ذلك شيء اخر وانما الوصول اليه اثر العلة  
المتوسطة لان المصادر منها هي من البعيدة والقانون امر كل فطبق على  
جزئية لتعرف الحكمها **قال** كقول النجاة الفاعل مرفوع فانه امر كل يعرف  
احكام جزئية منه حتى يعرف ان زيد مرفوع في قولنا ضرب زيد  
وانما كان المنطق الازالة واسطة بين القوة العاقلة وبين المطالب  
الكسبية في الاكتساب وانما كان قانونا لان مسائلة قوانين كلية  
منطبقة على سائر جزئياتها كانا اذا عرفنا ان السالبة الضرورية  
تتغير سالبها دائمة عرفنا ان قولنا الاشئ من الانسان يخرج بالضرورة  
تتغير الى الاشئ من الجربانسان وانما اذا تعميم مراعاة الى المنطق  
ليس نفسه تعميم عن الخطا والا لم تعرض للمنطق خطأ أصلا وليس كذلك  
فانه ربما يخطا لا اهل الالة هذا هو التعريف **قال** اما الاعتراض **قال**  
بمنزلة النفس والقانونية يخرج الى آلات الجزئية لا باباب التصابع وتعم  
مراعاتها الذين عن الخطا في النكر يخرج العلم القانونية التي لا تعميم  
مراعاتها الذين عن الضلال في النكر بل في المقال كالعلوم الجزئية  
وانما كان هذا التعريف رسما لان كونه التعريف من خواصه لان الذي  
للشيء يكون له في نفسه والاليت للمنطق ليست له في نفسه بل بالبيان  
الى غيره من العلوم ولا تعرف بالغايرة اذ غاية المنطق العتمة عن الخطا  
وغاية الشيء يكون غما حجة عنه والتعريف بالخارج رسم وهما قابلية



البحث الثاني في موضوع المنطق موضوع كل ما يبحث فيه عن عوارضها التي تلحقه  
لما هو هو في ذاته او بغيره او لما يباين به وهو موضوع المنطق المعلومات التصورية  
والصدق فثبت ان المنطق يبحث عنها من حيث انها قوسل التصور بمجمل او من حيث  
مجمول ومن حيث يتوقف عليها الموصول الى الصور ككونها كلية وجزئية وذاتية

فالدور والالتسلل لازم ونقرب الجواب ان المنطق ليس بجميع اجزا  
بلهيات والا لا تستغنى عن تعلمه ولا بجميع اجزائه كسبها والالزام الدور  
او التسلل كما ذكره المعترض بل بعض اجزائه بدعي كاشكال الاول والعرف  
الآخر كسبها كباقي الاشكال والبعض الكبريات استغناء عن البعض البدعي  
فلا يلزم دور ولا تسلسل واعلم ان ههنا مقامين الاول للاحتياج الى  
المنطق بنفسه والثاني للاحتياج اليه كدليل على ما يتبعه على ثبوت  
الاحتياج اليه لا اليه كدليل على ما يتبعه كدوره وان فرضنا انما هما لادلك  
الاعلى الاستغناء عن تعلم المنطق وهو لا يناقض الاحتياج اليه فلا يبعد  
ان الاحتياج اليه كدليل على ثبوت دوره بجميع اجزائه او كونه معلوما ويكون  
الحاجة اليه اليه بنفسه فيحصل العلوم النظرية فالمدكور في معنى المعاد  
لا يبلغ للمعاجة لانهما المقابلة على سبيل المناقضة **قال** البحث الثاني في موضوع  
المنطق موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضها التي لا تلحقها لما هو هو في ذاته  
او بغيره او لما يباين به وهو موضوع المنطق المعلومات التصورية والصدق فثبت ان  
المنطق يبحث عنها من حيث انها قوسل التصور بمجمل او من حيث يتوقف  
عليها الموصول الى الصور ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجسدية  
ومن حيث يتوقف عليها الموصول الى الصدق اما ان تفرقا فثابتا ككونها قضية  
وعكس قضية ونقيض قضية واما ان تفرقا بعدا ككونها موضوعات ومجموعات  
**اول** قد سمعت ان العلم لا يتميز عند العقل الابدع العلم بموضوعه وانما  
ولما كان موضوع المنطق حق من مطلق الموضوع والعلم بالخاص مسوق با

نفسه

بوجه آخر

بحث التفرقة

وجوب

وعرضية وجسدية وفصلان من حيث يتوقفان الى الصدق اما ان تفرقا  
قريباً ككونها قضية وعكس قضية ونقيض قضية واما ان تفرقا بعيداً ككونها  
موضوعات ومجموعات

وجوبا ولا تفرقا مطلقا موضوع العلم حق بمجمل منه معرفة موضوع المنطق فموضوع  
كل علم ما يبحث فيه في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية كدب الانسان بعلم الطب فانه  
يبحث فيه عن احواله من حيث الصحة والمرض وكلمات بعلم الفقه فانه يبحث فيه عن  
اثرها من حيث الاعراب والبناء والعوارض الذاتية هي التي تلحق الشيء لمجرد  
اي لذاته كالتجسس الذي لذاته الانسان ان يلقى الشيء بجزئه كالحركة بالارادة  
اللاحقة للانسان بواسطة ان يلقى ان لا يتحيز بواسطة امر خارج عنه مساو له كما  
كانت العارض للانسان بواسطة العجب والفضل ههنا ان العوارض مستقلة  
سواء ما بعرض الشيء فاما ان يكون عرضة لذاته او لجزئه او لخرارج عنه والامر  
الخارج عن الموضوع اما مساو له او اخفى منه او مبين له فالثاني  
الاول وهي العارض ذات معرفه والعارض بجزئه والعارض للمساوي مستقلة  
ذاتيا لا اشتادها الى ذات المعرفة اما العارض لذاته فظاهر واما العارض لجزئه  
فلان الجزئ داخل في الذات والمستند الى ذات مستند الى الذات في الجملة  
واما العارض للمساوي فلان المساوي يكون مستندا الى ذات المعرفة والمساوي  
مستندا الى المساوي والمستندا الى الشيء مستندا الى ذلك الشيء ويكون  
العارض ايضا مستندا الى الذات والثلاثة الاخيرة وهي العارض لخرارج اعم من  
الموضوع كالحركة اللاحقة للابيض بواسطة ان جسم وهو اعم من الابيض وجزئية  
والعارض للخارج الاخص كالفتل العارض للجوون بواسطة ان الانسان وهو  
اخص من الجوون والعارض بسبب الماين كالحركة العارضة للماء بسبب اناء  
وهي باينة للماء فتسمى عارضا عن سببه لما فيها من الغلبة وبالعكس الى ذات

الخارج



المعروف والعلوم لا يبحث فيها إلا عن الأعراض الذاتية لموضوعاتها فلها  
قال عن عوارضها التي تلحقها لما هو هو إلى آخره إشارة إلى الأعراض الذاتية  
واقامة للمقام المحدود وإذا تم هذا فنقول لموضوع المطلق المعلومات  
الصدق مرتبة والصدق يقبه لأن المنطقي يبحث عن أعراضها الذاتية وما يبحث  
في العلم عن أعراضها الذاتية هو موضوع العلم فيكون المعلومات التصورية  
والصدقية موضوع المطلق وانما ظنا أن المنطقي يبحث عن أعراض الذاتية  
للمعلومات التصورية والصدقية لانه يبحث عنها من حيث هي في العلم  
التي هي موضوعه أو مجموعها في العلم كما يبحث عن الجنس كالجوان والفصل كما  
وهما معلومان في العلم من حيث هما كيف ركبنا من جنس إلى مجموع أو  
استقرت كالانسان وما يبحث عن القضايا المتحددة كقولنا العالم متغير  
وكله متغيرا دث وهما معلومان صدقيتان من حيث هما كيف ركبنا من جنس  
فما سامر صلا إلى مجموع صدقي كقولنا العالم محدث وكذا ذلك يبحث عنها  
من حيث يتوقف عليها الوصول إلى التصديق كقولنا المعلومات التصورية مرتبة  
وجزئية وذاتية وعرضية ونفسا وفصلا وخاصة ومن حيث يتوقف عليها  
الوصول إلى التصديق اما ان تفرها أي بلا واسطة تكون المعلومات  
الصدقية قضية أو عكس قضية أو نفس قضية وأما ان تفرها بعيدا أي  
بواسطة كقولنا من زوات ومجولات فان الوصول إلى التصديق يتوقف على  
القضايا لتركيبتها والقضايا موقوف على الموضوعات والمجولات فيكون  
الوصول إلى التصديق موقوف على القضايا بالذات وعلى الموضوعات والمجولات

الحوار

وقد جرت العادة بان يمتدحى الوصول إلى التصديق في الاشارة والوصول إلى التصديق  
مجرد ويجب تقديم الأول على الثاني رضا بتقديم التصديق على الثاني للتصديق طبعا  
لأن كل تصديق لابد منه من تصديق الحكم عليه اما بذاته أو بانتهى صادق عليه الحكم  
كذلك الحكم لا يتناع الحكم من مجمل احد هذه الاصل الثلاثة

ص

بواسطة توحيها انضبا باعلامها بالجملة التي المنطقي يبحث عن اصول المعلومات  
التصورية والصدقية التي هي اما الاصل إلى المجموعات والاحوال التي ترتبط  
عليها الاصل وهذه الاحوال عارضة للمعلومات التصورية مرتبة والصدق  
لذلك انما يبحث عن الأعراض الذاتية لها وقد جرت العادة الى النوع  
وقد عرفت ان الغرض من المنطق استحصاء المجموعات والاحوال التي ترتبط بها  
فقط المنطقي اما في الوصول إلى التصديق واما في الوصول إلى التصديق وقد جرت العادة  
الى عاده للتطبيق بان يمتدحى الوصول إلى التصديق في الاشارة والوصول إلى التصديق  
في الاصل مركب والقول مرادف واما كونه شارحا لموضوعه فبما فيه الاشارة  
والوصول إلى التصديق جمل لان من حيثيات براسد لا لا على ملخصه بل على المحضم  
من مجموع اذا قلنا ويجب تقديم ما يشاء الأول إلى الوصول إلى التصديق على ما بحث  
الشأن في الوصول إلى التصديق بحسب الوضع لان الوصول إلى التصديق التصورات و  
الوصول إلى التصديق التصديقات فالشئ من تقديم على التصديق لمعايط تقديم  
مضايا لوضع الطبع وانما قلنا ان التصديق مقدم على التصديق لمعايط لان التصديق  
الطبعي هو ان يكون التقديم بحسب يحتاج اليه المتأخر ولا يكون عليه لمرة التصديق  
بالنسبة إلى التصديق اما ان لا يكون عليه لمرة فقط لان من حصول التصديق حصول التصديق  
الصدق من مرتبة وجوب وجود المعلول عند وجود العلة واما ان يحتاج اليه  
الصدق فلان كل صدق لابد منه من ثلثة تصورات تصديق الحكم عليه  
بذاته أو بانتهى صادق عليه وتصديق الحكم به كذلك وتصديق الحكم العلم الاولي  
باستناع الحكم من مجمل احد هذه التصورات وفي هذا الكلام قد نبه على ما

مصادم الذات



قالوا فقلت اني قد كتبت في هذه الرسالة في المصنفات وفيها الرسالة في المصنفات  
الاولى في الاضافة لانه لا يقطع على الحق في وسط المصنف له مطابقة كدلالة  
الافسان على الحيوان الناقص في طوره ارجل مية فصاعدا كدلالة على الحيوان

احديهما ان استدعاء الصديق صور الحكم عليه ليس معناه ان يزيد في تقدير  
 الحكم عليه بكنة الحقيقة او بامره ان عليه فاننا نعلم ان على بناء الحق لا يعرف  
 كما نعلم على الواجب الوجود بالقدر في العلم وعلى شيخ زاده من بعيد باثرنا  
 نحن في ذلك ان الحكم بتدليل الحق بالحكم عليه بكنة الحقيقة لم يصح من ان  
 هذه الاحكام والثانية اذا الحكم فيها بينهم مقول بالاشارة على معينين احدها  
 النسبة الالجبانية او السببية الصورية بين الشيئين فانها ايقاع تلك النسبة  
 او انما عاقد في المطالب الحكم ايقاع النسبة بينهما على معينين الحكم والآن ان كان  
 المراد به النسبة الالجبانية او السببية في الموضوعين لم يكن لقوله لاصناع الحكم  
 من جعل معنى ايقاع النسبة فيما بين استدعاء الصديق صور الحكم لاصناع  
 وهو بل لا نانا اذا ادركنا ان النسبة واقعة او ليست بمواقعة يحصل الصديق ولا  
 فرق له على صور ذلك لانه ان قلت هذا العاين ان اذا كان الحكم انما  
 اما اذا كان فعلا فالصديق يستدعي صور الحكم لانه من الافعال الاختيارية  
 للنفس والافعال الاختيارية للنفس لغيرها تصدر عنها بعد شعور بالها  
 بها الى صدورها حصول الحكم هو خوف على شعور به وحصول الصديق هو خوف  
 على حصول الحكم حصول الصديق هو خوف على شعور الحكم على ان المضى في شرحه  
 المختص مع بر وجعله شرطا على لا يذيل اجزاء الصديق على رتبة فقول قوله  
 لان كل صديق لابد فيه من شعور الحكم يدل على ان شعور الحكم من ابرز التقدير  
 فلو كان المراد به ايقاع النسبة لكان اجزاء الصديق على رتبة وهو صريح بخلاف  
 فان الامام في الحنف كل صديق لابد فيه من ذلك شعور ان الحكم عليه وبه

عَلَيْهِ السَّلَامُ بِإِذْنِهِ تَقَدَّرَ فِي تَصَوُّرِهِ  
عَلَى مَا يَكُونُ حَقَّقَهُ أَوْ بَعْضَهُ

والحكم قبل فما بين قولهم وقوله هذا لان الحكم فيها قوله لا لام مع  
لا لاختلاف ما قاله المنه فانه حينئذ يكون قوله والحكم معطوف على فما بين  
الحكم عليه فما بين لا يكون تصور كانه قال لا لانه فيه عن الحكم هذا غير لازم  
منه ان يكون متصورا ويكون معطوف على الحكم عليه فما بين يكون متصورا فيه  
فما بين قوله والحكم لكان معطوف على تصور الحكم عليه ولا يكون الحكم متصورا  
الواجب عليه ان يقول لاستناع الحكم من جعل احد هذين الامرين ولو  
صح حل قوله احد هذه الامور على هذا الظاهر من وجها اخر وهو ان اللزوم  
منه لك استدعاء الصدق فما بين تصور الحكم عليه فما بين استدعاء الصدق  
التصورين والحكم فلا يكون الدليل واضح على الدعوى وايضا ذكر الحكم  
يكون مستدركا اذا المصداق تقدم التصور على الصدق طبقا للحكم اذا لم  
يكن متصورا لم يكن له مدخل في ذلك فما بين اما المقالات فثلث لا تنقل  
للمنتقى من حيث هو شرطها بالانفاظ فانه بحيث عن القول الشارع والجهة  
واكبته ترتيبها وهو لا يوفق على الانفاظ فان ما يوصل الى التصور ليس  
لفظ الجنس والفضل بل معناها وكذلك ما يوصل الى الصدق فهو معنويات  
القضايا لا الالفاظها ولكن لما توفقت اداة العاقل واستفادتها على  
الانفاظ ما راى نظر فاما معقود بالعرض وبالمصداق الثاني ولما كان التقدير فيها  
من حيث انها لا لامل المعلق فذلك الكلام فالدلالة وهي كون الشيء محال  
بل من العلم به العلم بيقين والشيء الاول هو الدال والثاني هو الدال  
والدالات كان انفاظا فالدلالة لفظية والامتناع لفظية كالدلالة لفظية

عقد القلب والأشارة

إلى المتألمين

الفصل الأول في الألفاظ

مات  
الحمد



فقط ويتوسطها مخرج عنه التزام كدلالة على قابل  
العلم وصنعة الكتابة

والدلالة اللفظية اما بحجب وضع واضع وهي الوضعية كدلالة الانسان على  
 الحيوان الناطق والوضع يجعل اللفظ بازاء للعين او لا يكون <sup>اللفظ</sup> اما ان يكون  
 اقتضا الطبع وهي الطبيعية كدلالة اخ اخ على الصبح فان جميع الالفاظ يقتضون  
 التامع به مستند من <sup>اللفظ</sup> للعين له او لا وهي العقلية كدلالة اللفظ المسموع  
 ونزاه الجدار على وجود اللفظ والمقصود هنا هو الدلالة اللفظية الوضعية  
 وهي كونه اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه معناه للعلم بوضعه وهي مطابقة  
 او تضيق والتزام من ذلك لان اللفظ اذا كان <sup>اللفظ</sup> لا يجب الوضع على معناه  
 فذلك المعنى الذي هو مدلول اللفظ اما ان يكون عين المعنى الموضوع له  
 او دخلا فيه افعلا جاعله فذلك لانه اللفظ على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع  
 لذلك المعنى يكون مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق ولانه على  
 معناه بواسطة ان اللفظ موضوع للمعنى يكون <sup>اللفظ</sup> فقط فذلك من ذلك المعنى  
 المدلول باللفظ فحين كدلالة الانسان على الحيوان الناطق فان الانسان افعلا  
 يدل على الحيوان لاجل انه موضوع للحيوان الناطق وهو معنى دخل فيه الحيوان كد  
 هو مدلول اللفظ ودلالة على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع للمعنى خرج عنه  
 ذلك المعنى المدلول التزام كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة  
 فانه دلالة عليه بواسطة انه موضوع للحيوان الناطق وقابل العلم وصنعة الكتابة  
 خارج عنه لما استجمعت الدلالة الاولى بالمطابقة فلا تارة اللفظ مطابقا لى مراد  
 لقام ما وضع له من قولهم طابق الفعل بالفعل اذا توافقتا ولما استجمعت الدلالة  
 الثانية بالتضيق فلا تارة المعنى الموضوع له في معناه في دلالة على ما في معناه

المعنى

العين الموضوع له ولما استجمعت الدلالة الثالثة بالتزام فلا تارة اللفظ لا  
 لا يدك على كل امر خارج عن معناه الموضوع له بل على الخارج التلازم له ولما  
 يتحدد به الدلالة الثالثة بتوسط الوضع لانه لو لم يقيد به لا تنقضي حد  
 بعض الدلالات بعضها وفي ذلك الحيوان ان يكون اللفظ مشتركا بين الكل  
 والجزء كالامكان فانه موضوع للامكان الخاص وهو سلب الضرورة <sup>اللفظ</sup>  
 عن الطرفين وللامكان العام وهو سلب الضرورة عن احد الطرفين وان  
 يكون اللفظ مشتركا بين الملازم والكلازم كالتضيق فانه موضوع للجزء  
 وللصنعة ويتصور من ذلك صور اربع الاولى ان يطلق الامكان ويؤاد  
 بالامكان العام والثانية ان يطلق ويؤاد بالامكان الخاص والثالثة  
 ان يطلق لفظ التضيق ويعني به الجزء الذي هو الملازم والى البقية ان  
 يطلق ويعني بها الصنعة الذي هو الملازم واذا تحقق هذا التقى <sup>اللفظ</sup>  
 لونه يقيد حد دلالة المطابقة يقيد بتوسط الوضع لا تنقضي بدلالة  
 التضيق والتزام اما الاستقاض بدلالة التضيق فلا تارة اطلق  
 لفظ الامكان ولديك بالامكان الخاص كانت دلالية على الامكان الخاص  
 مطابقة وعلى الامكان العام تضيقا بعيدا في علمها الجاد لدلالة اللفظ  
 على المعنى الموضوع له لان الامكان العام ما وضع له ايضا لفظ <sup>اللفظ</sup>  
 فيدخل في حد دلالة المطابقة ودلالة التضيق فلا يكون ما نفا واذا  
 قيدناه بتوسط الوضع خرجت تلك الدلالة عنه لان دلالة لفظ <sup>اللفظ</sup>  
 على الامكان العام في تلك الصنعة وان كانت دلالة اللفظ على المعنى

الجزء من الوضع

اللفظ  
 المشترك  
 بين الطرفين



وليس شرط في الدلالة الالتزامية كون الخارج مجازا بل من صدق المسقوق ضرورة والا  
لا يمتنع فيه من اللفظ ولا يشترط فيها كونها مجازا بل من تحقق المسقوق في الخارج تحققه فيه  
كما لا يمتنع في اللفظ على الصريح علم الملازمة بينهما في الخارج

لكن ليست بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان العام لتحقيقها وان فرضنا  
انتفاء وصفه بازائه بل بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان الخاص الذي يتصل  
فيه الامكان العام واما الانقضاء بدلالة الالتزام فلا تراها اذ اطلق لفظ  
النقص وعني به الجرمكان دلالة عليه مطابقة على الصورة التامة مع انه  
يصح عليها التنازل لالة اللفظ على ما وضع له فلم يبق قيد حله لالة المظان  
بشرط الوضع دخلت تلك الدلالة فيه دلالة الالتزام لم ولما يتبدل به جرت  
عنه لان تلك الدلالة وان كانت قد دلالة اللفظ على ما وضع له الالفات  
بواسطة ان اللفظ موضوع له لاننا فرضنا انه ليس بموضوع للنقص كان دالا  
عليه تلك الدلالة بل بسبب وضع اللفظ للعلم للزوم له ولو لم يقيد  
حله دلالة النقص بذلك القيد لانقضاء بدلالة المطابقة فانه اذا اطلق الامكان  
واريد به الامكان العام كان دلالة عليه مطابقة وصفه عليها التنازل لالة  
اللفظ على ما وضع دخل في المعقود الموضوع له لان الامكان العام داخل في  
الامكان الخاص وهو معقود وضع اللفظ باراءه ايضا فاذا قيدنا التحديت  
الوضع خرجت عنه لالفات ليست بواسطة ان اللفظ موضوع لما دخلت تلك اللفظ  
في ذلك لو لم يقيد حله لالة الالتزام لانقضاء بدلالة المطابقة فانه اذا اطلق  
لفظ الشخص وعني به الشخص كان دلالة عليه مطابقة وصفه عليها التنازل  
دلالة اللفظ على ما خرج عن المعقود الموضوع له في حله لالة الالتزام  
لو لم يقيد بشرط الوضع فاذا قيد به خرجت عنه لالفات ليست ثم بواسطة  
اللفظ موضوع لما خرج ذلك المعقود عنه قال ويشترط في الدلالة الالتزامية

والطائفة لا يلتزم النقص كما في البساط واما استلزامها الا لزم فيقتضي لان  
وجوب اللزوم لكل ما هو يلزم من صدقها ضرورة غير محتمل وما قيل ان صدقها لا يمتنع  
بشأن صدقها لانه ليس بمرجوعا من غير ما يمتنع لا فائدة من صدقها بعبارة كثيرة مع العقلية عن

كون الخارج مجازا بل من صدق المسقوق ضرورة لا يمتنع فيه من اللفظ ولا يشترط فيها كونها مجازا بل من تحقق المسقوق في الخارج تحققه فيه  
كما لا يمتنع في اللفظ على الصريح علم الملازمة بينهما في الخارج  
لكن ليست بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان العام لتحقيقها وان فرضنا  
انتفاء وصفه بازائه بل بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان الخاص الذي يتصل  
فيه الامكان العام واما الانقضاء بدلالة الالتزام فلا تراها اذ اطلق لفظ  
النقص وعني به الجرمكان دلالة عليه مطابقة على الصورة التامة مع انه  
يصح عليها التنازل لالة اللفظ على ما وضع له فلم يبق قيد حله لالة المظان  
بشرط الوضع دخلت تلك الدلالة فيه دلالة الالتزام لم ولما يتبدل به جرت  
عنه لان تلك الدلالة وان كانت قد دلالة اللفظ على ما وضع له الالفات  
بواسطة ان اللفظ موضوع له لاننا فرضنا انه ليس بموضوع للنقص كان دالا  
عليه تلك الدلالة بل بسبب وضع اللفظ للعلم للزوم له ولو لم يقيد  
حله دلالة النقص بذلك القيد لانقضاء بدلالة المطابقة فانه اذا اطلق الامكان  
واريد به الامكان العام كان دلالة عليه مطابقة وصفه عليها التنازل لالة  
اللفظ على ما وضع دخل في المعقود الموضوع له لان الامكان العام داخل في  
الامكان الخاص وهو معقود وضع اللفظ باراءه ايضا فاذا قيدنا التحديت  
الوضع خرجت عنه لالفات ليست بواسطة ان اللفظ موضوع لما دخلت تلك اللفظ  
في ذلك لو لم يقيد حله لالة الالتزام لانقضاء بدلالة المطابقة فانه اذا اطلق  
لفظ الشخص وعني به الشخص كان دلالة عليه مطابقة وصفه عليها التنازل  
دلالة اللفظ على ما خرج عن المعقود الموضوع له في حله لالة الالتزام  
لو لم يقيد بشرط الوضع فاذا قيد به خرجت عنه لالفات ليست ثم بواسطة  
اللفظ موضوع لما خرج ذلك المعقود عنه قال ويشترط في الدلالة الالتزامية

فان كان الخارج مجازا بل من صدق المسقوق ضرورة لا يمتنع فيه من اللفظ ولا يشترط فيها كونها مجازا بل من تحقق المسقوق في الخارج تحققه فيه

كما لا يمتنع في اللفظ على الصريح علم الملازمة بينهما في الخارج

لكن ليست بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان العام لتحقيقها وان فرضنا  
انتفاء وصفه بازائه بل بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان الخاص الذي يتصل  
فيه الامكان العام واما الانقضاء بدلالة الالتزام فلا تراها اذ اطلق لفظ  
النقص وعني به الجرمكان دلالة عليه مطابقة على الصورة التامة مع انه  
يصح عليها التنازل لالة اللفظ على ما وضع له فلم يبق قيد حله لالة المظان  
بشرط الوضع دخلت تلك الدلالة فيه دلالة الالتزام لم ولما يتبدل به جرت  
عنه لان تلك الدلالة وان كانت قد دلالة اللفظ على ما وضع له الالفات  
بواسطة ان اللفظ موضوع له لاننا فرضنا انه ليس بموضوع للنقص كان دالا  
عليه تلك الدلالة بل بسبب وضع اللفظ للعلم للزوم له ولو لم يقيد  
حله دلالة النقص بذلك القيد لانقضاء بدلالة المطابقة فانه اذا اطلق الامكان  
واريد به الامكان العام كان دلالة عليه مطابقة وصفه عليها التنازل لالة  
اللفظ على ما وضع دخل في المعقود الموضوع له لان الامكان العام داخل في  
الامكان الخاص وهو معقود وضع اللفظ باراءه ايضا فاذا قيدنا التحديت  
الوضع خرجت عنه لالفات ليست بواسطة ان اللفظ موضوع لما دخلت تلك اللفظ  
في ذلك لو لم يقيد حله لالة الالتزام لانقضاء بدلالة المطابقة فانه اذا اطلق  
لفظ الشخص وعني به الشخص كان دلالة عليه مطابقة وصفه عليها التنازل  
دلالة اللفظ على ما خرج عن المعقود الموضوع له في حله لالة الالتزام  
لو لم يقيد بشرط الوضع فاذا قيد به خرجت عنه لالفات ليست ثم بواسطة  
اللفظ موضوع لما خرج ذلك المعقود عنه قال ويشترط في الدلالة الالتزامية



كأنها ليست غيرها من هاتين عدم استلزامها نفس الالتزام وأما فلا بد  
ألا مع المطابقة لاستلزام وجود التابع من حيث أنه تابع بدون المتبع

المطابقة تحقق التقين لجواز أن يكون اللفظ منوعا للمعنى بسيط فيكون دلالة  
عليه مطابقة ولا تحقق ههنا لأن المعنى البسيط لا يجوز له وأما استلزام المطابقة  
الالتزام فغير شيق لأن الالتزام يتوقف على أن يكون المعنى اللفظ لا يتم  
بحيث يلزم من وقوع المعنى ضرورة وكون كل ماهية بحيث يوجد لها لازم كذا  
غير معلوم لجواز أن يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيئا كذلك فإذا كان  
اللفظ منوعا لتلك الماهية كان دلالة عليها مطابقة ولا التزام لانقضاء  
شرط وزعم الامام أن المطابقة مستلزمة للالتزام لأن كل ماهية يستلزم  
تصور لازم من لوازمها وأما أنها ليست غيرهما واللفظ إذا دل على الالتزام  
بالمطابقة دل على اللازم في الصور بالالتزام وجوابه أنا لا نعلم أن تصور  
كل ماهية يستلزم تصور الماهية فكل ماهية لها تصور ماهيات لم  
يخطر ببالنا غير ما افترضنا أنها ليست غيرها من هاتين عدم استلزام  
النسقين الالتزام لأن لم يعلم وجود لازم ذهني لكل ماهية بسيطة ضرورة  
لم يعلم امتداد لازم ذهني لكل ماهية مركبة فجاز أن يكون من الماهيات  
المركبة ما لا يكون له لازم ذهني فاللفظ الموصوف بـ <sup>المتبع</sup> جاز أن يدل على غير ما  
ولا التزام في عبارة المعنى شاع فان اللازم فادركه ليس يتبين عدم استلزام  
النسقين الالتزام كما افترضنا وأما ما هي الماهيات التي لا تستلزم  
للمطابقة لأنها لا يوجد لها ما تابعا لها والتابع من حيث أنه  
تابع لا يوجد بدون المتبع وأما قيد بالجملة اختار عن التابع الأعم  
كالخبرة لأنها تابعة للنار وقد يوجد بدونها كما في الشمس

والدال بالمطابقة أن قصد مجزئ منه الدلالة على جزء معناه  
هو المركب كراي الحجة والأخو المفرد

وأما من حيث أنها تابعة للنار فلا يوجد إلا معهما وفي هذا البيان نظر لأن  
التابع في الصغر ههنا قيد بالجملة معناه وان لم يستد بها لم يتكرر الحد  
الأوسط فلم ينتج الخط ويمكن أن يجاب عنه بأن الجملة في الكبر ليست  
قيدا للأوسط بل الحكم بها فيمكن تقيدها للأوسط نعم اللازم من المتقدمين  
أن النسقين من حيث أنه تابع لا يوجد بدونه المطابقة وهو غير مط والخط  
أن النسقين مطلقا لا يوجد بدونه المطابقة وهو غير لازم من الدلائل <sup>التي</sup>  
والدال بالمطابقة أن قصد مجزئ منه الدلالة على جزء معناه هو المركب كراي الحجة <sup>التي</sup>  
والأخو المفرد <sup>التي</sup> اللفظ الدال على معنى بالمطابقة أمان يقصد مجزئ  
منه الدلالة على جزء معناه أو لا يقصد فان قصد مجزئ منه الدلالة على جزء  
معناه هو المركب كراي الحجة فان الراي مقصود الدلالة على معنى منسوب إلى  
موضوع والخبرة مقصودة الدلالة على الجسم المعين وجميع المعين معنى  
مراي الحجة فلا بد أن يكون للفظ خبر وان يكون مجزئ دلالته على معنى وان  
يكون ذلك المعنى جزء معنى اللفظ وان يكون دلالته جزء اللفظ على جزء  
المعنى مقصودة فيخرج عن الحد ما لا يكون لجزء كثر الاستعمال وما يكون  
لجزء لكن لا دلالة على معنى كذا وما يكون للجزء دال على معنى لكن ذلك  
المعنى لا يكون جزء المعنى المقصود كقصد علمه فالجزء كقصد لا على معنى  
وهو المعنى بـ لكنه ليس جزء المعنى المقصود أي الذات الشخص وما يكون له  
جزء دال على جزء المعنى المقصود لكن لا يكون دلالة عليه مقصودة كالمعنى  
التام إذا استعمل به شخص إنساني فان معناه مع الماهية الإنسانية مع

قيد بقوله والمعنى  
التي هي  
بمعنى  
المطابقة وهو

والمعنى



الشخص والمماهية الانسانية مجموع مفهوم الحيوان والناظر فالحيوان مثلا  
 الذي هو جزء اللفظ والعلية هو المقصود الذي هو الشخص الانساني لانه  
 والعلية مفهوم الحيوان ومفهوم الحيوان من الماهية الانسانية وهي جزء معنى  
 اللفظ المقصود لكن دلالة الحيوان على مفهومه ليست مقصورة في حال العلية  
 بل ليس المقصود من الحيوان الناطق الذات الشخصية والايج وان لم يتعد  
 بقصد يخرج منه دلالة على جزء معناه هو المفرد سواء لم يكن له او كان له  
 جزء لكن يدل على معنى اذ كان له جزء والعلية لا يكون ذلك  
 للمعنى من المعنى المقصود من اللفظ او كان له جزء والعلية على جزء المعنى المقصود  
 ولم يكن دلالة مقصورة في هذا المفرد يتناول الالفاظ الاربع فافقت  
 المفرد مقدم على المركب بل على المفرد وضعه وانما اللفظ في قوة ال  
 الخطا عند المحققين فقول المفرد والمركب اعتبارا ان احدهما يجب الذات  
 وهو ما صد عليه المفرد من محو زيد وعمر وغيرهما وانما يجب المعنى  
 وهو ما وضع اللفظ بارادة الكاتب مثلا فان لم يكن ما هو شيء ثبت  
 له الكتابة وانما هو ما صدق الكاتب عليه من افراد الانسان فان  
 عنيتم بقولكم المفرد مقدم على المركب بل على ان ذات المفرد مقدم على ذات  
 المركب بل على ان ذات المفرد على ذات المركب فذلك سلم ولكن تأخيرا  
 في التعريف والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم وان عنيتم بكون  
 مفهوم المفرد مقدم على مفهوم المركب فهو مجموع فان القيد في مفهوم  
 المركب وجودية وفي مفهوم المفرد عدمية والوجود في تصور سابق على

وما صدق الكاتب عليه من افراد الانسان فان عنيتم بقولكم المفرد مقدم على المركب بل على ان ذات المفرد مقدم على ذات المركب بل على ان ذات المفرد على ذات المركب فذلك سلم ولكن تأخيرا في التعريف والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم وان عنيتم بكون مفهوم المفرد مقدم على مفهوم المركب فهو مجموع فان القيد في مفهوم المركب وجودية وفي مفهوم المفرد عدمية والوجود في تصور سابق على

العدم

العدم فاصد الآخر المفرد في التعريف وقدمه في الالتزام والاحكام لاختلاف  
 بحسب الذات وانما اعتبر في المقسم لانه المطابقة لا التحقق والالتزام لان المعنى  
 في تركيب اللفظ وافراجه دلالة لجزءه على جزء معناه المطابق وعدم دلالة عليه  
 دلالة لجزءه على جزء معناه التحقق او الالتزام وعدم دلالة عليه دلالة  
 لو اعتبر التحقق والالتزام في التركيب والافراد لزم ان يكون اللفظ المركب  
 من لفظين معينين لمعينين بسبطين مفرد العدم دلالة لجزء اللفظ على  
 جزء المعنى التفصيلي اذ لا جزاء له وان يكون اللفظ المركب لموضوع بارادة  
 لزم وهو نقيض بسيط لان شيئا من جزاء اللفظ لا دلالة له على جزء المعنى الالتزامي  
 وفيه نظر لان غاية ما في ذلك ان يكون اللفظ بالقياس الى المعنى المطابق تركيبا  
 وبالقياس الى المعنى التفصيلي او الالتزامي مفردا وبما جاز ان يكون اللفظ اعتبارا  
 معينين مطابقين مفردا ومركبا كما في جملته فلم لا يجوز ذلك باعتبار  
 مطابق وموافق تفصيلي والالتزامي والاولى ان يقال الافراد والتركيب بالنية  
 الى المعنى التفصيلي او الالتزامي لا يتحقق الا اذا تحقق بالنية الى المعنى التفصيلي  
 املافا للتحقق فلا امر اذا دل جزء اللفظ على جزء معناه التحقق لعل على معناه  
 المطابق لان المعنى التفصيلي جزء المعنى المطابق وجزء الجزاء لعل واما في الا  
 الالتزامي فلا امر اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي بالالتزام  
 فقد دل على جزء المعنى المطابق لا متناح تحقق الالتزام بدون المطابقة  
 وقد يتحقق التركيب بالنسبة الى المعنى المطابق لا بالنسبة الى المعنى التفصيلي  
 او الالتزامي كما في المثالين المذكورين فاصد اخصص النية الى الافراد



وهو ان يصلح ان يجز به وحدة هو الاداة كفي ولا وان علم  
 لذلك فان لم يجز على زمان معين من الازمنة الثلاثة هو الكلمة وان  
 لم يدل فهو الاسم

والركيب بالمطابقة الا ان هذا الوجه يقيد اولوية اعتبار المطابقة في الصفة  
 والوجه الاول ان تم افاد وجوب الاعتناء **قال** وهو ان يصلح لان يجز به  
 وحدة هو الاداة كفي ولا وان يصلح بذلك فان دل بجملة على زمان معين من  
 الازمنة الثلاثة فهو الكلمة وان لم يدل هو الاسم **اقول** اللفظ المفرد اما اذا  
 او كلمة او اسم لانها ان يصلح لان يجز به وحدة او لا يصلح فان لم يصلح لان  
 يجز به وحدة هو الاداة كفي ولا وانما ذكر مثالين لان ما لا يصلح لان يجز  
 به وحدة اما لا يصلح الاخبار به اسلا كفي فان الخبر به في قولنا زيد في الدار  
 هو حاصل ولا دخل لفي في الاخبار به واما ان يصلح للاخبار به لكن لا يصلح للاخبار  
 به وحدة كلا فان الخبر به في قولنا زيد لا يجز لانه في الاخبار به ولو لم يقل  
 الافعال الناقصة لا تصلح لان يجز بها وحدة فيلزم ان يكون ادوات فصول  
 لا بعد في ذلك حق فصحى الادوات الزمانية وغير زمانية وا  
 والزمانية هي الافعال الناقصة غاية ما في الباب انما اصطلاحهم لا يطابق  
 اصطلاح النحاة وفي ذلك غير لازم لان نظرهم في الاقفاط من حيث المعنى ونظر  
 النحاة منها من حيث اللفظ فنه وعند تعارض حق الجبين لا يلزم تطابق  
 الاصطلاحين وان صلح لان يجز به وحدة فاما ان يدل بجملة وصيغة  
 على زمان معين من الازمنة الثلاثة فهو الكلمة كضرب كسر او لا يدل فهو  
 الاسم كزيد وعلم والمراد بالهيئة والصيغة هي الهيئة الحاصلة للحروف باعتبار  
 نقديتها وناجزها وحركاتها وسكناتها وهي صورة الكلمة والحروف ماد  
 ولغا فند حد الكلمة هيئاتها لاخراج ما يدل على الزمان بالهيئة بل بحجب

وح اما يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان الاول فان تنحصر للمعنى  
 على ما ولا يشق لها ان تكون مفردة الذهبية والخاصة بغيرها لا  
 والشخص يشكك ان كان حصوله في البعض وحده واقدم من الآخر كالوجود  
 بالنسبة الى الواجب والممكن ان كان الثاني فان كان وضعه لذلك

بوجه واحد كالثمان والاسم والبرق والبرق فان دلالتها  
 على الثمان عن دها وجواهرها لا يثبتها بخلاف الكلمات فان دلالتها على الثمان  
 بحجب منها بجملة اختلفا فانها عند اختلاف الهيئة وان اختلفت ا  
 المادة كضرب ضرب واتحاد الثمان عند اتحاد الهيئة وان اختلفت المادة  
 كضرب وزهب فان قلت فعلى هذا يلزم ان يكون الكلمة مركبة لدلالة  
 اسماها وانما على الحديث وهيئاتها ومنها على الزمان فيكون جزئيا  
 والا على جزئها فقول للمعنى **الركيب** ان يكون هناك اجزاء مرتبة  
 متجمعة وهي الفاظ او حروف والهيئة مع المادة ليست بهذه المثابة  
 فلا يلزم التركيب والقياس بالمعنى من الازمنة الثلاثة لا دخل له في الاختلاف  
 الا ان يثبت حسن لان الكلمة ليست له لا كذلك فنه من يما يوضح وجوب  
 اما بالادلة فلا في التركيب لانها لا يضاف بعضها مع بعض واما بالكلية فلا  
 من الكم هو المخرج كاتها المأدات على الزمان وهو ممتد ومقتضى ان ينقطع كل  
 الماطر يتغير معناها واما بالاسم فلا من اعلى مرتبة من باب الاقفاط فيكون  
 على معنى السحر وهذه هي العلوة **قال** وح اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا  
**الحق** **اقول** هذا الشارة الى صفة الاسم بالقياس الى معناه فاسم اما ان يكون  
 معناه واحدا او كثيرا فان كان الاول فانه كان معناه واحدا فاما ان  
 ينشخص ذلك المعنى او لا يصلح لان يكون مقولا كثيرا او لا ينشخص ان يصلح  
 لان يقال على كثير من فان ينشخص ذلك الحكم او لا يصلح لان يقال على كثير من  
 كزيد لشي على ما في حرف النحاة لانه علامة دالة على شخص معين وجزئيا

والقصر من  
 والقصر من



المعان على السوية فهو مشترك كالعين وان لم يكن كذلك لم يصح لاحدهما ان  
يقال الثاني وج ان ترك موضوعه الاول يعني لفظا متفولا عريبا ان كان الثاني  
هو المعروف العام كالذاتية وشروطها ان كان هو الشرع كالصلوة والصوم والنجاس

حقيقتي في عرف المتكلمين وان لم يتخصص وعلل لان يقال على كثير من هؤلاء  
والكثير من افرادهم فلا يقبلون ان يكون حصوله في افرادهم كالتبعية والتفعية على  
اولا فان الثاني لا افراد الذخيرة والتفعية في حصوله واصله عليها بقية من الجاهل  
لان افرادها متوافقة في معناه من هو لفظا وهو التوافق كالانسان والشمس فان  
الانسان له افراد في الخارج واصله عليها بالسوية والتفعية لها افراد في الكثر من  
وصفها عليها بغير السوية وان لم يتساوى في الافراد لم يكن حصوله في بعضها اولى  
او قدام او اشد من البعض الاخر يعني شككوا في التشكيك على ثلاث وجوه التشكيك بالاول

هو كالتشبيه بينا وهو لا يكون  
ثانيا فليس خبره ولا خبره  
ثالثا قد لا يشترط ان يكون  
الوجه

وهو اختلاف الاول بالادوية وعدمها كالوجود فان في الواجب انتم وانتم  
انتم وانتم في الممكن والتشكيك بالتقدم والتأخر وهو ان يكون حصوله معناه  
في بعضها مستقدا على حصوله في البعض الاخر كالخرج ايضا فان حصوله في الواحد  
قبل حصوله في الممكن والتشكيك بالشد والصف وهو ان يكون حصوله معناه  
في بعضها اشد من البعض الاخر كالوجود ايضا فان في الواجب اشد من الممكن لان  
انما هو الوجود في واجب الوجود اكثر كما ان الوجود في الخارج وهو في الخارج  
عزوفه وان كان اكثر فاهو في الخارج العاج وانما هو في شكله لان اوله مشترك في اصل معناه وخلفه  
في حصوله باحد الوجهين الثلاثة فانما هو في الوجود الى انظر الى جهة الاشهر لانه مشترك في اوله  
الوجهين وان نظر الى جهة الاختلاف فهو مشترك في كونه مشترك معان كالعين فانها  
في جهة مشترك على مشترك او مشترك فانها في هذا الاسم وان كان الثاني وان  
مستقدا على مشترك فانما ان يتخلل بين تلك المعاني فكل ان كان موضوع المعنى او لا  
لا يتخلل في تلك المعاني ويضع لفظ اخر ثابته بينهما اتمام يتخلل فان لم يتخلل في تلك المعاني

فانك ان لم تكن  
هو الواجب عليه  
في الممكن مشترك

كان

ان كانا لفظا هو عرفا الخارجا كاصطلاحات النحاة والنحاة وان لم يكن  
موضوعه الاول يعني بالنسبة اليه حقيقة بالنسبة الى المتقول اليه مجازا  
كالاسد بالنسبة الى الجوان المقتصر من الوجع النجاس

كان وضع لفظا لمعان على السوية كما يكون موضوع هذا المعنى كونه موضوعا  
لذلك المعنى من غير نظر الى المعنى الاول فهو مشترك لاكثر من ذلك المعاني كما  
كان عين فانها موضوع للمباحرة والماء والذهب التي كثر على السوية وان يتخلل بين  
تلك المعاني فكل فاما ان يترك استعماله في المعنى الاول او الثاني فان تركه يعني  
مستقلا لتفكيره من المعنى الاول والتاقل اما الشيء فيكون مستقلا لشيء خاص كالصفة  
والصوم فانها في الاصل للذخيرة ومطلق الاسماء ثم نقل الشرح الى الامكان للتخصيص  
فالاسماء للتصوير مع الشبهة واما غير الشرع وهو اما تعريف العام فله المعنى العام  
كالذاتية فانها في اصل اللفظة لكل يذهب على الارض ثم نقلها تعريف العام الى ذات  
القوام الاربع من الجمل والبعال والجم والعرف الخاص وبمعنى مستقلا اصطلاحا  
كاصطلاح النحاة والظاهر اما اصطلاح النحاة فكل الفعل فانه كان موضوعا فانه  
كان لما صدر عن الفاعل كالاكل والشرب ثم نقل المعنى الى كلمة ذلك على معنى في  
فعله مشترك باحد الوجهين الثلاثة واما اصطلاح النحاة فكل الفعل فانه مشترك  
في التشكيك ثم نقله الى المراد في ترتيبه لا على المراد على المراد وان لم يترك معناه  
الاول بل يستعمل فيه ايضا فيبقى حقيقة ان استعماله في الاول وهو المشترك عنه ومجازا  
ان استعماله في الثاني وهو المتقول اليه كالاسد فانه وضع اوله للجوان المقتصر من  
نقل الى الرجل النجاس لعل لا يربطها وهي النجاسة فاستعمل في الاول بطريق الحقيقة  
وفي الثاني بطريق المجاز اما الحقيقة فلا فاما من حق فلان الامر في الحقيقة ان  
اذا اكتشفه على يقين فاذ كان اللفظ مستقلا في موضوعه الاصل فحق في ثبوت  
في مقامه معلوم الدلالة واما المجاز فلا فانه من جاز اليقين فحق في ثبوت اذا اعتداه واذ



وكذا لفظ فهو بالنسبة للفظ اخر مراد منه ان نواها  
والجوه وصا بن له ان اختلف فيه

استعمل اللفظ في المعنى المجازي فصار ممكنا في الاول وموضوعه الاصل  
**قال** وكل لفظ هو بالنسبة الى لفظ اخر مراد منه ان توافقا في المعنى وبيان  
له ان اختلفا فيه **قوله** ما مر من تقسيم اللفظ كان بالقياس الى نفسه و  
بالنظر الى غيره وجاء وهذا تقسيم اللفظ بالقياس الى غيره من الالفاظ  
قال للفظ اذا استبان الى لفظ اخر ملاخي اما ان توافقا في المعنى اي يكون معناه  
واسدا او يمتثلان في المعنى اي يكون لاسد هاهنا معنى وللآخر معنى اخر فان كانا  
متواضعا فهو مرادف لهما واللفظان مترادفان اخذ من المترادفات الذي هو  
ركوب لاسد خلف اخر كاللغة مركوب واللفظان واكيان عليه فيكونا مترادف  
كاللث والاسد وان كانا مختلفين فهو بيان له واللفظان متباينان لان  
المباينة المفارقة ومختلف المعنى لو يكن المركوب واسدا مختلفا في المقادير  
اللفظين للتفرقة بين المركوبين كالانسان والفرس ومن الناس من ظن ان  
مثل الناطق والبيعه ومثل النيف والصادم من الالفاظ المترادفة لصادقها على  
ذات واحد وهو فاسد لان المترادف هو اللفظ في المعنى لا اللفظ في اللفظ  
نعم اللفظ في الذات من لوازم اللفظ في المعنى ويدونا العكس **قال** واما  
المركب فهو اما تام وهو الذي يقع السكون عليه او غير تام والتمام ان  
احتمل الصدق والكذب فهو الخبر والخصية وان لم يحتمل فان لم يحتمل  
الفعل لانه اولية او شعبة فهو مع الاستعلاء امر كقولنا امر بان يفتح  
المضوع سوال ودعاء ومع الشا والقياس وان لم يدل فهو التبيين و  
ويبدع فيه التقى والترجيح والحب والفسد والنداء واما غير التام فهو

اما يفتن

اما يفتن **قوله** الحيوان الناطق واما غير يفتن كالمركب من اسم واداة او كلمة  
واداة **قوله** لما فرغ من المخرج واهما شرع في المركب وهو اما تام او غير تام لانه اما  
ان يقع السكون عليه اي يقيد بالخلاف فائدة تامة فلا يكون مستقلا للفظ اخر  
ينظر الى الجانب كما اذا قيل زيد فيقول للناطق ينظر لان يقال قائم او فاعدا مثلا  
عما اذا قيل زيد قائم واما ان لا يقع السكون عليه فان وقع السكون عليه فهو المركب  
التام والام هو المركب للتاخر غير التام والمركب التام اما ان يحتمل الصدق والكذب  
وهو الخبر ولا يحتمل وهو الانشاء فان قيل الخبر اما ان يكون مطابقا للواقع او لا فان  
كان مطابقا للواقع لم يحتمل الكذب وان لم يكن مطابقا لم يحتمل الصدق فالاخر يستلزم المحذور  
وقد جاب عنه بان المراد بالمواد والحوال سلبا او القاسمة بمقتضى الخبر هو الذي يحتمل  
الصدق والكذب وكل خبر صادق يحتمل الصدق وكل خبر كاذب يحتمل الكذب فجميع الاخبار  
دالة في الحد وهذا غير رافع لان الاحتمال لا معنى له بل يحتمل ان يكون اما صدقا او كذبا  
والخبر الجوابي ان المراد بحتمل الصدق والكذب خبر بالنظر الى مفهومه ولا خلاف  
ان قولنا السماء وقتنا اذا جردنا النظر الى مفهومه اللفظ ولا يقرب الجواب  
العقل الكذب وقولنا اجتماع التخصيص من جود محتمل الصدق بخبر بالنظر الى مفهومه  
فمحتمل التخصيص ان المركب التام ان يحتمل الصدق والكذب يجب مفهومه فهو الخبر  
فالاثناء وهو اما ان يدل على طلب الفعل لا لا وشعبة او لا يدل فان دل على طلب الفعل  
لا لا وشعبة تامة ان يقارن الاستعلاء او يقارن الشاوي احكاما من المنصوع فان كان  
الاستعلاء فهو امر وان كان التقى المنصوع فهو سوال ودعاء واما فائدة الدلالة في  
استعمالها في الدلالة على طلب الفعل فان قولنا كذا عليك القيام على طلب الفعل لكنه

الطلب على الفعل دالة



اليد مريضه طلب الفعل بل للاجبا وبطلب الفعل وان لم يدل على طلب الفعل فهو تبيينه لانه  
بينه على ما في خبره لا تكاد ويبدو فيه التقدير بالرجوع والضم والنداء لاحد ان يقول  
الاستغفار والخاص ان من القسط اما الاستغفار فلا يليق بحاله من التوبة لانه مستعلا  
ما في خبره لطلبه لا يتبينه على ما في الخبر ليطلبه اما ان لم يعلم دخول تحت الامر لانه لا على  
طلبه لانه لا على طلب الفعل لكن الم ادرج الاستغفار تحت التوبة ولم يعتبر المناسبة للتعويض  
والهذه الامور بناء على اننا لم نذكره هو كلف النص لعدم الفعل عما نذكر ان يكون ناعلا ولو اذنا  
ابراذها في القسمة قلنا اننا انما لا يدل على التبيين بالوضع فهو التبيين او يدل فلا  
يجب ان يكون لطلب التهم وهو الاستغفار بغيره فاما ان يكون مع الاستغفار وهو ان كان  
الطلب الفعل او هو ان كان التوبة اي عدم الفعل او يكون مع التساوي وهو انما هو اسرع مع  
الضيق وهو السؤال واما المركب لغير التام فاما ان يكون الجزاء انما فيه قبل الاول وهو  
القبض على الحيوان النافع والابكون وهو جزاء القبض على كالمركب من رسم وادارة او جزاء  
واداة **قال** الفصل الثاني في المعاني التي ذكرها في موضع من موضع من موضع من موضع  
الشركة فيه وكل ان لم يمنع والفظ الدال عليها ما يمنع من بابا وكلها بالعرض **قال** كما فرغ من جزاء  
الافاضة شرح في المعاني المعقولة العاقل هو المصور الذي فيه من حيث وضع بارأها الا  
فان جزئها بالافاضة مفردة في المعاني المعقولة والافاضة كثيرة والكلام فيها انما هو في المفردة كما  
ستعرف ككل مفهوم وهو الحاصل في الفعل اما من في اولى لانها ان يكون نفس متصور اي من  
حيث انه متصور وانما من في نوع الشركة فيه اي من شركة بين كثير من مصادرها انما يكون  
فان يمنع من تصور من الشركة فهو الجزاء في هذه الامور فان لم يحصل من مصادرها  
الفعل يمنع العقل بغيره متصوره من مصادرها على امور معتقدة وان لم يمنع الشركة من حيث

متصور

متصور من العقل كالاثنان فان مفهومه ان يحصل عند العقل لم يمنع من صدقه على كثير من  
وقد وقع في بعض النسخ تصور معناه وهو سهو ولا كان المعنى منع وانما يمنع العقل  
لان من الكلمات ما يمنع الشركة بالنظر في الخارج كواجب الرجوع فان الشركة فيه تمنع بالليل  
الخارج لكان الجزاء العقل انظر الى مفهومه لم يمنع من صدقه على كثير من فان مجرد تصور لو كان  
مانع عن الشركة لم يقتصر في اثبات الوحدة بالليل وكالكليات الترتيبية مثل الانثى والذكر  
والاوجوه فانها يمنع ان يصدق على شي من الاشياء لكن لا بالنظر في الجزاء تصورها من مصادرها  
يعلم ان افراد الكليات لا يكون الكليات لانهما جلها بل من افرادها ما يمنع ان يصدق على كل  
اذ لم يمنع العقل من صدقه عليه بغيره تصور فلو لم يعتبر نفس المتصور في تعريف الكليات والجزء  
دخل تلك الكلمات في مصادرها في فلا يكون مصادرها من تعريفها لكان ذلك يكون جماعها  
وسكان القسمة بالكل والجزء ان الكليات جزاء الجزاء غالبها كالجوان فان جزاء الانسان وكالات  
فان جزاء لزيد والجسم فانه جزاء الجوان يكون الجزاء كالاته وكالاته انما يكون بالنسبة الى  
الجزء يكون ذلك لا شيء متصور الا الكليات والمفردات لكان كل ذلك لجزءه انما  
هو بالقسمة الى الكليات يكون من مصادرها الى الجزاء والمستوي الى الجزاء بغيره وان الكليات والجزء  
انما تعتبر بالذات في المعاني واما في الافاضة فيكون كالاته وجزئية بالمرحلة في الكليات  
باسم المدلول **قال** والكل انما ان يكون تمام ماهية ماضية من الجزاءات او دالها  
او ما راجعها والاول هو النوع سواء كان معتددا بالاشخاص وهو المقول في جواب ما هو  
جيب الشركة والاضيق شيئا كالاته او غير معتد بالاشخاص وهو المقول في جواب  
ما هو جيب الشخص بغيره كالاته كالاته على قول على واحد او كثير من متعينات المعاني  
في جواب ما هو **قال** انك قد عرفت ان الفرق بين وضع هذه المقالة معرفة كيفية اقتضاها



المجهول في الصورة وهو لا يتصور بالخيال بل لا يثبت عنها في العلوم بعد ما قد علم  
 انضباطها فاعلم ان نظر المتطيق مقصور على بيان الكليات وضبطها ما لها فلكل ان  
 نسبة الى ما تحت من الجزئيات فاما ان يكون قصدها انما فيها اوصافها والداخل في  
 ذاتها والذات خارج عنها وبقاها لا تدل على ما ليس خارج عنها ولا على ما ليس في نفس  
 ملاحظ من الجزئيات هو النعم كالانسان فان نفس واحدة زيد وعمرو ويكو وجهها من جزئيات  
 وهي لا تدل على الانسان الا بعد ان يتبين حقيقة خارجية عنها بما لا يتبين من شخص من ثم لا يصح اما ان  
 يكون مقصده الاشخاص في الخارج انما يكون فان كان مقصده الاشخاص في الخارج هو المقول في جواب  
 ما هو حسب الشك في الحقيقة فمعلوم ان السائل بما هو عن الشيء انما يطلب تمام ماهية وجقيقة فان  
 كان سؤالا عن شيء لم يكن طالبا لتمام ماهية المختصة به واجمع بين شيئين وانما السؤل  
 كان طالبا لتمام ماهية فاما ماهية الاسماء انما يكون تمام للماهية المشتركة بينهما وانما كان  
 النوع مقصودا لتمام ماهية كل واحد من افرادهما واسئل عن زيد مثلا بما  
 هو كان المقول في الجواب لانسان لان تمام ماهية المختصة به وان سئل عن زيد وعمرو بما هو  
 الجواب لانسان لان تمام ماهية المشتركة بينهما فلا يرجع الجواب ما هو حسب الحقيقة  
 والشك معا وان لم يكن مقصودا لتمام ماهية فمقصود من شخص لتمام ماهية المختصة به في جواب ما  
 حسب الحقيقة المختصة لان السائل بما هو عن الشيء انما يطلب تمام ماهية المختصة به ولا  
 في افرادها في الخارج حتى يجمع بينه وبين ذلك الشخص في السؤال حتى يكون الجواب تمام الماهية المشتركة  
 واذ قد علمت ان النوع ان تعدد اشخاصه في الخارج كان مقولا على كثير من في جواب ما هو وان لم  
 يقبل وكان مقولا على واحد في جواب ما هو فاذ كان مقولا على واحد على واحد على كثير من متفقين  
 بالاعتقاد في جواب ما هو فلكل من قولنا مقول على واحد لا يدل في الحد النوع الغير المتعدد

الاعتقاد من قولنا او على كثير من لا يدل في النوع الحد النوع المتعدد الاشخاص وقولنا  
 بالاعتقاد في الجواب المجزئ فاذ سئل على كثير من مختلفين بالاعتقاد وقولنا جوايبا هو الجواب  
 السابقة اعني الفصل فلهذا صفة والعرفان انما لا يقال في جواب ما هو وهذا انظر وهو  
 ان احد الطرفين لازم اما انما في التعريف على امر مستدركه وانما ان لا يكون التعريف  
 لان المراد بالكثير من ان كان مقولا على سوا كان هو موجود في الخارج او لم يكن موجودا  
 ان يكون قوله المقول على واحد لا يدل على ان النوع الغير المتعدد الاشخاص في الخارج مقول على  
 كثير من موجودين في الذهن فان كان المراد بالكثير من الموجودين في الخارج فيخرج عن التعريف  
 النوع الذي لا يوجد في الخارج اصلا كما لعقنا فلا يكون جامعا والصفات لا يحد من  
 قوله على واحد لا يدل على الكل ايم فان المقول على كثير في نفسه عنه وبها النوع هو المقول على كثير  
 متفقين بالمتخصصة في جواب ما هو حتى يكون كل فرع مقولا في جواب ما هو حسب الشركة والخصوصية  
 معا وانما لما عبر عن النوع في قوله في جواب ما هو حسب الخارج فلهذا يقال بحسب الشركة والخصوصية  
 والمماثلة بحسب الخصوصية والخصوصية وهذا من وجه هذا القول في جواب ما هو او لا تدل انظر  
 النوع عام يشمل الموارد كلها بالخصوص النوع الخارجي بنا في ذلك النوع وانما ثانيا فلا بد  
 في جواب ما هو حسب الخصوصية المختصة عنهم من انما بالبيان للحدود وذلك جعل من تمام النوع  
 قال وان كان الثاني فان كان عام للجانب المشترك بينهما وبين نوع آخر فلهذا يقال في جواب ما هو  
 بحسب الشركة المختصة به حتى يبين ما هو عليه كل مقول على كثير من مختلفين بالاعتقاد في جواب ما هو  
 ما هو قال الكل الذي هو من الماهية متفرد بين الماهية ومساها لا تدل اما ان يكون عام للجانب  
 المشترك بين الماهية وبين نوع آخر لا يكون والمراد بتمام الجزئية المشتركة التي لا  
 لا يكون وهذا من مشترك بينهما او من مشترك لا يكون مشترك خارجا قبل كل من مشترك بينهما



وهو قريب ان كان الحيوان من الماهية ومن بعض ما يشترك فيها وهو الحيوان  
 عندها ومن كان ما يشترك فيها من الحيوان بالنبات والاشجار والاشجار والاشجار  
 عنها ومن بعض ما يشترك فيها من الحيوان بالنبات والاشجار والاشجار والاشجار  
 ان كان بعيدا بدرجة واحدة كالحمار والاشجار والاشجار والاشجار  
 اما ان يكون نفس ذلك الحيوان من الماهية كالحمار فان تمام الحيوان المشترك بين الانسان والفرس ولا  
 بين مشترك بينهما الا وهو ما نفس الحيوان او جزء منه كالجوهر والجسم النائي والخاص كالحمار  
 بالادارة فكل منها واحد كاشتركا بين الانسان والفرس ان لم يكن بتمام المشترك بينهما بل بجزءه  
 ولما اقام المشترك بينهما هو الجواهر المشترك على الشكل قد باعنا حال الماهية المقام المشترك بجميع الماهيات  
 المشترك بينهما كالحمار فان جميع الجوهر والجسم النائي والخاص والمحرك بالادارة وهو  
 مشترك بين الانسان والفرس وهو مقتضى بالاجناس البسيطة فيها رتبنا اسد وهذا كلام  
 وقع في البرهان فليس من الواجب ان يكون مشترك بين الماهية ان كان تمام المشترك بين الماهية  
 ووقع افرق الجواهر الاخر الفصل اما الاول فلا يخرج الماهية اذا كان تمام الحيوان مشترك  
 بينهما وبين نوع اخر يكون مقتضى لاقرب ما هو مشترك في الماهية انما لا تشارك في الماهية  
 وذلك النوع كالمقام الماهية المشتركة بينهما وهو ذلك الحيوان اذا اضر الماهية با  
 بالسؤال لمصلحة ذلك الحيوان لان مقتضى لاقرب ما هو مشترك في الماهية المقام المشترك بين  
 لا يكون تمام الماهية المقصودة ان يكون مشترك في الماهية المقصودة المقام المشترك بين  
 مشترك في جواب ما هو مشترك في الماهية المقصودة المقام المشترك بين الماهية المقصودة المقام المشترك بين  
 بين الماهية الانسان وبين نوع اخر كالفرس مثلا حتى ان اسئل عن الانسان والفرس عما هما  
 كان الجواب الحيوان واذا افرق الانسان بالسؤال لمصلحة الحيوان الجواب لان تمام الماهية ا  
 الانسان الحيوان النائي للحيوان فمقتضى لاقرب ما هو مشترك في الماهية المقصودة المقام المشترك بين  
 في جواب ما هو مشترك في الماهية المقصودة المقام المشترك بين الماهية المقصودة المقام المشترك بين  
 لا تشارك في الماهية المقصودة المقام المشترك بين الماهية المقصودة المقام المشترك بين  
 البرهان وهو قريب ان كان الحيوان من الماهية ومن بعض ما يشترك فيها وهو الحيوان

وبنوا

بعيد بدرجة واحدة كالحمار والاشجار والاشجار والاشجار  
 بعيدا بدرجة واحدة كالحمار والاشجار والاشجار والاشجار

وبنوا الماهيات مشتركة في الماهية الماهية على الماهية الماهية وقصود الانسان نوع  
 كالفرس والحيوان مشترك في الماهية الماهية المشتركة بين الانسان والفرس وكذلك الماهية المشتركة  
 مشترك في الماهية المشتركة بينهما وبين النباتات حتى ان اسئل عنها بما هما كان الجواب الجسم  
 النائي وكذلك الجسم المطلق مشترك في الماهية المشتركة بينهما وبين الجواهر مثلا وكذلك الجواهر  
 مشترك في الماهية المشتركة بينهما وبين الجواهر مثلا وكذلك الجواهر المشتركة في الماهية المشتركة  
 اجناس مختلفة بعضها فوق بعض واذا انشئت هذه الماهية الماهية فمقتضى لاقرب ما هو مشترك في الماهية  
 او بعيدا لان كان الجواب من الماهية ومن بعض ما يشترك فيها في ذلك الجواب عن الجواب  
 ومن جميع ما يشترك فيها في ذلك الجواب من الماهية من الجواب عن الجواب عن الانسان  
 والفرس وهو الجواب عن جميع الماهيات المشتركة في الانسان في الجوابية وان كان الجواب  
 عن الماهية ومن بعض ما يشترك فيها في ذلك الجواب من الماهية من الجواب عن الجواب عن الجواب  
 النائي فان النباتات والحيوانات يشترك في الانسان فيه وهو الجواب عن الجواب عن الانسان  
 النباتية لا الماهية كانت الجوابية في الجواب عن الجواب عن الانسان كانت الجوابية للحيوان يكون  
 هناك جواب ان كان الجواب بعيدا بدرجة واحدة كالحمار والاشجار والاشجار والاشجار  
 وجسم النائي وهو الجواب عن الماهية المشتركة في الانسان كان بعيدا بدرجة واحدة كالحمار والاشجار  
 فان الحيوان والجسم النائي جوابان ومن جواب ثالث واربعة اجوبة ان كان بعيدا بدرجة واحدة كالحمار  
 كالجواهر والحيوان والجسم النائي اجوبة ثالثة ومن جواب رابع في هذا القياس فكلما زاد  
 البعد من الماهية الاجابة من الجواب عن الماهية الماهية وانما على عدد مرات البعد من الماهية  
 الماهية جواب وكل درجة من البعد من الماهية الماهية وانما على عدد مرات البعد من الماهية  
 بل ان لا يكون مشترك اصله كالحمار بعينه من تمام المشترك مساويا ولا كما في مشترك اجناس



وبما في موضع آخر ولا يجوز أن يكون تمام المشترك بالنسبة إلى ذلك النوع لأن المقدس هو كل واحد من بعضه  
 ولا يستلزم بل يثبت ما يشاء به فيكون مفصلا بين وكيف كان غير الماهية من مشاركتها فيسأل  
 فكان فصل **في بيان النسق** انما هو من الترتيب وهو في الماهية ان لم يكن تمام المشترك  
 وبما في موضع آخر يكون مفصلا من ذلك لان كل واحد من الترتيبات لا يكون مفصلا من ذلك لانه  
 ان لا يكون مشترك اصل بين الماهية وفيه ان يكون مفصلا من تمام المشترك مساوياه واما ما  
 يكون مفصلا من تمام الماهية من كل واحد من الترتيبات ان لا يكون مشترك اصل  
 وهو لا يرد ان لا يكون مشترك فيكون عينا بين تمام المشترك او اختص منه او عام مساويا له  
 بل انما يرد ان يكون مساويا له الكلام في الاختصاص هو ان لا يكون مشترك في شيء من الترتيبات  
 لوجه الامم بدون الاختصاص ووجه الترتيب في ذلك ان لا يكون مشترك في شيء من الترتيبات  
 الماهية وفيه ان لا يكون مشترك في تمام المشترك كان موجودا في نوع آخر يكون تمام المشترك  
 لمعنى البعض فيكون مشترك في الماهية وفي ذلك النوع الذي هو باق تمام المشترك لوجه وجودها  
 ان يكون بتمام المشترك بها وهو موجود لأن المقدس ان لا يكون مشترك في الماهية وفيه ان لا يكون  
 في نوع واحد واما ان لا يكون تمام المشترك في بعضه فيكون الماهية تمام مشترك اصلها تمام المشترك  
 في الماهية **والنوع** الذي بانها والثاني تمام المشترك بينهما وبين النوع الثالث الذي هو الماهية  
 المشترك **والنوع** هو لو كان بعض تمام المشترك بين الماهية والنوع الثاني اعم منه لكان موجودا  
 في موضع آخر وفي تمام المشترك الثاني فيكون مشترك في الماهية وفي النوع الثالث الذي هو  
 تمام المشترك الثاني وليس تمام المشترك بينهما بل بعضه فيحصل تمام المشترك الثالث وهو تمام  
 ان يوجد تمام المشترك الثاني في الماهية او في النوع الثاني تمام مشترك مساو له ولا يخرج مالا لانه  
 الماهية في نوع آخر غير ماهية فغير مشترك في الماهية بل مشترك في النوع الثالث هو رتبة امور مشتركة

فيكون

واما يلزم من الدليل انما هو من الماهية واما يلزم وكان تمام المشترك الثاني جزءا من تمام  
 المشترك الاول وهو غير لازم وعلله او بالتم وجوده من غير اشتراك في الماهية لكنه خلاف  
 فاذا بطلت الاشياء الثلاثة تعين ان يكون بعض تمام المشترك مساويا له وهو الامر الثاني واما ما  
 الجزر فصل **في تقدير** كل واحد من الترتيبات ان لا يكون مشترك اصل بين بعضه فيكون  
 غير الماهية من بعضها وان كان صغير تمام المشترك مساويا له يكون مفصلا من تمام المشترك  
 بوجه تمام المشترك فيكون مفصلا من تمام المشترك لان الماهية لا تكون مشتركة في جميع اقسامه  
 وجميع اقسامها ليس بعضها الماهية فيكون منها الماهية من بعض اقسامها لا يكون مشترك اصل  
 للماهية في الجملة والى هذا اشاروا كيف كان في سائر الترتيبات المشتركة اصل او يكون  
 بعض تمام المشترك مساويا له من غير الماهية من مشاركتها فيكون مفصلا  
 واما ما لا فيجب وجوده لان لا يلزم من الدليل ليس الا ان لا يكون تمام المشترك يكون  
 مشترك في الجملة وهو مفصلا من الترتيبات من مشاركتها في الماهية كما ان الماهية  
 فصل وجب ان يكون لها بعض فلا يلزم من الماهية ان لا يكون لها بعض كان مفصلا عن الماهية  
 المشاركة في الماهية وان لا يكون لها بعض فلا يلزم ان يكون لها مشاركات في الماهية  
 فيكون مفصلا من الماهية وان لا يكون لها بعض فلا يلزم ان يكون لها مشاركات في الماهية  
 ان لم يكن مشترك بين تمام المشترك وفيه ان لا يكون مشترك في تمام المشترك  
 فصل للماهية وان كان مشترك بينهما لم يكن تمام المشترك بين الماهية وفي ذلك النوع فيكون  
 بعضا من تمام المشترك بينهما وهكذا لا يكون الماهية في بعضه الفصل **في بيان** ان لا يكون مشترك  
 او يكون مشترك من الماهية لان لا يلزم من الدليل ليس الا ان لا يكون مشترك اصل في الكلام في الا  
 المفردة لا في كل الاجزاء وهذا ما عدهناه في صدر البحث **قال** ووجهه بان كل واحد من الترتيبات



في جوابي شيء هو في جوهره فعل هذا التركيب حقيقة من امرين متساوين او متساوية  
 كان كل منهما متساوي لما لا يميزه عن الآخر في الوجود **اقول** - ودرهوا الفصل بالتركيب  
 على الشيء في جوابي شيء هو في جوهره كان المتساويين والحقا فاننا اذا سئل عن الانسان او عن  
 زيد باي شيء هو في جوهره فالجواب باننا الحق احساسا على الشيء باي شيء غا طلبة ما يتبين  
 الشيء في الجملة فكل ما يتبين به على الجواب ان طلبة الشيء الجوهرية يكون الجواب بالفصل وان  
 الميزان الذي يكون الجواب بالخاصة لكل جنس بل سائر الكلمات ويقتضي اننا نعمل على الشيء  
 في جوابي شيء هو يخرج النسخ او الجنس والعرض العام لان النسخ والجنس يقالان في جوابي  
 مولا في جوابي شيء هو والعرض العام لا يقال في الجواب اسلا ويقتضي اننا في جوهره يخرج الحكم  
 لانها وان كانت متينة للشيء لكن لا في جوهره وفي الزمان **قلت** السائل باي شيء هو في جوهره  
 الشيء من جميع الاعيان لا يكون مثل الحساس فصل الانسان لان لا يميز من جميع الاعيان  
 وان طلبة الميزان في الجملة سأل من جميع الاعيان او من جميعها فالجواب بان الشيء من بعضها يجب  
 ان يكون سالما للجواب فلا يخرج عن الحد مقوله لا يكون في جوابي شيء هو في جوهره بالحقين  
 في الجملة بل لا بد معه ان لا يكون تمام الشئ في الشيء ونوع اخر فالجواب عن التعريف  
 ولما كان محتملا ان الفصل كله وان لا يكون مقولا في جوابي ما هو ويكون ميزان الشيء في  
 الجملة طرفة حتما مهيبة بتركيب امرين متساوين او متساوية وفيه كما هيبة الجنس لها  
 او الفصل الاخير كان كل منهما متساوي لما لا يميزه عن الآخر في الوجود **اقول** - ودرهوا الفصل  
 المنطيقين ونحو ان كل ما هيبة لها فصل وجب ان يكون لها جنس حتى ان الشئ يتبعهم في الشئ  
 وحده الفصل فانه كل مقول على الشيء في جوابي شيء هو جوهره حتمية وادلم بسا على الوجود  
 على ذلك بطلان على حقيقة بالمشاهدة في الوجود ولا يباير احد هذا الامتثال فاننا **قلت**

لها بين

اما بين من المشاركة للجنس احسن المشاركة الجوهرية فان كان ميزان المشاركة للجنس هو ما  
 قريب بعضها لا ترات ميزان مشاركا في الجنس اقرب فهو فصل قريب كما اننا في الانسان فان  
 يميز من مشاركا في الجنس وان يميز من مشاركا في الجنس البعيد فهو فصل بعيد كما اننا  
 للانسان فاننا يميز من مشاركا في الجنس البعيد وانما اعتبر في القرب والبعد في الفصل للميزان  
 في الجنس لان الفصل الميزان في الوجود ليس يقضي الوجود بل هو ميزان احتمال بذلك ودرهوا الفصل  
 يستدل على بطلانه ويقال لو تركت ما هيبة حقيقة من امرين متساوين فاما ان لا يمتزج  
 احدهما الى الآخر وهو مزون وجوب احتياج بعض اجزاء الماهية الحقيقية الى الفصل فيحتاج  
 فان احتياج كل منها الى الآخر يلزم الدور والاولى من التجميع بلا مرجح لانها ذاتها متساوية  
 فاحتياج احدهما الى الآخر ليسا من احتياج الاخر اليه او يقال لو تركت جنس عال كالجوهر  
 مثلا من امرين متساوين فاحدهما ان كان مضاهيا يلزم تقويم الجوهر بالعرض وهو مزون وان كان  
 جوهره فاما ان يكون الجوهر نفسه فيلزم ان يكون الكل فخر من وانزع او احدهما في نفسه وهو  
 البصر لا امتناع تركيبا لثمن نفسه وفيه او عارضا فانه فيكون عارضا لثمن في ذلك الجوهر  
 ليس عارضا لنفسه بل يكون العارض بالحققة هو الجوهر الاخر فلا يكون العارض بقاها **قلت**  
 وانزع وانظر في هذا التمام فان من ملزم هو **قلت** **واما** الثالث فاننا صنع اهنا كما  
 عن الماهية فاما اللازم ولا هو العارضا المتساوي واللازم قد يكون لازما للوجود كما ان  
 للجنس وقد يكون لازما للماهية كما اننا بالذات للانسان وهو اما بين وهو الذي  
 يكون ضروري مع تصور ملزمه كما بان في جوهره **قلت** **واما** الذي بالذات في نفسها كالا نفسا عيشا  
 للاربعه واما اجزا بين وهو الذي يفرض جوهره بالذات بالذات في نفسها الى وسطا ككسار  
 الزوايا الثلث فاعلم ان التمثل وقد يقال ان بين على اللازم الذي يلزم من تصور



منه من صورته والاول اعلم والعرض المفارق اما سراج الزوال كونه ليجل وصفه الرجل وال  
يلجى الزوال كالتيب والسياب قال اثبات من اقسام الكل ما يكون خارجا عن الماهية وهو  
اما ان يجمع انك كذا عن الماهية ان يمكن انك كذا ولا لا لازم كانه بجهة للثلاثه والثاني  
العرضي لما ذكره كالكتابة بالفعل للانسان واللازم اما لازم الوجود كالتسوية لغيره فانه لا  
لوجوده ونقصه لا ماهية لان ما قبله الانسان ولو كان التسوية لازما للانسان لكان لكل  
الانسان تسوية وليس كذلك وان لازم الماهية كالتسوية لا يوجب التسوية فانه من خص الماهية  
لا يوجب التسوية انك كذا كذا ان وجوبه منها لا يقال هذا القسم الثاني الماهية في غير الانسان  
على غير ما يجمع انك كذا عن الماهية وقد قلنا ان لا يجمع انك كذا عن الماهية وهو لازم  
الوجود والما يجمع انك كذا عن الماهية في كل الماهية لا نأخذ بل لان لازم الوجود  
لا يجمع انك كذا عن الماهية فانه في الباب ان لا يجمع انك كذا عن الماهية في كل  
لكن لا يلزم منه ان لا يجمع انك كذا عن الماهية في الجملة فانه يجمع انك كذا عن الماهية  
الموجودة وما يجمع انك كذا عن الماهية للوجودة فهو يجمع انك كذا عن الماهية في الجملة  
فانه ما يجمع انك كذا عن الماهية في الجملة اما ان يجمع انك كذا عن الماهية في كل ما هو موجود  
او يجمع انك كذا عن الماهية في كل ما هو في قال والثاني لازم الماهية والاول لازم الوجود  
فان القسمين متساويان في الحقيقة ولو قال لازم الماهية ما يجمع انك كذا عن الماهية في كل ما هو موجود  
ثم لازم الماهية اما بين ان يبرهن اما اللازم الماهية فهو الذي يكون متوقفا مع سقوط  
ما هو منه كافي في جزم العقل باللازم بينها كالاتساق معها وبين لا يقدح في سقوط  
الاول بغيره وهو لا اتساقا معها وبين جزم سقوطها بان لا يقدح في سقوطها مع الثاني  
ولما لازم الغير الماهية في كل ما هو بغير جزم العرض باللازم بينها الى وسط كذا في الزوايا

الثالث للثلاث لثلاثتين فان جزم سقوط الثالث وسقوط الثاني الزوايا لثلاثتين  
لا يكون في جزم العرض بان للثلاث متساوي الزوايا لثلاثتين بالاحتياج الى وسط ولهذا نظر  
وهو ان الوسط على افتراضه ما يثبت بقولنا لا يثبت يقال لا يثبت كذا مثلا اذا قلنا ان  
محدث لا يثبت بغيره فالتساوي بينه وبين الاخر وهو المتغير وسط وليس يلزم من عدم افتقار اللزوم  
الى وسط ان يكون في سببه سقوط اللازم والمفهوم لحوار تركه على ما بين من حدس  
او يثبت به اجزاء في ذلك فلو اعتبرنا الافتقار الى وسط مفهوم غير البين في بعض  
لازم الماهية في البين وغير الوجود القسم الثالث وقد يقال لا يثبت الى اللازم الذي يلزم  
من تصور ما هو من تصور ولكن ان الاشياء بعضها للامد فان من تصور الاشياء لا يثبت في تصور  
الاحد والعين لا ولا يثبت في تصور بعض تصور اللازم في اللازم يمكن تصور اللازم مع تصور  
وليس كما يمكن التصورات يمكن تصور واحد والعرض المفارق اما سراج الزوال كونه ليجل  
صفحة الرجل والما يلجى الزوال كالتيب والسياب وهذا القسم ايسر ما يبراهن العرض المتعارف  
هو ما لا يجمع انك كذا عن الماهية وما لا يجمع انك كذا عن الماهية لا يلزم ان يكون متوقفا على بعض  
في جميع الافعال كقطب البحر ان لا يجمع انك كذا عن الماهية وبدون له كذا في الاماكن  
قال وكل واحد من اللازم والمفارق ان تصورهما حقيقة واحدة فهو الخاصة كالاتساق  
والاخر العرض العام كالاتساق فيهم الخاصة بينهما كاتساقه على احد حقيقة واحدة  
فلا عرضيا والعرض العام بانه لا يفصل على احد حقيقة بغيرها فلا عرضيا فالكليات اكد  
حقائق في بعض وفصل خاصة ودرج عام قال ان كل الزوج عن الماهية سواء  
كان لازما او مفارقا اما خاصة او عرضيا عام لا تراها حقيقة بغير حقيقة واحدة فهو الخاصة  
كالخاصة فانه حقيقة حقيقة الانسان وان لم يتصورها بل بعضها في غيرها في العرض العام











ونقيض المتساويين المتساويان والا صدق حدهما على ما يكون عليه في الحقيقة  
 احد المتساويين من جهة ما يكون عليه الاخر وهو في نقيض الامر من جهة ما يكون عليه الاخر  
 نقيض الاخر مطلقا لصدق نقيض الاخر على كل ما يصدق عليه نقيض الامر من جهة  
 عكس الاول فلا تزلوا ذلك لصدق نقيض الاخر على بعض ما يصدق عليه نقيض الامر وذلك  
 بين الكلين لان المتساويين اما كليان او جزئيان او كلي جزئي والسبب الاول  
 لا يتحقق في اثنين الاخرين اما الجزئيات فلا تكون الا كليتين وانما الجزئيتان  
 والكل فلا جزئي في الكل جزئيا لان المتساويين يكون احدهما مطلقا وان لم يكن جزئيا لم يكن  
 جازما **ونقيض المتساويين المتساويين** سلفا في من يان في السبب بين العيين مشرع  
 في السبب بين النقيضين والسبب بين المتساويين متساويان او يصدق كل من نقيض  
 المتساويين متساويان على كل ما يصدق عليه نقيض الاخر والا لكان احد النقيضين  
 نقيض الاخر لكان ما يكون عليه احد النقيضين يصدق عليه عند والا لكان النقيضان  
 يصدقان على واحد المتساويين على بعض ما يصدق عليه بعض الاخر وهو يصدق احد  
 المتساويين بدون الاخر هذا خلف فلا يجب ان يصدق كل انسان لا ناطق وكل لانا  
 لا انسان ولا لانا ان بعض الانسان ليس لانا لانا فيكون بعض الانسان ناطق وبعض  
 الانسان لا انسان وهو في بعض الامر من جهة مطلقا احسن من نقيض الاخر مطلقا  
 يصدق نقيض الاخر على كل ما يصدق عليه نقيض الامر وليس كل ما يصدق عليه نقيض الامر  
 يصدق عليه نقيض الامر اما الاول فلا تزلوا لصدق نقيض الاخر على كل ما يصدق عليه  
 عليه نقيض الامر فصدق من الاخر على بعض ما يصدق عليه نقيض الامر فصدق  
 بدون الامر من جهة كما تفعل بصدق كل الحيوان لا انسان والكلان بعض الانسان  
 انسان فبعض الانسان لا حيوان هذا خلف وانما الانسان فلا تزلوا لصدق قولنا ليس كل  
 صدق عليه نقيض الاخر يصدق عليه نقيض الامر لصدق نقيض الامر على كل ما يصدق عليه  
 نقيض الاخر فصدق الاخر على كل فرد الامر بعكس النقيض وهو في نقيض كل الانسان  
 لا حيوان والكلان كل الانسان لا حيوان فيعكس الى كل حيوان انسان ونقول ان  
 قد بشر

مستلزم احد الاخرين وان لم وهو مع ما ان الثاني فلا تزلوا ذلك لصدق نقيض  
 الامر على كل ما يصدق عليه نقيض الاخر وذلك مستلزم لصدق نقيض الامر على كل الامر وهو  
 مع ما ان الامر من جهة وجه ليس بين نقيضها عدم اصلا لصدق نقيض الامر من جهة  
 بين الامر مطلقا ونقيض الاخر مع الثاني لكان بين نقيض الامر مطلقا وجهين الاخر  
 قد ثبت ان كل نقيض الامر نقيض الاخر ولو كان كل نقيض الاخر نقيض الامر لكان  
 النقيضان متساويين فيكون العيان متساويين هذا خلفا ونقول ان العام صادق  
 على بعض نقيض الاخر لعدم فليس يصدق نقيض الاخر نقيض الامر بل عليه في  
 قوله لصدق نقيض الاخر على كل ما يصدق عليه نقيض الامر من جهة عكس لاشاع  
 الدعوى جزئيا من الدليل وهو صادقه على العلم والامران اللذان بينهما عموم من  
 وجه ليس بين نقيضها عموم اصلا اطلاقا ولا من جهة لان هذا العموم  
 الى العموم من جهة متحقق بين معين الامر مطلقا ونقيض الامر وليس بين  
 نقيضها عموم لاطلاقا من جهة اما متحقق في عموم من جهة بلها فلا في ابعادها  
 في اخر الامر يصدق في الامر بدون نقيض الامر في ذلك لاشاع وبالعكس فصدق  
 الامر كالحوان والكل انسان فانها محتملان في الفرس والحيوان يصدق بدون  
 ذلك انسان في الانسان والكل انسان بدون الحيوان في الجوار وانما لا يكون  
 بين نقيضها عموم اصلا فللتباين الكل بين نقيض الامر وعين الاخر لاشاع صدقها  
 على شئ واحد فلا يكون بينهما عموم اصلا وانما يتباين بالكل لان التباين قد  
 يكون جزئيا وهو صدق كل واحد من المعنويين بدون الاخر في الجملة فجميع المتساويين  
 جزئيين كان التباين بالكل شائبان كليتان والتباين الجزئي اما عموم من وجه او  
 تباين كلي لان المعنويين هما المصداقا في بعض المعنويين فان لم يتصادقا في صورة اصلا  
 فهو التباين بالكل والا لكان لهي من جهة فلها صدق التباين الجزئي على العموم من جهة  
 اصل التباين بالكل لا يلزم من تحقق التباين الجزئي ان لا يكون بينهما عموم اصلا **فان**  
 الحكم ان الامر من جهة ليس بين نقيضها عموم اصلا بالكل لان الحيوان اعم من الاخر



وتقتضي المتباينين المتباينين متباينين جريا لانها لا تصدق معا اصلها الا في  
واللاعدم كما بينهما متباينين جريا وان صدق معا لا انسان ولا اخر كان  
بينها متباين جريا فزاد صدق واحد المتباينين مع نفسه لا في قطع فالتباين  
الجزئي لانهم جريا

من وجهين فبين مقتضيهما عموم من وجه **فان** الملة انهم ليس بازم ان يكون بين  
تقتضيهما عموم فيندفع الاشكال او قوله لو قال بين مقتضيهما عموم لا فادعم  
في جميع الصور لان الاحكام المودعة في هذا الفن انما هي الكلمات فاذا قيل ليس  
بين مقتضيهما عموم كان دفعا لا لاجاب الكل وتقتضي العموم في بعض الصور ولا يثبت  
نعم لو يثبت ما ذكره الشب بين مقتضيهما من بين مقتضيهما عموم من وجه بل عدم  
التبعية بالعموم وهو يصدق ذلك فاعلم ان التبعية بينهما المباشرة الجزئية لان ايضين  
اذا كان كل واحد منهما بحيث يصدق بدون الآخر كان التبعين انهم كذلك ولا  
تقتضي المتباينة الجزئية لاهذا القدر وتقتضي المتباينين متباينان **فان** اما  
ان يصدق معا على شي كالا انسان والآخر فليس اصدا وفيه على الجهاد ولا يصدق  
كالا وجود ولا عدم فلا شيء فاصدق عليه الذي هو يصدق عليه فلا عدم  
وبالعكس ايا ما كان يتحقق التباين الجزئي بينهما اما اذا لم يصدق معا على شي اصلها كان  
تباين كل فيحقق التباين الجزئي في قطع فاما اذا صدق معا على شي كان بينهما متباين جريا لان  
كل واحد من المتباينين يصدق مع بعض الآخر فيصدق كل واحد من مقتضيهما بدون الآخر  
فالتباين الجزئي لازم جريا وقد ذكر في المتن منه ما لا يحتاج اليه وقد ما يحتاج اما  
الاول فلان فقط بعد قول ضرورة صدق واحد المتباينين مع بعض الآخر وانما  
لا طائل منه واما الثاني فلا ضرورة جريا بقوله ضرورة صدق كل واحد من المتباينين مع  
بعض الآخر لان التباين الجزئي بين مقتضيهما صدق كل واحد منهما بدون الآخر لا صدق  
واحد منهما بدون الآخر وليس يلزم من صدق واحد المتباينين مع بعض الآخر صدق كل واحد  
من مقتضيهما بدون الآخر فذلك لفظ كل لا يصدق ان كانت تعلل ان الذي ثبت تحصيله

المقتضية

الاربع الجزئي كما قال على المعنى المذكور السببي بالمحقق كذلك يقال على كل اخص تحت الاربع  
وبسببي جزئية الاضافي وهو من الاول لان كل جزئي حقيقة جزئية اضافي وانما في ذلك العكس  
اما الاخر فلا بد من ارجح كل شخص تحت ما حقه المعرفة عن الشخصات واما الثاني  
فلما كان جزئي الاضافي كليا وامتناع كونه جزئي المحقق كذلك

المقتضية انما تامة بان كل واحد من المتباينين يصدق مع بعض الآخر لا ضرورة  
بصدق كل واحد من مقتضيهما بدون الآخر جريا وهو المتباينة الجزئية فبان مقتضيات  
مستدرك **فان** الرابع الجزئي لا يقال على المعنى المذكور **فان** الجزئي مقول بالاشراك  
على المعنى المذكور وبسببي حقيقة تامة لان جزئيهما بالنظر الحقيقة المانعة من الشك وبما فيه  
الكل المحقق وعلى كل اخص تحت اعم كالا انسان بالنبذة الى الجوان وبسببي جزئية اضافيا  
لان جزئيهما بالاضافة الى الشيء اخص وبما زاد الكلي الاضافي وهو اعم من شيء وفي تعريف  
الجزئي الاضافي تامة والكل الاضافي متضادان لان مقتضى جزئي الاضافي الخاص و  
مقتضى الكل الاضافي العام وكان كلاهما متضادا بالتبعية العام كذا لانهما عامان بالتبعية  
الخاصة من جهة المتضايقين لا جزم ان يذكرا في تعريفهما المتضايقين الاخر والاكمل  
فيلتفقد لاهيه وانه لفظ كل انما هو للاخر والتعريف بالافراد ليس جاسا فلا بد  
ان يقال هو اخص عن شي وهو الجزئي الاضافي اعم مطلقا من الجزئي المحقق يعني كل  
جزئي حقيقة جزئي اضافي بدون العكس اما الاول فلان كل جزئي حقيقة هو متضاد  
تحت ما حقه المعرفة عن الشخصات كما اذا عبرت فاذ ما عن الشخصات التي لها صا شخص  
مقتضى المباشرة الاضافية وهو اعم منه من يكون كل جزئي حقيقة منه جازم فيكون  
جزئيا اضافيا وهذا مقتضى الواجب الجزئي فانه شخص وفتح ان يكون له ما حقه معرفة ولا  
فمن كان جزئي تلك المباشرة الكلية يلزم ان يكون امر واحد كليا وجزئيا وهو جريان  
كان تلك المباشرة مع شيء اخر يلزم ان يكون واجبا لوجبه معرفة هذا الشخص وهو ج  
لما اقر في الحكمة ان الشخص الواجب غيره واما الثاني فلما كان الجزئي الاضافي  
كليا لا يصدق من شيء واحد من شيء جزم ان يكون كليا تحت كل شيء بخلاف الجزئي











افضل الرابع في التعريفات المعرفية التي هي التي يتلزم تصور تصور ذلك الشيء  
او ما يتلزم عن كونه اياه وهو لا يجوز ان يكون ضمن الحقيقة لانه لا يعرف معلوم قبل  
المعرف والشيء لا يعلم قبل نفسه وهو لا يتصور عن اعادة التعريف ولا يخص كونه  
خفي فهو صاويها في العموم والمخصوص

وقد امتنع القدماء عن ذلك بناء على ان كل ما اجتهدوا فيه لا بد ان يكون له ما يشترط  
سبوت ذلك ويجوز ان يكون له اي التعريف العالي فصل قسمه لوجوبه ان يكون له قسمه انواع  
الانواع بالقياس الى الجنس فمما ان التعريف السافل يجب ان يكون له فصل مقوم و  
ان يكون له فصل قسم اما الاول فلو جوبه ان يكون له فصل قسمه اما ان يكون له  
فصل قسمه من حيث ان كان في ذلك الجنس واما الثاني فلما منع ان يكون له قسمه انواع ومما يمكن  
ساقلا والموتطات سواء كانت انواعا او اجناسا يجب ان يكون مقوم عقدهات لان  
فوقها اجناسا ومقوماتها لان قسمتها انواعا وكل قسم التعريف العالي واليها العالي  
فوقه قسم السافل لانه العالي مقوم السافل وقوم المقوم مقوم من غير عكس بل ان  
كل مقوم السافل هو مقوم العالي ولا فرق بين ان جميع مقومات العالي مقومات السافل  
فلو كان جميع مقومات السافل مقومات العالي لم يكن بين العالي والسافل فرق  
واما قال من غير عكس كما هو لان بعض مقوم السافل مقوم العالي وهو مقوم العالي  
وكل فصل قسم السافل هو قسم العالي فان معنى مقوم السافل هو قسمه في جميع  
محصل السافل يحصل العالي فيكون العالي اجسالا انهم في ذلك التعريف وهو معنى مقوم العالي  
ولا يعكس كل واحد قسم العالي مقوم السافل لان فصل السافل مقوم العالي هو  
مما يقسم السافل بل يقسم بل يقسم من غير عكس جزائيا فان بعض مقوم العالي مقوم  
وهو مقوم السافل في التعريفات قد سلف للثان نظر المظهر في الفصل  
الشامع او في البحر وكل منها مقدمات يتوقف معرفتها عليها وما وقع التعريف من مباد  
مقدمات في التعريفات فمما ان الله يشترط في تعريفه فان التعريف هو التعريف وهو ما  
يتلزم مقوم مقوم في التعريف او امتيانه من كل ما عداه وليس الا مقوم الشيء

بوجه ما والا كانت الا في من الشيء او لا يخصه عرفا لانه قد يستلزم تصور مقوم  
ذلك الشيء بوجه ما والا كان قوله او امتيانه من كل ما عداه مستلزما لان كل معرف مقوم  
الشيء بوجه ما والا كان المقوم يقسمه في نفسه وهو الحد الثاني كما يجوز ان التعريف ان  
مقوم يستلزم مقوم حقيقة الانسان واقفا على امتيانه من كل ما عداه يستلزم  
التامر الوتوم فان مقومها لا يستلزم مقوم حقيقة الشيء بل امتيانه من جميع اجزاء  
ثم التعريف ولما ان يكون نفس التعريف مقوم لامتيازه ان يكون نفس التعريف وجوبا ان يكون  
معلوم قبل التعريف والشيء لا يعلم قبل نفسه فيكون في تعريفه فلا يخفى ان يكون  
التعريف مساويا لامتيازه او مقوم ومما ياتي لاسيلا الى انهم من التعريف لانه ما من عرف اعادة  
التعريف فان المقوم من التعريف ما مقوم حقيقة التعريف وامتيازه من جميع ما عداه والام  
من تعريف لا يقيد بشا منهن ولا الى انهم لا يكونوا مقوم لامتيازه في العقل فان وجود  
الحاصل في العقل يستلزم وجود العام ومما ياتي به العام في العقل هو شرط وجوده في العام  
مقوم العام ومما ياتي به ان كل ما هو شرط ومما ياتي به العام هو شرط ومما ياتي به العام هو  
يعكسها يكون شرطه ومما ياتي به انهم يكونون وقوم في العقل اقل ومما ياتي به وجوده في  
العقل هو مقوم عند العقل والمقوم لا بد ان يكون اصل في التعريف والا لانه سائر لان  
لا يحق له ان يعلم التعريف مع فرضها الى الشيء فليما بين بالمراسل الاولى لانه في غاية البعد  
فوجبان يكون التعريف مساويا للتعريف في العموم والمخصوص فكما صدق في التعريف صدق  
في التعريف والعكس ما وقع في جملة المقدم من ان لا بد ان يكون له ما عداه وما عداه  
او عكسا واجمع الى ذلك المعنى فان معنى الجمع ان يكون التعريف متساويا لكل واحد واحد  
انهم التعريف بحيث لا يمتد منها في هذا المعنى لان المقوم للشيء لانه مقوم في







المقالة الثانية في القضا يا واحكامها ومقدرة وثلاثه فصول اما الفصل  
ففي تعريف القضية واصحابها والاولية والقضية قول صحيح ان قولنا الله عز وجل  
فيها وكاديب وهي حليته ان دخلت بطرفها الى مفردين كقولنا زيد هو جاري زيد  
هو ليس بعالم وشروطه ان لا يفصل

هذا قريب من دالة على المراد واستعمالها **المقالة الثالثة** في القضا يا واحكامها **اولها** لما  
فرغ من بيان قولنا شارح من في باحساب الجمل وما يترتب عنهما على صفة القضا  
والحكا بما وضع للمقالة الثانية لبيان ذلك وبقيا على مقدمة وثلاثة فصول  
**المقدمة** ففي تعريف القضية واصحابها الاولية والحاصله بحسب اقسامه الاولى  
في القضية تنقسم الى الحليته والشرطية ثم الحليته تنقسم الى مفردة ومركبة  
ومركبة الى زوجية واثنائية والشرطية تنقسم الى الشرطية والاشارة  
الا انما ليست باقسام اولية لها بل اقسام ثنائية وانما تنقسم القضية اليها ثانيا بكونها  
از الحليته والشرطية تنقسمان اليها فالعرض من وضع المقدمة في الاقسام الاولية  
اي اقسام القضية بالذات لا اقسام اصحابها فالقضية قول صحيح ان يقال القاطلة اشر  
صادق وكاديب فالعرض من لفظ المركب في القضية المنقولة او المعنى المعطى  
المركب في القضية المعقولة بحيث يفصل الاقوال الثمانية والثاقصة وقوله صحيح ان  
يقول فصل يخرج الاقوال الثمانية والاشادات كلها من الامر الهيم بالاسم في القضا  
ان طراد او كاديب وجرها وهي اعم من اشرطية لانها اما ان يخل بطرفها الى  
مفردين او لم يخل وطرفها القضية هي الحكم عليه والحكم به ومعنى الاطلاق ان يخل  
او ان لا يخل على الامر في احدى الطرفين اذا خلت من القضية ما يدل على الاطلاق  
الحكمي فان كان طرفها مفردين في حليته اما صحتها او حكم فيها بان احداهما هو الاخر  
كقولنا زيد هو عالم واما اثبات حكم فيها بان احدهما ليس هو الاخر كقولنا زيد  
ليس هو عالم فاذا خلت القطة هو الدالة على الشبهة الا بانه من القضية الاولى  
وليس هو الدالة على الشبهة السليمة من القضية الثانية بقى زيد وعالم وهو مفردان  
لم يكن طرفها مفردين في شرطية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

اما ان يكون هذا العدد مفردا او زوجا فانه اذا خلت اوقات الانتقال وهي  
كله ان والعايق التمسح بالعدد والنهار موجود وهو ايضا مفردين وكذلك انما لا يخل  
اوقات القضا وهو اما ان يكون هذا العدد زوجا وهذا العدد مفردا وهو ايضا مفرد  
قوله الجمل انما هو يتنقل بفعل قد مره وقوله انما زيد هو جاري زيد ليس عالم  
وقوله الشمس طالعة النهار موجود حيا شارح ان طرفها ليست بغير ذات ينفق  
الترغبات مطردا وحكما المراد بالمرء انما المفرد بالفعل والمفرد بالمرء وهو الذي  
يمكن ان يغير عنه بلفظ مفرد وانما طرف في القضا بالمدحى به وان لم تكن مفردة  
الفعل لا يمكن ان يجبر عنها بانماط مفردة وانما ان هذا ان او هو الذي يقع  
محمول على جزء ذلك بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن ان يغير عن طرفها بالفاظ مفردة بل  
فيها هذه القضية تلك القضية بل ان يحق هذه القضية تحقق ثلثا القضية ولما ان تحقق  
هذه القضية ان يتحقق تلك القضية وهي ليست بالفاظ مفردة بل هي ههنا في اثنى وهو ان  
الشرطية لا تستلزم قضية اذا اطلاقها لا يكون طرفها مفردين ولا خفاء فيمكن ان  
يجبر من طرفها بعد التحليل بغيره وانما ان يقول هذا علة ذلك وذلك علة هذا  
فكذلك المراد بالمفرد اما المفرد بالفعل او بالحق وقد استلزم الشرطية تحت الحليته فالاول  
ان يجزى في الاطلاق من التعريف وبنو الحكم عليه وبه في القضية ان كانا مفردين  
سقط حليته والاشارة طرية هو هو لما بيننا ذكره الشفاء **صوابه** ان  
يقول القضية ان اختلفت الى قضيتين في شرطية ولا حليته بل لا يخل عليه مثل قولنا زيد  
ابوه فانم فانه حليته مع انه لم يخل الى مفردين لان الحكم به به قضية وهو ليس هو  
من وجهين اما اولاهما ان يكون في بعض المقترض المذكورة عليه فاما ثانيا فان اطلاق



والشرعية اما متصلة وهي التي يحكم فيها صدق وقصبة او اصدقا وما على تقدير  
صدق قصبة اخرى كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان وغير المتصل كان  
او فردا ليس لان انسانا فهو جاد واما متصلة وهي التي يحكم فيها بالشرع بين القصبة وبين العلة  
والكذب معا او في احدها فقط او ينطبق كقولنا ان يكون هذا العبد زوجا  
يكون هذا الانسان حيوانا او اسود

القصبة الى ما منه مركباتها والشرعية لا يتركب من قصبتين فان كان الشرط والغذاء  
اخر جوارها عن ان يكون قضايا لا يترسقا اذا قلنا الشمس لما تشرق كان قصبة  
محملة للصدق والكذب ثم اذا اوردنا اداة الشرط عليه قلنا ان كانت الشمس تشرق  
فخرج من ان يكون قصبة محملة للصدق والكذب نعم وحيث ان في هذا النوع من الشرعية  
مركبتين قصبتين جوارهما عن جوارهما اذا اعتبرنا الحكم كما ناقشنا في الا  
فهم ايضا قصبتين لا سيما لتركيبه عند الخليل والشرعية اما متصلة وهي  
التي يحكم فيها الخ والشرعية متصلة متصلة او متصلة هي التي يحكم  
فيها صدق وقصبة او اصدقا على تقدير ما يترى فان حكمها يصدق قصبة على تقدير  
اخرى فهي متصلة من حيث كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان فان الحكم فيها يصدق  
الجواب على تقدير ما صدق الانسان بانه حكمها يصدق صدق قصبة على تقدير ما  
اخرى في متصلة سائبة كقولنا ليس البشيدان كان هذا انسانا فهو جاد فان الحكم  
فيها يصدق صدق الجاد بانه على تقدير ما صدق الانسان بانه المتصلة هي التي يحكم  
فيها بالشرع في الصدق والكذب معا اي بانها لا يصدقان ولا يكذبان  
او في الصدق فقط او بانها لا يصدقان ولكنهما قد يكذبان او في الكذب فقط  
او بانها لا يكذبان وقد يصدقان او ينطبق ذلك الثاني فان  
حكمها بالشرع في متصلة من حيث ما اذا كان الحكم فيها بالمنافاة في الصدق  
والكذب معا بصدق حقيقة كقولنا اما ان يكون هذا العبد زوجا او فردا فان  
قولنا هذا العبد زوج وهذا العبد فرد لا يصدقان معا ولا يكذبان معا ولما  
اذا كان الحكم فيها في الصدق فقط هي ما نعتد بالجمع كقولنا اما ان يكون هذا الشيء

شجرة او حجر فان قولنا هذا الشيء شجرة هذا الشيء حجر لا يصدقان وقد يكذبان  
بان يكون هذا الشيء حيوانا ولا اذا كان الحكم فيها بالمنافاة في الكذب فقط  
فهي ما نعتد بالجمع كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرة او لا حيوان فان قولنا هذا  
لا شجرة هذا الشيء لا حجر لا يكذبان ولا لكان الشيء شجرة او حجر معا وقد يصدقان  
وان حكمها بسلب الثاني فهو متصلة سائبة فان كان الحكم بسلب المنافاة في  
الصدق والكذب كانت سائبة حقيقة كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان  
اسودا ان كانا فانه يجوز اجتماعهما ويجوز ارتقاها وان كان الحكم بسلب الثاني  
فالصدق فقط كانت سائبة نعتد بالجمع كقولنا ليس ان يكون هذا الانسان  
حيوانا او اسودا فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتقاها ولا يلزم ان لا يكون  
الانسان حيوانا وهو خ وان كان الحكم بسلب المنافاة في الكذب فقط كانت  
ما نعتد بالجمع كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان زوجا او زنجيا فانه  
او ارتقاها دون الاجتماع لا يقال السوال المحل والمضلة والمتصلة على  
ذكر ثم ما يرفع فيها المحل والاتصال والانفصال فلا يكون محله متصلة  
لانها ما ثبت فيها المحل والاتصال والانفصال لا نأفوق ليس اجزاء هذه  
الاساس على السوال بحسب مفهوم اللغة بل بحسب الاصطلاح ومعناها  
الاصطلاحية لا يصدق على الموجبات صدق على السوال نعم للتاسع  
للفصل اما في الموجبات فمحقق محو المحل والاتصال والانفصال واما في  
فلما بينهما ابانها والاطراف لا يقال المقدمة كانت معقودة لذكر اقسام  
القصبة الاولى والمتصلة والمتصلة ليست من الاقسام الاولى بل من اقسام



فمنها اعني الشبهة لانه قولنا لا شئ ان المقدم بالذات من وضع المقدم ذكر  
الاقسام الاوليه واما ذكر اقسام الشبهة فيها فبالعرض وعلى سبيل الاستطراد  
الفصل الاول في المحلقة **قوله** لما قسم القضية الى المحلقة والشبهة شرع الا في المحلقة  
وانما قدما على الشبهات لبساطتها والبسط مقدم على المركب طبعاً فالمحلقة انما  
تقسم من اجزاء الحكم عليه وهي موضوعه لا من وضع الحكم عليه فبشيء الحكم  
به وبشيء محموله على الشئ فيستبين انما يرتبط المحمول بالموضوع وبشيء نسبة حكمية  
وكان من حق الموضوع والمحمول ان يغيرتها بلفظين كذلك من حق النسبة الحكمية ان يبدل  
عليها بلفظ واللفظ الدال عليها يبقى رابطاً لادلائها على النسبة الرابطة بينهما الدال بال  
المدلول كما في قولنا زيد هو عالم فان قلت المراد بالنسبة الحكمية اما النسبة التي هي في  
الاجاب والسلب واما وقوع النسبة اولاً وقومها الذي هو الاجاب والسلب فان كان  
المراد بها الاخر يكون للقضية جز آخر وهو وقوع النسبة اولاً وقومها ولا بد ان يبدل  
عليها بعبارة اخرى وان كان المراد الثاني كان النسبة التي هي مورد الاجاب  
والسلب جزاً اخر فليبدل عليها اسم بلفظ اخر فالخامس ان اجزاء المحلقة اربعة وحتماً  
ان يبدل عليها باربعة الفاظ فنقول المراد الثاني وكان قوله بها يرتبط المحمول بال  
اشارة اليه فان النسبة ما يغيرها الوقوع او الازدواج لم تكن رابطاً ولا حاجتها الى  
الدلالة على النسبة التي هي مورد الاجاب والسلب فان اللفظ الدال على وقوع النسبة  
والدال على النسبة اسم فالجزء من القضية يتأديان بعبارة واحدة ولهذا اخذنا جزء  
واحد هو بغير الجزاء في الشبهة ثم الرابطة او اداة لانها تدل على النسبة الرابطة وهي  
مستقلة لوقوفها على الحكم عليه وبه كنهما قد يكون في قالب لاسم هو في المثال

الذكر وبشيء غير ما بينته وقد يكون في قالب الكلمة ككان في قولنا زيد كان  
فانما وبشيء زائداً والقضية المحلقة باعتبار الرابطة اما شأنته ان لا شئ لانه ان  
ذكرت فيها كانت ثلاثية لاشتمالها على ثلث الفاظ لثلاث معان وان حذف  
لشئ الذي هو معناها كانت شأنته لعدم اشتغالها الا على جزئين بازاء معنيين و  
قوله في بعض اللغات اشارة الى ان اللغات مختلفة في استعمال الرابطة فان لفظاً  
ربما تستعمل الرابطة وربما تفقد كما يشاهد في شهادة القرائن الدالة عليها ولغز اليونان فيجب  
ذكر الرابطة الزائدة ونحوها على اقله الشيخ ولغز الجيم لا تستعمل القضية خالية  
عنها افعال بلفظ كقولهم زيد يربى بالكرم **قوله** وهذه النسبة هي **قوله** هذا قسم  
ثالث للمحلقة باعتبار النسبة الحكمية التي هي مدلول الرابطة فلما كانت النسبة ان كانت نسبة  
بها يصح ان يقال الموضوع محمول كانت القضية موجبة كنسبة الحيوان الى الانسان فانما  
نسبة شئ الى شئ لان يقال الانسان حيوان وان كانت نسبة بها يصح ان يقال  
الموضوع ليس محمول فالقضية سالبة كنسبة البحر الى الانسان فانما نسبة سلبية لها يصح ان  
يقال الانسان ليس بحر وهذا لا يستل الصواب بالاكاذيب فانما اذا قلنا الانسان بحر كان  
القضية موجبة والنسبة التي فيها لا يصح ان يقال الانسان بحر وكذلك اذا قلنا الانسان  
ليس بحر كان القضية سالبة والنسبة التي فيها ليست نسبة حيث يصح ان يقال  
الانسان ليس بحر ان الصواب ان يقال الحكم اما في القضية اما بان الموضوع محمول  
او بان الموضوع ليس محمول او يقال الحكم اما ايجاباً او نفيّاً وانما في ذلك ظاهر  
**قوله** ومن وضع المحلقة **قوله** هذا قسم ثالث للمحلقة باعتبار الموضوع فهو موضوع  
المحلقة لانه ان يكون جنساً او كلاً فان كان جنساً سبقت القضية بصفة شخصية



اما من جهة كقولنا زيدا انسان او ثمانية كقولنا زيد ليس بشئ اما متبعتها تخصيصة فلا  
 من موصوفها شئ من موصوفها متبعتها تخصيصة فموضوعها واما كان هذا الضم  
 باعتبار الموضوع لو خط في اسماي الاقسام حال الموضوع وان كان مطلقا فاما ان  
 فيها كنية افراد الموضوع من الكثرة والبعيدة والابتن واللفظ الدال عليها اي على  
 كنية الافراد ليس موضع اخذ من صور البلد كما ان مخصص البلد ويحيط به كذلك اللفظ  
 الدال على كنية الافراد يحصرها ويحيط بها فان بين فيها كنية افراد الموضوع <sup>بمعنى</sup> البقية  
 محصورة وسقوة اما انها محصورة لمحصورة افراد موضوعها واما انها سقوة فلا شأنها  
 على السقوة وهي الى المحصورة او بقية اقسام لان الحكم فيها اما على كل الافراد ان على بعضها  
 واما اما كان فاما لا اجاب ان السلب فان كان الحكم فيها على كل الافراد فهو كناية اما  
 من جهة وسورها كل اي كل واحد واحد لا لكل المخرج كقولنا كل نار حارة اي كل  
 واحد من افراد النار حارة والمساوية وسورها لا شئ ولنا واحد كقولنا لا شئ  
 او لا واحد من الانسان حيوان وان كان الحكم فيها على بعض الافراد فهي جريئة اما  
 من جهة وسورها بعض واحد كقولنا بعض الحيوان او واحد من الحيوان انسان  
 اي بعض من افراد الحيوان او واحد من افراد الحيوان انسان والمساوية وسورها  
 ليس كل وليس بعض وليس كقولنا ليس كل حيوان انسانا والفرق بين الـ  
 الثلاثة ان ليس كل دال على رفع الاجاب الكلية بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالانقزام  
 وليس بعض ليس بالعكس من ذلك اما ان ليس كل دال على رفع الاجاب بالمطابقة  
 فلا فاما اذا قلنا كل حيوان انسان يكون معناه ثبوت الانسان لكل واحد واحد  
 من افراد الحيوان وهو لا اجاب الكلية واذا قلنا ليس كل حيوان انسانا يكون معناه

ليس ان ليس يثبت الانسان لكل واحد واحد من افراد الحيوان وهو رفع الاجاب  
 الكلية فاما انه دال على سلب الجزئي بالانقزام فلا فاما اذا قلنا لا شئ فاما ان يكون  
 المحرر مسلويا عن كل واحد واحد وهو السلب الكلية او يكون مسلويا عن البعض فاما  
 البعض على كل التقديرين صدق السلب الجزئي جزئيا فالسلب الجزئي من غير قيد  
 منهم ليس كل ارفع الاجاب الكلية ومن لوازمه يكون دلالته عليه بالانقزام  
 لا يقال فهو ليس كل وهو رفع الاجاب الكلية اعم من السلب عن الكل اي السلب  
 والسلب عن البعض اي السلب الجزئي فلا يكون دالا على السلب الجزئي بالانقزام  
 لان العام لا دلالة له على الخاص باحدى الثلاث لا ثالث لا فاقول رفع الاجاب  
 الكلية ليس اعم من السلب الجزئي بل اعم من السلب عن البعض مع الاجاب البعض السلب  
 الجزئي هو السلب عن البعض هو كان رفع الاجاب للبعض او لا يكون فهو مشترك بين  
 ذلك القسم وهو السلب الكلية لانها اذا انقضت العام في قسمين كل منهما يكون مطلقا  
 لانه ان ذلك الامر لازم لان العام ايضا يكون السلب الجزئي لانه المقهورم رفع  
 الاجاب الكلية وبعبارة اخرى ليس كل بلزوم سلب الجزئي فانه متى رفع الاجاب الكلية  
 صدق السلب عن البعض لانه لو لم يكن المحرر مسلويا عن شئ من الافراد لكان ثابته <sup>كل</sup>  
 والمقدور فرفع وانما ان ليس بعض وبعض ليس به كان على السلب الجزئي با  
 قط لانا اذا قلنا بعض الخيول ليس با انسان او ليس بعض الخيول انسانا يكون  
 معناه القبح سلب الانسان عن بعض افراد الحيوان فتخرج بالبعث اذ حال  
 حرفة السلب عليه وهو السلب الجزئي واما انها لا دلالة على رفع الاجاب الكلية  
 بالانقزام فلا فاما المحرر ان كان مسلويا عن بعض الافراد لا يكون ثابتا لكل



فيكون اليجاب الكلي مرتفعاً هذا هو الفرق بين ليس كل والاخرين والما الفرق  
 بين الاخرين فهو ان ليس بعض قد يدرك السلب الكلي لان البعض غير معين فان  
 بعض الافراد خارج عن مفهوم الجزئية فاشبه النكرة في سياق النفي وكان النكرة  
 في سياق النفي يفيد العموم احتل ان يفهم منه السلب في بعض كان وهو السلب  
 بخلاف بعض ليس فان البعض هنا وان كان ينفرد غير معين الا انه ليس واقعا في  
 سياق النفي بل السلب تام هو وارث عليه وبعض ليس قد يدرك اليجاب الجزئي  
 حتى ان قبل بعض الجوان ليس اشياء اريد اثبات اننا انما نبين لبعض الجوان لا  
 سلب الانسانية هذه وفرضها كما استغف عليه بخلاف ليس بعض لا يمكن  
 نصرة اليجاب مع تقدم حرف السلب على الموضوع **قوله** وان لم يبين فيها كنه  
 الافراد **اقول** ما كان انما يبين في القضية كنه افراد الموضوع واما انما لم يبين  
 فلا يخفى اما ان يصلح القضية لان تصدق كلمة وجزئية بان يكون الحكم فيها على  
 افراد الموضوع او لم يصلح بان يكون الحكم على طبيعة الموضوع نفسها على الافراد  
 فان لم يصلح لان تصدق كلمة وجزئية سميت طبيعة لان الحكم فيها على نفس الطبيعة  
 كقولنا القصور ان جسر الانسان نوع فان الحكم فيها بالجنسية والفرعية ليس على ما  
 صدق عليه الخبر ان الانسان من الافراد بل على نفس طبيعتها وان صلحت لا ان  
 يكون كلمة وجزئية سميت مبهمة لان الحكم فيها على افراد موضوعها وقد اهل  
 بيان كنهها كقولنا الانسان في خسر الانسان ليس في خسر عايد تصدق عليه خبر  
 من الافراد في خسر ليس في خسر فقد بان ان المبهمة باعتبار الموضوع محض في  
 اربعة اقسام ذلك ان نقول في التقسيم موضوع المبهمة اما جزئيا وكل فان كان

جزئيا

جزئيا انه شخصي وان كان كليا فاما ان يكون الحكم فيها على نفس طبيعة الكلي او  
 على احد علمه من الافراد فان كان الحكم على نفس الطبيعة فهو الطبيعة وان  
 على احد وعلمه من الافراد فاما ان يبين كنه افراد فهو المحصور والا فهو  
 الشرح في الشفاء تلك القضية وقال الموضع ان كان جزئيا فهو الشخصي وان  
 كان كليا فان يبين كنه الافراد فهو المحصور والا فهو المبهمة وشع عليه المبدأ  
 بعدم الاضمار فيها لخرج الطبيعة والجزء ان الكلام في القضية المبهمة في العلوم  
 والطبيقات لا اعتبار لها في العلوم لان الحكم فيها على احد علمه الموضوع  
 وهو الافراد والطبيعة ليست هنا في تقسيمها لاجل الاضمار لان علم  
 بالاضمار ان يبين ان المقسم شيئا ولا يتناوله الاقسام والمقسم هنا لا يتنا  
 الطبيقات فلا يخل الاضمار جزئيا **قوله** وهو قوة الجزئية المبهمة  
 وقوة الجزئية يعني انها مثلا زمان فان تصدق المبهمة صدقت الجزئية و  
 بالعكس فان اصدق قولنا الانسان في خسر صدقت بعض الانسان وخسر بالعكس  
 انه كلما صدقت المبهمة صدقت الجزئية فلا ان الحكم فيها على افراد الموضوع ورمي  
 صدق الحكم على افراد الموضوع فاما ان يصدق لك الحكم على جميع الافراد او على  
 وعلى لا التقدير بان يصدق الحكم على بعض الافراد وهو الخريف والما العكس فلا يصدق  
 متصدق الحكم على بعض الافراد وصدق الحكم على الافراد مطلقا وهو المبدأ **قوله**  
 البحث انما في حقيقة المحصورات الاربعة **اقول** قد عرفت ان المبهمة طرقت  
 وهو الحكم عليه يسمى موضوعا وانما يبينها وهو الحكم به يسمى محمولا فاعلم ان عادة  
 القوم في تقصيص المحصورات قد جرت بانهم يعبرون عن الموضوع بجمع وعن المحمور



حقانهم اذا قالوا كل **ج** ب فكانهم قالوا كل من شئ محمول وانما فعلوا ذلك لئلا  
 احدهما الاختصار فان قولنا كل **ج** ب اخضر من قولنا كل انسان حيوان وهو  
 ظاهر في ثابتهما رفع توهم الاختصار فانهم لم يضعوا الكلمة مثلا قولنا كل انسان  
 حيوان وابعد عليه الاحكام امكن ان يذهبوا لان تلك الاحكام انما هي في هذا المثل  
 دون الحيوانية الكلمة لا في تصور ومفهوم القضية وجنوها من الاحكام الجارية  
 عليها شاملة لجزئياتها غير مقصورة على البعض وبها بعض كما انهم في قسم القضايا  
 اخذوا مفهومات الكلمات من غير اشارة الى اعادة من المواد وبخلاف قولنا ايضا  
 مثلا ولا يجمع طباع الاشياء ولهذا ما دما بحث هذا الفرق بين كلمة ونظيفة على  
 الجزئيات فاذا قلنا كل **ج** ب هناك ان كان احدهما مفهوما **ج** ب وحقيقته والآخر  
 صدق عليه **ج** من الافراد فليس مضاه ان مفهوم **ج** هو مفهوم **ب** والاكث  
**ج** ب لفظين مترادفين فلا يكون حمل واللفظ بل في اللفظ بل مضاه ان كل  
 ما صدق عليه **ج** من الافراد فهو **ب** فان قلت كاذبات **ج** اضمارين كذلك **ب**  
 مفهوم وحقيقة واحد وعليه **ج** من الافراد فليس كذلك بل يكون المحمول ماصدا  
 عليه لا مفهوما كما ان الموضوع كذلك نقول ماصدا وعليه الموضوع هو عينه  
 ماصدا وعليه المحمول فلو كان المحمول ماصدا وعليه **ب** لكان المحمول ضروريا للشيء  
 الموضوع ضرورة شئت الشيء نفسه فيضم مضاه او الفرق بينهما ولم يصدق بمكة  
 خاصة اصلا فقد علم ان معنى القضية كذا ماصدا وعليه **ج** من الافراد فهو  
**ب** لا ماصدا وعليه **ب** لا يقال اذا قلنا كل **ج** ب فاما ان يكون مفهوما  
**ج** عين مفهوم **ب** او غيره فانه كان عين مفهوم **ب** فانه كان عين مفهوم **ب** فانه كان

لا يكون

لا يكون مفهوما وان كان غيره امتنع ان يقال احدهما هو الآخر لا سيما ان يكون  
 الشيء نفسا ليس هو لانه عجب عنه بان قوله الحمل يحتمل على الحمل فيكون ابطالا  
 للشيء نفسه وانما هو والتايل ان يكون ماصدا لا يصدق الايجاب بل انما ان الحمل للشيء  
 او ان ليس يمكن وصفه والاشياء لا ياتي كذا سائر الوجبات فالحال يقال في  
 الجواب اننا نقول ان مفهوم **ب** غير مفهوم **ج** قوله استحالة حمل على **ج** هو قولنا  
 لاننا ما يكون محله عليه فلا يكون المراد به **ج** فليس كذلك لما بين ان  
 المراد ان ماصدا عليه **ج** يصدق عليه **ب** ويجوز صدق الامر للغير بوجه المفهوم  
 على ذات واحدة وعليه **ج** لشيء ذات الموضوع ومفهوم **ج** وصف الموضوع  
 بعنوانه لا يعرف ذات **ج** الذي هو المحكوم عليه حقيقة كما يعرف الكتاب  
 بعنوانه والعنوان قد يكون عين الذات كقولنا كل انسان حيوان فان حقيقة  
 الانسان عين ماهية زيد وعمر وغيرهما من افرادة وقد يكون جزءا للملك كقولنا  
 كل حيوان خاسر فان الحكم فيه انهم على زيد وعمر وغيرهما من افرادة وحقيقة للشيء  
 انما هي جزئياتها وقد يكون خانها كقولنا كل ماش حيوان فان الحكم فيه انهم على زيد  
 وعمر وغيرهما من افرادة ومفهوم الماشي خارج عن ماهيتها فليس مفهوم القضية  
 بهج المقدمين عقد الوضع وهو انصاف ذات الموضوع بوصفه وعقد الحمل  
 هو انصاف ذات الموضوع بوصف المحمول والاول تركيب تقيدي والثاني  
 تركيب خبري فهنا ثلثة اشياء ذات الموضوع وصدق وصفه عليه وثالث  
 وصف المحمول عليه اما ذات الموضوع فليس المراد به افراد مطلقا بل الافراد



الشخصية ان كان ج نوعا او اجزاء من الفصل والخاصة والافراد الشخصية و  
 الشخصية ان كان ج جنسا او اجزاء من الجنس العام فاذا قلنا كل انسان اكل  
 فالحق ان كل واحد كذا فالحكم ليس الا على زيد وعمر وعنه فافراد الشخصية و  
 قلنا كل حيوان اكل ما شئ كذا فالحكم على زيد وعمر وعنه فافراد الشخصية و  
 الطابع المتعمد من الانسان والفرس وغيرهما من جنسهم يقولون كل بعض  
 الطباع على بعض فافراد النوع وافراده ومن لا فاعل من صفة الحكم مطلقا على  
 الشخصية هو قريب الى القبول لاننا في الطبيعة المتعمدة بالجنس لا يستلزم  
 بل لا تصادف شخص من اشخاصها به اذ لا وجود لها الا في ضمن شخص واقاصد ووصف  
 الموضوع على ذاته فلا يمكن عند الفاعل ان يراى ج عند ما امكن ان يحد  
 عليه سواء كان ثابتا له بالفعل او متلبا عنه وانما بعد ان لا يمكن التيقن  
 وبالفعل عند الشيخ انما يصدق عليه ج بالفعل سواء كان ذلك الصدق في  
 او الحاضر والمستقبل حتى لا يدخل فيه حال يكون ج وانما فاذا قلنا كل سوط كذا  
 قلنا والحكم كل ما امكن ان يكون اسود حتى ان يوصي مثلا على منسوب لفاذا  
 لا يمكن ان يصادفهم بالواد على منسوب الشيخ لا يثبت واهم الحكم لعدم التصادم بالواد  
 وقت ما واقاصد ووصف الجور على ان الموضوع قد يكون اية والامكان  
 وبالفعل والدوام على اسبغ في حيث المجاز واذا قد تقررت هذه الاصل  
 فنقول اننا كل ج ب بغير تارة حسب الحقيقة وبعض حقيقة كانه حقيقة  
 القضية المتعلقة في العلم واخره حسب الخارج وبغيره خارجة والمأخوذ

تعالى

الخارج عن المشاعر اما الاول فيبقى على ما لو وجد وكان ج من الافراد الممكنة  
 فهو بحيث لو وجد كان ج بالحكم فيه ليس مقصودا على الله وجود في الخارج اذ  
 معدوم فافضل على كل ما قد روجوه سواء كان موجودا في الخارج او معدوما  
 في ان لم يكن موجودا فالحكم فيه على افراده المقدرة الوجود كقولنا كل عنقاء طائر  
 وان كان موجودا فالحكم ليس مقصودا على افراده الوجود بل عليها وعلى افراده  
 المقدرة الوجود اذ لم يحد لنا كل انسان حيوان وانما بقدر الافراد بالامكان  
 كقولنا خلقت لم يصدق كلية لاموجبة ولا سالبة اما المرجية فلا تهم  
 انما قيل كل ج ب بهذا الاعتبار فنقول ليس كذلك لان ج ليس لو وجد  
 كان ج وليس فبعضها لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ج وب  
 وانما فافضل كل ج ب بذلك الاعتبار لا يوجب ان ج ليس لو وجد  
 كان ج وليس لكن لا تهم ان يصدق ج ب بعضا لو وجد كان ج فهو بحيث  
 لو وجد كان ليس فان الحكم في القضية انما هو على افراده ومن الجاز  
 ان لا يكون ج ليس من افراده فاننا اذا قلنا كل انسان حيوان فالانسان  
 الذي ليس حيوان ليس من افراد الانسان لان الحكم يصدق على افراده والاشان  
 ليس يصادف على الانسان الذي ليس حيوان لاننا نقول قد سبق الاشارة  
 في مطلع باب الحائلي الى ان صدق الحكم على افراده ليس بمعنى ان  
 بل يجب مجزئ النفس فاذا من جنس الانسان ليس حيوان فقد فرض ان الانسان  
 فيكون من افراده والاشان فلا تهم اذا قيل لا ينبغي من ج ب فقولنا  
 كذا لان ج ب لو وجد كان ج ب فبعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث



لو وجد كان ب وهو ينافي قولنا لا يشترط لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد  
كان ب ولما ثبت الموضوع بالأمكان اندفع الاعتراض لأن ج ليس شئ في الوجود  
يج ب والسبب وان كان فردا لم يكن ج و ان يكون شئ في الوجود في  
الخارج فلا يصدق بعض ما لو وجد كان ج من الأفراد الممكنة فهو بحيث لو  
وجد كان ب ليس ب ولا بعض ما لو وجد كان ج من الأفراد الممكنة فهو بحيث لو  
وجد كان ب فلا يلزم كذب الحكمين ولما اعتبر في عقد الوضع الاضافي  
وهو قولنا لو وجد كان ج وكذا في عقد الحمل وهو قولنا لو وجد كان  
والانفصال قد يكون بطريق اللزوم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فانه ان  
موجوده وقد يكون بطريق الاضمار كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار  
ناهق ضرورة صاحب الكشف ومن تابعه بالزوم فقالوا معنى قولنا كل ما  
لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب ان كل ما هو ما زوم ج هو ب  
ب ولبت شري لم يكتفوا بطلان الاضمار حتى يثبت خروج اكل الضا  
عن تفسيرهم لانه لا ينطبق على قضية يكون وصف موضوعا و وصف  
بجوها لا زمن لذات الموضوع فاما الضا بالتي احد وصفها او كلاهما  
غير لازم فاختار من ذلك ولم يثبت احد حصر القضايا في الفريضة اذ لا مظهر  
لفريضة الا لزوم وصف المحمول لذات الموضوع بل في اجزاء الفريضة  
لا اعتبار لزوم وصف الموضوع في مفهوم القضية وعدم اعتباره في مفهوم  
الفريضة وقد وقع في بعض النسخ كل ما لو وجد كان ج با وواو العائنة  
وهو خطأ فاحترل ان كان ج لان وجود الموضوع على ما شرع به ولا

معنى اللزوم والعاطفة بين اللزوم والملازم على ان ذلك ليس بعشية انما على  
اصل العريضة ان لو وجد كان ج ولا بد له من جواب وجوابه ليس قولنا بحيث  
لانه خبر للبتدأ بل كان ج وجوابا للشرط لا يعطف عليه واما الثاني فيراد  
به كل ج في الخارج ب في الخارج والحكمة فيه على الموجود في الخارج سواء كان  
انضامه في الحكم او قبله او بعده لان ما لو وجد في الخارج ان لا وابدأ  
بشئ ان يكون ب في الخارج وانا قال سواه كان حال الحكم او قبله او بعده  
رضعا لزم من ذلك ان معنى ج ب هو انضام الحكم بالباقية حال كونه  
موضوعا بالجمية فان الحكم ليس على وصف الحكم حتى يثبت حقيقة حال تحقق  
الحكم بل على ذات الحكم فلا يستند في الحكم الا وجوده واما انضام الجمية  
فلا يثبت حقيقة حال الحكم فاذ قلنا كل كات ضاحك فليس من شرط كون  
اننا لكتاب موضوعا ان يكون كاتيا وقت كونه موضوعا للضاحك بل  
في ذلك ان يكون موضوعا بالكا بنية في وقت ما حتى يصدق كل كات  
مستيقظ وان كان انضام ذاتنا انما بالوصفين انما هو في وقتين  
لا يقال ههنا قضا لا يمكن اخذها باجدا لاعتبارين وهما في موضوعاتهما  
فمنفعة كقولنا شريك لباري شفع وكل شفع معدوم والفرح حيان يكون  
تواضع عامة لا نأقول انضام كات يرفعون انضام جميع انضام باقية  
الحقيقة والخارجية بل انهم ان انضام المستحيلة في العلوم ما خفية  
والانطباق باجدا لاعتبارين ولهما وضعوها وانما حوا احكامها بغير  
بذلك الاحكام في العلوم واما انضام بالاولى لا يمكن اخذها باجدا هذين



الاعتبارين فلم يعرف بعد احكامها وتعم القواعد انما هو بقدر الخاف في الحقيقة  
**قال** والفرق بين الاعتبارين **قال** قد ظهر لك ما بيناه ان الحقيقة لا  
 تستدعي وجود الموضوع في الخارج بل يجوز ان يكون موجودا في الخارج  
 وان لا يكون واذ كان موجودا ظاهرا لم يكن مقصودا على الافراد  
 الخارجة فانها تستدعي وجود الموضوع في الخارج والحكم فيها مقصود  
 على الافراد الخارجة فالموضوع ان لم يكن موجودا فقد يصدق القضية  
 باعتبار الحقيقة دون الخارج كما ان لم يكن شي من الاربعة موجودا في  
 الخارج يصدق بحسب الحقيقة كل خارج شكل اي كانا لو وجد كان مرتعا  
 فهو بحيث لو وجد كان شكلا ولا يصدق بحسب الخارج لعدم وجوده في  
 الخارج هو الذي قد ان كان الموضوع موجودا لم يخ اما ان يكون الحكم مقصودا  
 على الافراد الخارجة او متنا ولا افراد المقدمة فان كان الحكم مقصودا  
 على الافراد الخارجة يصدق الحكم الخارجة دون الكلمة الحقيقة كما اذا  
 الاشكال في الخارج في المصير فيصدق كل شكل مرجع بحسب الخارج وهو  
 ولا يصدق بحسب الحقيقة اي لا يصدق كل ما لو وجد كان شكلا فهو بحيث  
 لو وجد كان مرتعا لصدق قولنا بعض ما لو وجد كان شكلا فهو بحيث  
 لو وجد كان ليس بمثل وان كان الحكم متنا ولا يجمع الافراد الحقيقة  
 يصدق الكلين معا كقولنا كل انسان حيوان فاذا ان يكون بينهما عموم  
 من وجه **قال** وعلى هذا فمفهوم المحصورات الباقية **قال** لما عرفت  
 مفهوم الحقيقة ممكن ان تعرف مفهوم بالانحصارات بالقبول

عليه فان

عليه فان الحكم في الموجبة الجزئية على ما عليه الحكم في الموجبة الكلية فالامور  
 المتغيرة بحسب كل معتبر ههنا بحسب البعض من السالبة الكلية ورفع الاجزاء  
 عن كل واحد واحد والسالبة الجزئية ورفع الاجزاء عن بعض الاحاد  
 كما عرفت الموجبة الكلية بحسب الحقيقة والخارج كذلك تعتبر المحصورات  
 الاخرى بالاعتبارين وقد تقدم الفرق بين الكلين واما الفرق بين الجزئيين  
 فهو ان الجزئية الحقيقة اعم مطلقا من الجزئية لان الاجزاء على بعض الافراد  
 الخارجية اجاب على بعض الافراد الحقيقة العكس وعلى هذا يكون السالبة  
 الكلية الخارجية اعم من السالبة الكلية الحقيقة وبين السالبتين الجزئيتين مباينة  
 جزئية وذلك ظاهر **قال** البحث الثاني **قال** القضية اما معدولة  
 او معدولة لان حرف السلب ما ان يكون جزءا من الموضوع والمجول او لا  
 يكون فان كان جزءا اما من الموضوع كقولنا اللاتي جادوا في الحرب كقولنا  
 الجادون لانهم اجابوا كقولنا اللاتي لا عا لم يصب القضية معدولة  
 كانتا متساوية اما الاولى معدولة الموضوع واما الثانية معدولة  
 اما الثالثة معدولة الطرفين وانما صحت معدولة لان حرف السلب  
 ولا وجهنا وضعت في الاصل السلب والرفع فاذا جعل مع غيره كقولنا  
 ثبت له او ثبت او سلب عنه او عن شي فقد عدل به عن موضوعه  
 الاصل الى غيره وانما اورد الاولى والثانية مثال الادون الثالثة لا  
 قد علم من المثال الاول الموضوع المعدول ومن المثالين المعدول  
 فقد علموا معدولة الطرفين بجمعها معا وان لم يكن حرف السلب



من طرفها لكل واحد من الطرفين وجود يحصل وربما يحصل من جهة واحدة  
 بالمرجعية ويسمى التالفة بسيطة لأن البسيط لا يجر له وحرفا التالفة  
 كان موجودا فيها إلا أنه ليس من طرفها وإنما يذكر لها مثالا لأن  
 جمع الأسئلة المذكورة في المباحث السابقة يصلح أن يكون مثالا لها  
 والاعتبار بالإيجاب **قول** ربما يذهب لوم إلى أن كل قضية  
 تشمل على حرف السلب ويكون سالبة ولا تذكر القضية للعدد وله  
 شق على حرف السلب ومع ذلك قد يكون مرجية ذكر معنى الإيجاب  
 والسلب حتى يرتفع الاشتباه فقد عرفنا الإيجاب يقع النسبة إلى  
 رغبها فالعبرة في كون القضية مرجية أو سالبة بالواقع النسبة ورغبها  
 طرفها لم تكن كانت النسبة واقعة كانت القضية مرجية وإن كان طرفها  
 عدميين كقولنا كل البشر في العالم فان الحكم فيها يثبت الله تعالى  
 لكل احد عليه انه ليس بمرجية وانما تشمل طرفها على حرف  
 السلب وبقي كان نسبة مرجية فهي سالبة وإن كان طرفها على حرف  
 كقولنا لا شيء من الخلق سائر فان الحكم فيها بسلب بلسان  
 عن كل احد وعلم الحكمه يكون سالبة وإن لم يكن في شيء من طرفها  
 سلب فليس التالفة في الإيجاب والسلب إلى الاطراف بل إلى النسبة  
 والتالفة البسيطة **قول** ولما قلنا ان هو يقول العدد  
 لا يكون في جانب المحول كذلك يكون في جانب الموضوع على ما بينه  
 في ما شاع في الاحكام فلم يخص كل واحد من العدول في المحول ثم ان الحصاة

والعدد ولا

والعدد ولا التالفة كثيرة فاما الوجه في تخصيص التالفة البسيطة والمرجعية والعدد  
 المحول بالعدد كقولنا اما وجه التخصيص الاول هو ان المتبقي الفرع من العدد  
 ما في التالفة وذلك لانك قد عرفت ان مناط الحكم ذات الموضوع وهو  
 المحول ولا خلاف ان الحكم على الشيء بالامور المرجعية بغيرها انما الحكم عليه بال  
 العدد فاختلاف القضية بالعدول والتخصيص في المحول يثبت في مفهومها  
 العدول والتخصيص في وصف الموضوع فانه عبارة عن ان الموضوع والحكم  
 على الشيء لا يخالف بالاختلاف العبارة عند واقعا وجه التخصيص الثاني فلا يشترط  
 العدول في المحول بل يقع القضية لان حرفا السلب ان كان جزء من المحول فالقضية  
 معدوله والاختلاف كيف ما كان الموضوع وانما كان تمام اما مرجية أو سالبة  
 فلهذا اربع قضايا مرجية محصلة كقولنا زيد كاتب وسالبة محصلة كقولنا  
 زيد ليس بكاتب ومرجية معدوله كقولنا زيد لا كاتب وسالبة معدوله  
 كقولنا ليس زيد بكاتب ولا التالفة بين قضيتين من هذه القضايا الا  
 بين السالبة المحصلة والمرجعية المعدوله اما بين المرجية المحصلة والسالبة  
 المحصلة فلعدم حرف السلب في المرجية المحصلة ووجوده في السالبة و  
 اما بين المرجية المحصلة والمرجعية المعدوله فالوجود حرف السلب في المعدوله  
 ووجود المحصلة واما بين المرجية المحصلة والسالبة المعدوله فالوجود حرف السلب  
 في السالبة المعدوله بخلاف المرجية المحصلة واما بين السالبة المحصلة و  
 السالبة المعدوله فالوجود حرف السلب في السالبة المعدوله وحرف  
 واحد في السالبة المحصلة واما بين المرجية المعدوله والسالبة المعدوله



فلوجود حرف واحد في الاجاب وعرفين في السلب واما السالبة المحصلة  
 والموجبة المعدولة فيهما التباس من حيث ان حرف السلب الموجود فيها  
 واحد فاذا قيل زيد ليس بكاتب فلا يعلم انها موجبة معدولة او سالبة  
 بسيطة فلذا اجمعت بالذكر من بين الضمما بالفرق بينهما لفظي ومعنوي اما  
 المعنوي فهو ان السالبة البسيطة اتم من الموجبة المعدولة لانه متى صدقت  
 الموجبة المعدولة صدقت السالبة البسيطة ولا عكس الا الاول فلا بد  
 متى ثبتت السالبة بالجمبع صدقت سلب الباء عنه فلا بد ان يصدق سلب الباء  
 بثبت الباء له فيكون الباء واللا باء ثابتين له وهو اجتماع التقيضين واما  
 الثاني وهو انه لا يلزم من صدق السالبة البسيطة صدق الموجبة المعدولة  
 فلا زال الاجاب لا يفتح على المعدوم ضرورة ان الاجاب الثبتي لا يفتح على وجوده  
 له خلاف السلب فان الاجاب لما لم يصدق على المعدومات صح السلب عنها  
 بالظهور ان يكون الموضوع معدوما وصدق السلب البسيط ولا يصدق  
 الاجاب المعدول كما انه يصدق قولنا شريك البارى ليس بصيرا ولا يصدق  
 شريك البارى غير بصير لا معنى لاول سلب البصر عن شريك البارى ولما كان  
 معدوما صدق سلب كل مفهوم عنه ومعنى الثاني ان عدم البصريات لشريك  
 البارى فلا بد ان يكون هو ونفسه حتى يمكن ثبوت ثبوت له وهو منع  
 لا يتوافق صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة الحقيقية والسالبة  
 الجزئية تناقضا فلا يصدق بها فان من الجائز اثبات المحمول  
 لجميع الافراد الموجودة وسلبه عن بعض الافراد المعدومة لانا نقول الحكم

والسالبة

في السالبة على الازالة الموجودة كما ان الحكم في الموجبة على الافراد الموجودة الا ان  
 صدق السلب لا يتوقف على وجود الافراد وصدق الاجاب يتوقف على ان  
 الموجبة ان جميع افراد ج موجودة تثبت له ولا شك انها انما يصدق اذا  
 كانت افراد ج موجودة ومعنى السالبة انه ليس كذا في كل واحد من الافراد الموجودة  
 ليس بثبت له وصدق هذا المعنى قارنه بان لا يكون شئ من الافراد  
 موجودا اخر غير بان يكون موجودة وثبت اللا بالها ومنه ان مقتضى التماس  
 جزاء واما قوله على وجوده تحقق كان الخارجية الموضوع او قد ركا في الحقيقة  
 الموضوع فلا يدل له بان الفرق لا يكفي ان الاجاب يستدعي وجود الموضوع  
 وصدق السلب واما ان الموضوع موجود في الخارج محققا ان مقتضى ذلك حاجة  
 اليه فكانه جواب لسؤال يذكر ههنا ويقال ان عنيتم بقركم الاجاب يستدعي  
 وجود الموضوع ان الاجاب يستدعي وجود الموضوع في الخارج فلا يصدق  
 الحقيقة اصلا لان الحكم فيها ليس مقصورا على الموضوعات الموجودة في الخارج  
 وان عنيتم به ان الاجاب يستدعي مطلق الوجود فالسالبة انما يستدعي مطلق  
 الوجود لان الحكم عليها لا بد ان يكون متصفا بوجوده وان كان الحكم بالسلب  
 فلا فرق بين الموجبة والسالبة في ذلك فاجاب ما حملنا ليس الا في القضية  
 الخارجية والحقيقة لان مطلق القضية على ما سبقنا اشار اليه فالما د  
 بقولنا الاجاب يستدعي وجود الموضوع ان الموجبة ان كانت خارجية  
 يجب ان يكون موضوعها موجودا في الخارج محققا وان كانت حقيقة بجزء  
 يكون موضوعها مقدر الوجود في الخارج والسالبة لا يستدعي وجود الموضوع



على تلك التفصيل فظهر الفرق وان دفع الاشكال عن ذلك كله اذا لم يكن  
الموضوع موجودا واما اذا كان موجودا فالواجبة المعدولة والسالبة البسيطة  
مثلا ان لانج الموجود اذا سلب عنه البأ ثبت له اللأ با والعكس هذا هو  
في الفرق المعنوي واما اللفظي فهو ان القضية اما ان تكون ثلاثية او ثنائية فان  
كانت ثلاثية فالرابطة اما ان تكون متقدمة على حرف السلب او متأخرة عنه  
فان تقدمت الرابطة كقولنا زيد هو ليس بعالم يكون موجبة لان مرشاه الرابطة  
ان يربط ما بعدها بما قبلها فهاك ربط السلب وربط السلب بايجاب وان تأخرت  
عن حرف السلب كقولنا زيد ليس هو بكاتب كانت سالبة لان حرف السلب ان  
يوضع ما بعدها عما قبلها فهاك سلب ان يضاف فكر القضية سالبة وان كانت  
ثنائية فالفرقا ما يكون من وجهين احدهما بالثبوت بان ينوي اما ربط السلب  
ان سلب الربط وثانيتها بالاصطلاح على تحضر بعض الالفاظ بالاجاب كلفظ  
ولا يجمعها بالسلب كلفظ فان قيل زيد فخر كاتبا او لا كاتبا كانت موجبة  
واذا قيل زيد ليس بكاتب كانت سالبة **قال** البحث الرابع في القضايا بالثبوت  
**وال** نسبة المحول الى الموضوع سواء كانت بالاجاب او بالسلب لا بد لها  
من كيفية في نفس الامر كالضرورة والادام واللا دوام فان  
كل نسبة وضعت اذا ثبتت الى نفس الامر ما ان تكون مكيفة بكيفية الضرورة  
او بكيفية اللأ ضرورة ومن جهة اخرى اما ان يكون مكيف بكيفية الدوام او  
اللا دوام فاذ قلنا كل انسان حيوان باللفظ فالضرورة هي كيفية نسبة محول  
الى الانسان واذا قلنا كل انسان كاتبا بالضرورة كانت الضرورة هي

كيفية

كيفية نسبة الكتابة الى الانسان وتلك الكيفية الثابتة في نفس الامر هي  
مادة القضية واللفظ الذي عليها في القضية المعنوية ان يحكم العقل بان  
عكسها بكيفية كذا والقضية المعنوية هي محقق ونوعا لثبوت الحقيقة مادة القضية  
كانت كذا لان اللفظ اذا دل على ان كيفية النسبة في نفس الامر هي كيفية كذا  
ان يحكم العقل بذلك ولا يمكن تلك الكيفية التي دل عليها اللفظ ان يحكم بها العقل  
هي الكيفية الثابتة في نفس الامر لم يكن الحكم في القضية مطابقة للواقع مثلا اذا  
قلنا كل انسان حيوان لا بالضرورة بل بالضرورة على ان كيفية نسبة الحيوان  
الى الانسان في نفس الامر هي اللأ ضرورة وليس كذلك في نفس الامر فلا جرم كذا  
القضية في بعض الكلام في هذا المقام بان يقول نسبة المحول الى الموضوع بالاجاب  
كانت النسبة او سالبة كالموضوع والمحول وبغيرها من الاشياء التي لها وجود في نفس  
وجود عند العقل ووجود في اللفظ فاللفظ هو كاتبا ثابتة في نفس الامر  
لما بدى ان يكون مكيفة بكيفية دائمة اذا حصلت عند العقل اجبرها كيفية هي  
عين تلك الكيفية الثابتة في نفس الامر وبغيرها ثم اذا وجدت في اللفظ او ردت  
عبارة تدل على تلك الكيفية المعينة عند العقل اذ اللفظ انما هو بالضرورة  
العقلية فكما ان الموضوع والمحول والنسبة وجودات في نفس الامر وعند العقل في  
هذا الاعتبار صارت اجزاء للقضية المعنوية وفي اللفظ صارت اجزاء للقضية  
اللفظية كذا تلك كيفية النسبة لها وجود في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ  
فالكيفية الثابتة للنسبة في نفس الامر هي مادة القضية والثابتة لها في  
اللفظ المعنوية والعبارة الدالة عليها هي الحقيقة المعنوية ولما كانت تعود



العقلية والافاظ الدالة عليها لا يحبان بكون مطابقا للمورثات في  
نفس الامر لرجح مطابقته للمادة فكما اذا وجدنا شيئا وهو انسان  
به من بعد فربما يحصل منه في عقولنا صورة انسان ومع يبرهنه بالانسان و  
ربما يحصل منه صورة في عينه ويبرهنه بالفرس فللمخ وجود في نفس الامر و  
في العقل اما مطابقا وغير مطابق في وجود في العبارة اما في عبارة صادقة او كاذبة  
فلكل تلك كيفية نسبت للجوان الى الانسان لها شوب في نفس الامر وفي الفردية  
وفي العقل وفي اللفظ فان طابقتها الكيفية للعقلية او العبارة الملموسة كانت  
القيضية صادقة والا كذبت لا محالة **قال** والقضا بالوحدة التي هي العادة  
**اقول** القضية اما بسيطة او مركبة لانها اذا شملت على حدين فحقيقتها  
بالاجاب والسلب فهي مركبة والا ببساطة فالقضية البسيطة هي التي حقيقتها  
اي معناها اما الاجاب فخط كقولنا كل انسان حيوان باللفظ فان معناها ليس  
اجاب الحيوانية للانسان بل واما سلب فخط كقولنا لا شيء من الانسان مجرب  
فان حقيقتها ليست الا سلب التجربة عن الانسان والقضية المركبة هي التي حقيقتها  
تكون ملزمة من الاجاب والسلب كقولنا كل انسان ضاحك لادانها فان معناه  
اجاب الضاحك للانسان وليست عنه بالفعل وانما في حقيقتها اي معناها  
لانه ربما يكون القضية مركبة او لا تركيب في اللفظ من اجاب وسلب كقولنا كل  
كاتب بالامكان الخاضع فانه وان لم يكن في لفظه تركيبا لان معناه ان اجاب الكتابة  
للا انسان ليس بفردية وهو ممكن عام سالب وان سلب الكتابة عنه ليس  
وهو ممكن علم موجب فهو في الحقيقة والمعنى مركب وان لم يوجد تركيب اللفظ

بظننا اننا وجدنا القضية بالادوام او بالضرورة فان التركيب في القضية  
بحسب اللفظ انهم ان القضا بالالبسطة والمركبة غير مخصوص في هذه الا ان الحق  
جوت العادة بالبحث عنها وعراكها من الشائض والعكس وانها من غيرها ثلثة  
عشر منها البساطة ومنها المركبات اما البساطة الاربع الفردية المطلقة  
التي حكم فيها بغيره ثبوت المحول للموضوع او بغيره سلبه عنه مادام ذات  
الموضوع موجودة اما التي حكم فيها بغيره ثبوت في ضرورة موجبه كقولنا  
كل انسان حيوان بالفردية فان الحكم فيها بغيره ثبوت الحيوان للانسان  
جميع اوقات وجوده واما التي حكم فيها بغيره السلب فهو ضرورة سلبية  
كقولنا لا شيء من الانسان مجرب بالفردية فان الحكم فيها بغيره سلبا لمجرى الانسان  
في جميع اوقات وجوده واستت ضرورة لاشتمالها على الفردية ومطلقة  
اقيد الفردية فيما بوصفها وقت الثابتة الدائمة المطلقة وهي التي  
حكم فيها بدوام ثبوت المحول للموضوع او بدوام سلبه عنه مادام ذات الموضوع  
موجودة ووجه تسميتها دائمة ومطلقة على سائر الفردية المطلقة وضالها اجابا  
لما من قولنا ان كل انسان حيوان فقد حكمنا فيها بدوام ثبوت الحيوانية للانسان  
مادام ذاته موجودة وسلبا لما من قولنا ان لا شيء من الانسان مجرب فان  
فيها بدوام سلبا لمجرى عن الانسان مادام ذاته موجودة فالتسمية بينهما وبين الفردية  
ان الفردية احص منها مطلقا لان مفهوم الفردية امتناع انفكاك النسبة عن  
المجموع ومفهوم الدوام شمول النسبة في جميع الارضية والادوات وصق  
كانت النسبة منسقة الانفكاك لا عن الموضوع كانت متحققة في جميع اوقات



وجده بالظن وبغيره كانت النسبة متحققة في جميع الاوقات امتنع انفا كما  
 عن الموضوع يجوز ان كان انفا كما وتقدم وقوله لان الممكن ليس يجب ان يكون  
 واقعا الثالثة الشرطية العامة وهي التي يحكم فيها ضرورة ثبوت المحمول للموضوع  
 ان عليه عنه بشرط ان يكون ذات الموضوع متصفا بوصف الموضوع اي يكون الوصف  
 الموضوع دخل في مفهوم الظن مثال الموجبة قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة  
 مادام كاتبان متحرك الاصابع ليس ضرورة ثبوت لذات الكاتب ان يتبعها في الافراد  
 الانسان مطلقا بل ضرورة ثبوته انما هو بشرط انفاها بوصف الكتابة و مثال  
 السالبة قولنا بالضرورة لا شيء من الكتاب بناء على الاصابع مادام كاتبان فاستلزم  
 الاصابع عن ذات الكاتب ليس بضرورة لا بشرط انفاها بالكتابة وبسبب استحبابها  
 اما بالشرطية فلا شتمها على شرط الوصف ولها بالعمامة فلا انها اعم من المشروطية  
 الخاصة وتحتلها في المركبات وديا يقال المشروطية العامة على القضية التي حكم  
 فيها بضرورة الثبوت او بضرورة السلب في جميع اوقات ثبوت الوصف اعم من ان  
 يكون الوصف مدخلا في مفهوم الفروية اعم لا والعرف بين المعنيين انا اذا قلنا كل  
 كاتب متحرك الاصابع بالظن مادام كاتبان وانا المعنى الاول عدت كاتبين وان انا  
 المعنى الثاني كنت كاتب لان حركة الاصابع ليست ضرورة ثبوت لذات الكاتب في  
 شيء من الاوقات فان الكتابة التي هي شرط تحقق الفروية ضرورة ثبوت لذات <sup>الكاتب</sup>  
 في زمان اصلا فاختل بالشرطية فاما بالشرطية العامة بالمعنى الاول اعم من  
 الفروية والذاتية من وجه لانك قد سعت ان ذات الموضوع قد يكون  
 وصفا وقد يكون غير فاذ التخلو كانت المادة مادة الفروية صدقت

القضايا الثالث

القضايا الثالث كقولنا كل انسان حيوان بالظن او داما او مادام انسانا وان  
 تغايرنا كانت المادة ضرورة ولم يكن الوصف دخل في تحقق الفروية صدقت  
 الفروية والذاتية دون الشرطية كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة او داما  
 لا بالظن مادام كاتبان وصفا لكتابة لا دخل له في ضرورة ثبوت الحيوان لذات  
 الكاتب وان لم يكن المادة مادة الظن الذاتية او الدوام الذاتي وكان هذا  
 ضرورة بشرط الوصف صدقت الشرطية دون الفروية والذاتية كالناتج  
 المذكور فان متحرك الاصابع ليس بضرورة ولا داما لذات الكاتب بل بشرط <sup>الكتابة</sup>  
 واما الشرطية بالمعنى الثاني فهي اعم من الفروية مطلقا لانه متى ثبت الفروية  
 في جميع اوقات لذات ثبت في جميع اوقات الوصف بدون العكس ومنه <sup>لذات</sup>  
 وجه لتعادتها في مادة الفروية المطلقة وصدق الذاتية بدونها حيث يخلو الدوام  
 عن الظن وبالعكس حيث يكون الفروية في جميع اوقات الوصف لا في جميع اوقات <sup>الذات</sup>  
 الراجعة للفروية العامة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او عليه عنه  
 مادام ذات الموضوع متصفا بالعنوان ومثالها ما مر اجابا وسلبا في المشروطية العامة  
 من قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبان لا شيء من الكتاب بناء على الاصابع <sup>للماد</sup>  
 كاتبا وانما سميت ضرورة لان العرف يفهم هذا المعنى من السالبة اذا أطلقت على اذ  
 قبل لا شيء من التام بمسقط بفهم العرف ان السبب مطلوب عن التام مادام  
 نائما فلما اخذ هذا المعنى من العرف نسبت اليه وهامة لانها اعم من القضية الخاصة  
 التي هي من المركبات وهو اعم من الشرطية العامة فانه متى تحققت انصاف الوصف  
 تحقق الدوام بحسب الوصف في غير عكس كذلك من الفروية والذاتية لانه متى صدقت



الف والذوام في جميع اوقات الذات صدق الدوام في جميع اوقات الذات  
 ولا ينكسر الحكم المطلقة العامة وهي التي حكم فيها بثبوت المحول للموضوع  
 او سلبه عنه بالفعل اما الاجاب فكقولنا كل انسان منقسم بالاطلاق العام  
 والاسلب فكقولنا لا شئ في الانسان غير ان ينقسم بالاطلاق العام وانما كانت  
 مطلقة لان القضية اذا أطلقت ولم تقيد بقيود من دوام او ضرورة او لا دوام  
 او لا ضرورة يفهم منها تعلية النسبة فلما كان هذا المعنى مفهوما القضية المطلقة  
 سميت بها وانما كانت عامة لانها اعم من الوجودية واللا وجودية واللا ضرورة  
 كما هو في اعم القضايا بالاربع التقديرات صدق ضرورة او دوام بحسب الذات  
 او بحسب الوصف بكون النسبة فعلية وليس يلزم من فعلية النسبة ضرورة او دواما  
 السابعة المكنة العامة وهي التي حكم فيها بسلب الفهم عن الجانبين الحكم فان  
 كان الحكم والقضية بالاجاب كان مفهوم الامكان سلب ضرورة السلب لان  
 الجانب المخالف للايجاب هو السلب وان كان الحكم والقضية هو السلب كان  
 مفهومه سلب ضرورة الاجاب فانه من الجانب المخالف للسلب فاذا قلنا كل ناد  
 حارة بالامكان العام كان معناه ان سلب الحارة عن النار ليس بضرورة وانما  
 قلنا لا شئ من الحار بارد بالامكان العام فمعناه ان ايجاب البرودة للحار ليس  
 بضرورة وانما سميت مكنة لا حتمية لانها على معنى الامكان وعامة لانها اعم من  
 الحكم الخاصة وهي اعم من المطلقة العامة لانه متى صدق الاجاب بالفعل فلا  
 اقل من ان لا يكون السلب ضرورة او سلب ضرورة السلب هو امكان الاجاب فانه  
 صدق الاجاب بالفعل صدق الاجاب بالامكان ولا ينكسر لجواز ان يكون الاجاب

مكنة ولا يكون واقعا امكان ذلك لان مقتضى السلب بالفعل لم يكن الاجاب  
 ضرورة او سلب ضرورة الاجاب هو امكان السلب فمقتضى السلب بالفعل صدق  
 السلب بالامكان ودون العكس لجواز ان يكون السلب مكنة اجرة وانما من القضايا  
 الباقية لان المطلقة العامة اعم منها مطلقا والاعم من الاعم **قال** واما المركبات فيجب  
**اول** في المركبات المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اولاد واما بحسب الذات  
 وانما قيد اولاد واما بحسب الذات لان المشروطة العامة هي الضرورية بحسب الوصف  
 الضرورية بحسب الوصف والضرورية بحسب الوصف دوام بحسب الذات والذوام بحسب  
 الوصف فمعنى ان يقيد بالذوام بحسب الوصف فان قيدت بقيد اجرة فلا بد  
 ان يقيد بالذوام بحسب الذات حتى تكون النسبة فيها ضرورة او دواما في جميع  
 اوقات وصف الموضوع لانه في بعض اوقات ذات الموضوع وهو ان المشروطة  
 الخاصة ان كانت موجبة كقولنا بالفتح كل كاتب يترك الاصاب مادام كاتبه لا راحة له  
 من مرجعية مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة اما المشروطة العامة المرجعية هي  
 الجزء الاول من القضية واما السالبة المطلقة العامة اي قولنا لا شئ من الكتاب  
 يترك الاصاب بالفعل فهو مفهوم الذوام لان اجاب المحول للموضوع اذا لم يكن  
 داما كان معناه ان الاجاب ليس متحققا في جميع الاوقات وانما لم يتحقق الاجاب  
 في جميع الاوقات يتحقق السلب في الجملة وهو معنى السالبة المطلقة وان كان  
 سالبة كقولنا بالفتح لا شئ من الكتاب يترك الاصاب مادام كاتبه لا راحة له  
 من مشروطة عامة سالبة وهو الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة اي قولنا  
 كل كاتب ساكن الاصاب بالفعل وهو مفهوم الذوام لان السلب اذا لم يكن



دائما لم يكن متحققا في جميع الاوقات واما التحقق السلب في جميع الاوقات  
فحق الايجاب في الجمله وهو الاجاب المطلق العام فان قلت حقيقة القضية المركبة  
معلمة فمن الاجاب والسلب فكيف يكون موجبة او سالبة فنقول الاعتبار في  
اجاب القضية المركبة وسلبها بايجاب الجز الاول وسلبه اصطلاحا فان كان الجز  
الاول موجبا كانت القضية موجبة وان كان سالبا فسالبة والجزء الثاني مخالف له  
في الكيف وهو قوله في الكفر والعقبة بينهما وبين القضا باليسطة اما بينهما وبين الذات  
شأنية كقوله لانها مقيمة بالالدوام بحسب الذات وهو ما بين الدوام بحسب الذات  
وهذا لا خلاف والفرق بحسب الذات لان الفروقة بحسب الذات اخضر من الدوام بحسبها  
او بقدر الامم ما بين اثنين لا خضر شأنية كقوله وهو اخضر من المشروط العامة مطلقا  
لانها مقيمة بالالدوام والمقيد اخضر من المطلق وكذا في القضا بالثالث الباقية  
لانها اعم من المشروط العامة **قال** الثانية العرفية الخاصة **الاول** قول  
العرفية الخاصة هي العرفية العامة مع قيد الدوام بحسب الذات فثبت ان كانت حجة  
كأن من قولنا كل كاسيتي الاصاب ما دام كاتبنا لاننا في كبرها من موجبة عرفية  
عامة وهي الجزء الاول وسالبيه مطلقة عامة وهو مفهوم الدوام وان كانت سالبة  
كانت من قولنا لا اشق من الكاتب فثبت ان الاصاب ما دام كاتبنا لاننا في كبرها  
من سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة وهو اعم من المشروط الخاصة لانه  
متحقق في الفروقة بحسب الوصف لا دائما متحقق الدوام بحسب الوصف لا دائما من  
عكس ومباينة للدائم على ما سلف واتم من المشروط العامة من وجه لتقايدها  
ومادة المشروط الخاصة وحد المشروط العامة بدونها في مادة الفروقة الدائمة

صحتها

وصحتها بدون المشروط العامة اذا كانت الدوام بحسب الوصف من غير ضرورة  
واخضر من العرفية العامة لان المقيد اخضر المطلق وكذا من السابقين لانها اعم من  
العرفية العامة واعلم ان وصف الموضوع في المشروط والعرفية الخاصتين بحسبها يكون  
وصفا متعارفا لذات الموضوع فانه لو كان دائما بحسب الذات ووصف المحمول دائما  
بدوام وصف الموضوع كان وصف المحمول دائما لذات الموضوع وقد كان لا دائما  
بحسب الذات **هـ قال** الثالثة **الاول** الوجبة باللا ضرورة وهي المطلقة  
العامة مع قيد اللا ضرورة بحسب الذات وانما قيد اللا ضرورة بحسب الذات  
وان امكن تقيد المطلقة باللا ضرورة بحسب الوصف لانهم لم يعتبروا هذا القيد  
ولم يفرقوا امكانه في ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفضل لا بالضرورة  
فتركها من موجبة مطلقة عامة ومباينة بمكة عامة اما المرجية المطلقة فهي  
الجزء الاول والماثلية الممكنة اي قولنا لا اشق من الانسان ضاحك بالامكان  
العام فهو مفعول اللا ضرورة لان الاجاب اذا لم يكن ضروريا كان ضاحك سلب ضرورة  
الاجاب وسلب ضرورة الاجاب ممكن على سالب وان كانت سالبة كقولنا  
لا اشق من الانسان ضاحك بالفضل لا بالضرورة فتركها من سالبة مطلقة  
عامة وهي الجزء الاول وموجبة بمكة عامة وهو معنى اللا ضرورة فان السلب اذا لم  
يكن ضروريا كان هذا سلب ضرورة السلب وهو لكن العام الموجب وهي  
اعم مطلقا الخاصتين لانه متحقق في الفروقة والدوام بحسب الوصف لا دائما  
صحة فعلية النسبة لا بالضرورة من غير عكس ومباينة للضرورة لتقيدها  
باللا ضرورة واعلم من الدائمة من وجه تضادها وطول الدوام المتألي من الضرورة



وصفت الدائمة بدونها في مادته الفريدة وبالعكس في مادة اللادوام وكذا  
 من المشروطة والعرفية العائتين لتصادفها في مادة المشروطة الخاصة وصداها بد  
 في مادة الفريدة وصداها بدونها في مادة اللادوام بحسب الوصف واخص من  
 المطلقة العامة لحضور المصير ومن تلك العامة لانها اعم من المطلقة العامة  
**قال** الرابع **الاول** الوجودية الدائمة هي المطلقة العامة مع بقا اللادوام  
 بحسب الذات وهي سوا كانت موجبة او سالبة يكون تركيبها من ملاحظتين عامتين  
 احدهما موجبة والاخرى سالبة لان الجزء الاول مطلق عام والجزء الثاني  
 هو اللادوام وتعرفتان مفهومة مطلقة عامة ومثلها ايجابا وسلبا ما من  
 من قولنا كل انسان ضاحك بالفعل لاداما ولا شئ من الانسان بضاحك بالفعل  
 لاداما وهي اخص من الوجودية الدائمة لانه موصدة مطلقان صدق  
 مطلقة وممكنة بخلاف العكس داعم من الخاصين لانه متى تحقق الضرورة الدوام  
 بحسب الوصف لاداما فهو فعلية النسبة لاداما من غير عكس ومباينة للذات  
 على ما يعمرة واعلم ان العائتين من وجه لتصادفها في مادة المشروطة الخاصة و  
 صداها بدونها في مادة الدوام وبالعكس لادوام بحسب الوصف واخص من  
 المطلقة والممكنة العائتين وذلك **قال** الخامسة **الاول** الوقيية  
 هي التي حكم فيها بغيره بشئ المحمول للموضوع او بغيره سلب عنه في وقت معين  
 فزاد في وجوب الموضوع مصداقا بالادوام بحسب الذات فان كانت موجبة  
 كقولنا بالاذكل في نصف وقت جلولة الارض بينه وبين الشمس لاداما  
 فتركيبها من موجبة وقيية مطلقة وهي الجزء الاول اي قولنا كل في نصف وقت

الجلولة

بالجلولة وسالبة مطلقة عامة فهي مفهوم اللادوام اعني قولنا لا شئ من القمر  
 بالاطلاق العام وان كانت سالبة كقولنا بالعدم لا شئ من القمر بنصف وقت  
 لاداما فتركيبها من سالبة وقيية مطلقة وهي لا شئ من القمر بنصف وقت لا شئ  
 وموجبة مطلقة عامة وهي كل في نصف بالاطلاق العام وهو نفس ما في  
 مطلقا لانه موصدة الفريدة بحسب الوقت لاداما صدق الاطلاق لاداما  
 اولا بالضرورة ولا يتعكس من الخاصين من وجه لانه اذا صدقت الفريدة  
 بحسب الوصف فان كان الوصف ضروريا لاذات الموضوع في شئ من الاوقات  
 صدقت القضا بالثالث كقولنا بالعدم كل في نصف مظلم مادام بنصف لاداما  
 او بالوقت لاداما فان الاختلاف لما كان ضروريا لاذات الموضوع في بعض الاوقات  
 والاطلام ضروري للاختلاف كان الاطلام ضروريا للذات في ذلك الوقت وان  
 لم يكن الوصف ضروريا لاذات الموضوع صدقت الخاصان ولم يصدق الوقيية  
 كقولنا بالعدم كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبان الكتابة لما لم يكن ضروريا  
 للذات وشئ من الاوقات لم يكن متحرك الاصابع الفريدة بحسبها ضروريا للذات  
 في وقت ما فلا يصدق الوقيية واذ لم يصدق الفريدة بحسب الوصف ولا الذات  
 لم يصدق الخاصان ويصدق الوقيية كالنكاح المذكور وهذا اذا ضربا المشروطة  
 بالضرورة بشرط الوصف اما اذا ضربا المشروطة بالفريدة مادام الوصف يكون  
 المشروطة الخاص اخص من الوقيية مطلقا لانه متى صدقت الفريدة في جميع الاوقات  
 الوصف وجميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات تحقق الوصف وبعض اوقات  
 الذات من غير عكس والوقيية مباينة للعائتين داعم من الخاصين من وجه

بنصف



نقصد بها في المشروطة الخاصة وصدقها بدونها في مادة الضرورة والعكس  
 لا دام بحسب الوصف واحصر من المطلق العامة والممكنة العامة **قال** السادسة  
 المنشئة **قال** المنشئة هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحل للموضوع ان  
 عنه وقت غير معين فزاد في وجوب الموضوع لا دام بحسب الذات وليس  
 المراد بعدم التعيين ان يؤخذ عدم التعيين قبلها بل ان لا يقتيد <sup>بالعين</sup>  
 وبه لطفنا فان كانت موجبة كقولنا بالتم كل انسان متضمن وقت  
 ما لا دامنا كان تركها من موجبة منشئة مطلقة وهي قولنا بالتم كل انسان  
 وقت ما وصاله مطلقة عامة اي قولنا لا شيء من الانسان مختص بالفضل <sup>الذي</sup>  
 هو مفهوم اللادوام وان كانت سالبة كقولنا بالتم لا شيء من الانسان <sup>مختص</sup>  
 وقت ما لا دامنا فتركها من سالبة منشئة مطلقة وهي الجزء الاول وموجبة  
 مطلقة عامة هي اللادوام وهي من الوجبة لان اذا صدق للضرورة وقت  
 معين لا دامنا صدقت المدة وقت ما لا دامنا بدو <sup>في</sup> العكس ونسبها مع القضايا  
 الباقية على قياس نسبة الوجبة من غير فرق واعلم ان الوجبة المطلقة والمنشئة  
 المطلقة اللتين هما من الوجبة والمنشئة تصبنا بسلبان غير معدودين  
 في الانسان حكم واحد بالتم وقت معين وفي الاخرى بالتم وقت ما  
 والاوسقت وجبة لا اعتبار بتعيين الوقت فيها ومطلقة لعدم تصيد <sup>ها</sup>  
 باللاودوام او اللادوامية والآخر منشئة لان لما لم يتعين وقت الحكم بها  
 في كل وقت فيكون منشئة والاوقات ومطلقة لانها غير مقيدة باللاودوام  
 او اللادوامية فلما اذا وجدنا باحدهما حذف الاطلاق من اسمها فكانت <sup>شأن</sup>

منشئة

منشئة لاطلاقها من وجهها فاصح قبل بعد مطلقة وجبة منشئة <sup>في</sup> وهي غير  
 المطلقة والمنشئة المطلقة فان المطلقة الوجبة هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل  
 وقت غير معين ففرضها بالعموم والخصوص وهو واضح لاستدراكه **قال**  
 السابع **قال** الممكنة الخاصة هي التي حكم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن ان  
 الاحجاب والسلب فاذ لطفنا كل انسان كانت بالامكان الخاص وليس في <sup>البيان</sup>  
 بكتاب بالامكان الخاص كان معناه ان احجاب الكتابة للافتان من جملها غير <sup>سلبا</sup>  
 بغيره من كسب ضرورة الاحجابا مكان عام سالب وسلب ضرورة سلب  
 امكان تمام موجب فالممكنة الخاصة سلبية كانت موجبة انما لم يكن تركها من  
 الممكنين العاضين احدهما موجبة والاخرى سالبة فلا فرق بين موجبتها  
 وسالبتهما في المعنى بل في اللفظ حتى تجرث بعبارة ايجابية كانت موجبة وان  
 تجرث بعبارة سلبية كانت سالبة وهي اعم من ثبات المركبات لان في كل منها  
 ايجابا وسلبا ولا اقل منها ان يكونا ممكنين بالامكان العام ولا يلزم من امكان  
 الاحجاب والسلب ان يكونا احدهما بالفعل او بالتم او باللاودوام وسالبة  
 للضرورة المطلقة واعلم من العائذ والعاضين والمطلقة العامة من وجهه  
 لقادحها في مادة الوجبة باللاضرورة وصدق في الممكنة الخاصة بدونها حيث  
 لا يخرج الممكن من القوة الى الفعل والعكس في مادة الضرورة وانحصرت <sup>الكثرة</sup>  
 العامة فصدق لغير ما ذكرنا ان الممكنة العامة اعم القضايا البسيطة والممكنة  
 الخاصة اعم المركبات والضرورة هي احصر البساطة والمشروطة الخاصة <sup>انحصرت</sup>  
 على وجهه ولما لم يكن ان اللادوام اشار الى المطلقة عامة واللاضرورة الى الممكنة



عامة فالتبيين في الكيفية المقيدة بها نحن ان كانت موجبة كانتا  
 وان كانت سالبة كانتا موجبتين وموافقين لها في الكيف فان كانت كلمة  
 كليتين وان كانت جزئية كانتا جزئيتين هذا هو الضابط في معرفة تركيب  
 المركبة وانما في اللادولم اسنادا الى المطلقة عامة ولم يقل اللادولم مضافا  
 العامة لان المعنى في المطلق يراد به المفهوم المطابق وليس مفهوم اللادولم المطابق  
 المطلقة العامة فان لادولم الاجاب مثلا مفهوما اصح رفعه وللم الاجاب  
 والملا والسلب ليس هو نفس رفعه وللم الاجاب بل لا زمة فهو معناه الاتر  
 واما الاخر فرفعه فعنا ما اصح الامكان العام لان لا ضرورة الاجاب مثلا هو  
 سلب ضرورة الاجاب وهو غير ممكن ان السلب فلما كانا احدى القسيتين  
 احدى العبارتين والاخرى ليست معنى الاخر بل من لوازمه استعمال عبارة الآخرة  
 يكون شرا بغيرها **قال الفصل الثاني في انشاء الشرط** **قال** لما فرغ من الخصال  
 وانما ما شاع وانما الشرطيات وقد سمعت ان الشرطية ما يتركب من قسيتين وهي  
 متصلة ان اوجبت اوجبت حصول احدها عند الاخرى او منفصلة ان اوجبت  
 او سلبت اقضت احدها عند الاخرى والقضية الاولى من جزئية الشرطية سواء  
 كانت متصلة او منفصلة تنقسم مقدماتها في الذكر والقضية الثانية  
 تنقسم الى ثلثها اما هاتم ان المتصلة اما لزومية او اتفاقية اما اللزومية  
 فهو الحق صدق الثاني على تقدير صدق المقدم لعلاقتها بوجوبه للصدق  
 المراد بالعلامة في سببه يستحب الاول الثاني كالعلية والتضاييف اما  
 العلية فان يكون المقدم عللة للثاني كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار

موجود



موجود او معلوم له كقولنا ان كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة  
 او كقولنا معلوم لعللة واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالنهار مضي فان  
 وجود النهار واضاءة العالم معلولان لطلوع الشمس ولما المضاييف فان  
 يكون ايضا بغير كقولنا ان كان زيد اباعد كان عمر ابنه وهذا التعريف  
 لا يتناول اللزومية الكاذبة لعدم اعتبار صدق الثاني للعلاقة فيها فالاول  
 ان يقال للزومية ما حكم فيها بصدق قضية او لاصدقها على تقدير قضية  
 لعلاقتها بوجوبه لذلك وهو متناول للزومية الكاذبة لان الحكم للعلاقة  
 ان لما في الواقع كان الحكم متحققا والعلاقة ايضا متحققة وان لم يتحقق الواقع  
 فاما لعدم الحكم في الواقع او لشقته من غير علاقة واما الاتفاقية فهي التي  
 يكون ذلك ان يصدق الثاني على تقدير صدق المقدم فيها لا لعلاقتها بوجوبه  
 لذلك بل بمجرد صدق الجزئين كقولنا ان كان الانسان ناهقا فالنهار ناهق  
 لانه لا علامة بغيره حقيقة الحار وناطقة الاشارة بحسب تصور العقل فتقول  
 واحد منها دون الاخر وليس فيهما الاتوافق الحقيقي على الصدق ولو قال في  
 التي حكم فيها بصدق الثاني على تقدير صدق المقدم لا لعلاقتها بل بمجرد صدقها  
 كانا ولي يتناول الاتفاقية الكاذبة فان الحكم فيها بصدق الثاني لا لعلاقة  
 رعا لم تطابق الواقع بان لا يصدق الثاني على تقدير صدق المقدم او بصدق  
 وبوجود العلامة وقد يكون في الاتفاقية بصدق الثاني حتى انما التي حكم  
 بها بصدق الثاني على تقدير المقدم لا علامة بل بمجرد صدق الثاني وبجود  
 يكون المقدم فيها صادقا او كاذبا ويعني بهذا المعنى اتفاقية عامة وبالمعنى



الاول اتفاقية عامة وبالمعنى الاول اتفاقية خاصة للعموم والخصوص بينهما  
 من صدق مقدم والثاني صدق الثالث ولا يعكس واما المنفصلة فقد عرفت  
 انها على ثلاثة اشياء حقيقة وهي التي ذكرها بالتباني بين جزئها صدقا وكذا  
 كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فرديا وهما لغة الجمع وهي التي يحكم فيها  
 بالتباني بين جزئها صدقا فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا  
 وهما لغة الخلق وهي التي يحكم فيها بالتباني بين جزئها كذا فقط كقولنا اما  
 ان يكون زيد في الحجر اما ان لا يفرق واما سميت الاصل حقيقة لان التباين  
 بين جزئها اشهر الثاني بين جزئيها لا يفرق لانه في الصدق والكذب معا  
 فهو احق باسم المنفصلة بل هي حقيقة الاتصال والثانية مانعة الجمع لا  
 على منع الجمع بين جزئها والثالثة مانعة الخلق لان الواضع لا يخلو من احد جزئها  
 وربما يقال مانعة الجمع وهما لغة الخلق على التحكيم فيها بالتباني والصدق والكذب مطلقا  
 وهذا المعنى بان اعم وبعضه لا فاعل هنا بحث شريف وهو ان المراد بالمانعة  
 في الجمع ان لا يصدق على ذات واحدة لا اطلاقا لاجتماع في الوجود فانه لو كان  
 المراد عدم الاجتماع في الوجود لم يكن بين الواحد والكثير منع جمع لان الواحد جزء  
 الكثير وجزء الشيء جامعه في الوجود لكن الشيخ من على منع الجمع بينهما ثم قال  
 في هذا نظرا بل من ذلك جواز منع الجمع بين اللازم والملازم فان جزئي الشيء  
 لوازمه وقد اجتمعوا على انه لا يمنع جمع بين اللازم والملازم ولا يمنع خلقهما  
 من الله تعالى ان يقع عليه الجواب عن هذا الامر ارض وهو ليس لا نظرا بما اراده  
 عن عبارة القوم فحاشا لهم ان ينعوا بالتناقض في الجمع عدم الاجتماع والصدق

وبالمعنى الثاني ان كانا  
 متباينين

فان مانعة الجمع من اقسام المنفصلة والا تفصال لم يعتبر الا بين القضيتين فلا  
 يكون منع الجمع الا بين القضيتين فلو كان المراد عدم الاجتماع في الصدق لكان بين  
 كل قضيتين منع الجمع لاستحالة ان يصدق قضية على ما صدق عليه قضية اخرى  
 ولا يكون بين القضيتين منع الخلق اطلاقا لانه كذا على شئ من الاشياء  
 والله مفرد من المفردات بل ليس مرادهم بالتناقض في الجمع الا عدم الاجتماع في  
 الوجود واما ان الشيخ اثبت بين الواحد والكثير منع الجمع هو ليس بين معنى  
 الواحد والكثير بل بين هذا واحد وهذا كثير فان القضية الغائبة اما ان  
 يكون هذا واحد واما ان يكون هذا كثيرا مانعة الجمع لا منع اجتماع جزئها على  
 الصدق فقد بان ان الاشكال انما نشأ من سوء الفهم وقلة التدبر **الكل**  
 واحد من هذه الثلاث **الكل** واحد من المتصلات الثلاث اما عداوية  
 واما عاقبة كان المنفصلة اما الروحية او اتفاقية فحسبة العناد والاتفاق  
 الى المتصلات واما العداوية فهي التي يحكم فيها بالتباني للذات الجزئية اي  
 حكم كل بان مفهوم احدهما مناف للاخر مع قطع النظر عن الواضع كما بين الزوج  
 والفردي والشجر والحجر وكون زيد في الحجر لا يفرق واما الاتفاقية فهو الذي يحكم  
 فيها بالتباني للذات الجزئية بل يوجد ان اتفق في الواضع ان يكون بينهما مانعة  
 وان لم يقتصر مفهوم احدهما ان يكون منافيا للاخر كقولنا للاسود اللابك  
 اما ان يكون هذا اسود او كائنا حقيقة فانه لا مانعا بين مفهومين  
 والكتاب وكذا اتفق نحو السواد والاشياء الكتابية فلا يصدق ان لا يشاء  
 الكتابية ولا يكذب ان لوجود السواد ولو قلنا اما ان يكون هذا لا اسود



كانت مانعة الجمع لأنها لا يصدقون ويكذبون لا شعاعا للأموال والكتابة  
معا في الواقع ولو قلنا انما ان يكون هذا اسودا ولا كانتا كانت مانعة الملوحة  
لا يكذبون ويصدقون لمحقق التواء والكتابة بحسب الواقع **قال** وبالسببية  
كل واحد من **الجزءين** عرفنا ثلثا فضا بالمتصلان لزومية وانفاقية ومفصلة  
ست ثلاث منها عادات وثلاث منها انفاقيات وهي كل موجبات لان تعاقبها  
المذكورة لا تطبق الاعلى الموجبة فلا بد من قرين سواء البانسية كل واحد منها  
هو الذي يرفع ما حكم به في موجبتها فلا كان الموجبة الازومية ما حكم فيها بلزوم  
الثاني لعدم كانت السالبة الازومية سالبة للزوم اي ما حكم فيها بسلب الزوم  
لا ما حكم فيها بسلب الزوم لا ما حكم فيها بلزوم السلب فان لم يحكم فيها بلزوم  
السلب موجبة لزومية لاسالبية مثلا اذا قلنا ليس ان كانت الشمس طالعة  
فالسلب موجود كانت سالبة لان الحكم فيها بسلب لزوم وجود القبيل للطلوع  
الشمس اذا قلنا اذا كانت الشمس طالعة فليس للبل موجودا كانت موجبة  
لان الحكم فيها بلزوم سلب وجود القبيل للطلوع الشمس لما كانت الموجبة  
المفصلة الانفاقية ما حكم فيها بموافقة الثاني للمقدم في الصدق كانت  
السالبة الاتفاقية سالبة الانفاقي ما حكم فيها بسلب وموافقة الثاني  
لا ما حكم فيها بموافقة السلب فانما انفاقية موجبة فاذا قلنا ليس ان كان  
الانفاقي ناطقا فالجواب ناهق كانت سالبة انفاقية لان الحكم فيها بسلب  
موافقة ناهية الحار لنا طيبة الانسان واذا قلنا اذا كان الانسان  
ناطقا فليس الجواب ناهقا كانت موجبة لان الحكم فيها بموافقة سلب ناهية

الحار لنا طيبة

الحار لنا طيبة الانسان وعلى هذا يكون السالبة العارضية سالبة العناد  
ما حكم فيها برفع العناد اما رفع العناد الذي هو في الصدق والكذب وهي  
السالبة العارضية الحقيقية واما رفع العناد الذي هو في الصدق وهو مانعة  
الجمع واما رفع العناد الذي هو في الكذب وهو مانعة الملوحة لا ما حكم فيها بعناد  
السلب والسالبة الاتفاقية ما حكم فيها بسلب انما في المناقاة على احد **الانفاقيات**  
لا ما حكم فيها بانفاقية السلب **قال** والمفصلة الموجبة **الجزءين** صدق الشرعية  
وكذا انما هو عطفية الحكم بالاتصال والانفصال النفس الامر وعدمها لا  
يصدق عنهما وكذا انما فان طابق الحكم فيها النفس الامر فمصادقة والا فمكابرة  
كفما كان جزاءهم ان نسبنا جزئها النفس الامر حصلنا رتبة انقسام لانها  
انما ان يكونا صارتين كاذبين ويكوز القيد صادقا والنا ان كانا او  
بالعكس فليبين ان كلا من الشرطيات من اى هذه الانقسام يتركب فالمفصلة التي  
الصادقة يتركب عن صادقين كقولنا ان كان زيد انسانا فهو حيوان عن  
كاذبين كقولنا ان كان زيد مجرا كان جارا ومن مجموعي الصدق والكذب  
كقولنا ان كان زيد كاذب فهو مجرا به ومن مقدم كاذب وتال صادقا كقولنا  
ان كان زيد جارا كان حيوانا ومن عكسه اي لا يتركب عن مقدم صادق وتال  
كاذب لا شعاع ان يستلزم الصادق الكاذب ولا لزوم الكذب الصادق  
صدق الكاذب انما كاذب الصادق فلا نال لازم كاذب وكذب اللازم  
يستلزم كذب المزوم واقاصد في الكاذب فلا نال المزوم فيها صادق  
صدق المازوم مستلزم صدق اللازم لا يقال اذا خرج تركيب المفصلة من مقدم



كاذب وتا لصادق وعندهم ان كل مقصلة موجبة كلية تنعكس موجبة  
جزئية فعند من تركبها من مقدم صادق وقال كاذب لا فاقول ذلك في الطبقة  
لان الجزئية فان قلت لما اعتبر في جزئية المقصلة الجمل بالصدق والكذب <sup>فانما</sup>  
عمل الاربعه مقول تلك الاقسام عند نسبتها الى انفس الامم وهي الخلق فيها والموقف  
الكاذبة بتركيب من الاقسام الاربعة لان الحكم بالصدق بين المقدم والتالي ان لم يكن  
مطابقا للواقع جاز ان يكونا كاذبين كقولنا ان كان الخلاء موجودا كان العالم  
قدما وان يكونا مقدم كاذبا والتالي صادقا كقولنا ان كان الخلاء موجودا لا  
ناطق بالعكس كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخلاء موجود وان يكونا صادقين  
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فزيد انسان هذا اذا كانت المقصلة الجزئية و  
اما اذا كانت تعاقبية فكذبها عن صادقين مع لانه اذا صدق الطرفان وافق <sup>بها</sup>  
الآخر في الصدق بالتم كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخلاء ناطق فزيد صادق <sup>عن صادق</sup>  
وتكذب عن الاقسام الثلاثة الباقية لان طرفها ان كانا كاذبين او كانا ناطقا  
والمقدم صادقا فكذبها لان الكاذب لا يوافق شيئا وان كان المقدم كاذبا والتالي  
صادقا فكذلك لا يوافق صدق الطرفين فيها واما اذا اكتفينا بمجرد صدق الثاني <sup>بها</sup>  
صدقا عن صادقين وعن مقدم كاذب والصادق وكذبها عن القسمين الباقيين  
وهما بصحت وهو ان التعاقبية لا يكفي فيها صدق الطرفين او صدق الثاني بل <sup>بها</sup>  
مع ذلك من عدم العلاقة فيجوز كذبها عن صادقين اذا كان بينهما علاقة  
بعض الملازمة بينهما **قال** والمنفصلة الموجبة **قال** الاتسام والمنفصلة  
ثلاثة كما استعرف ان المقدم فيها لا ينافي الثاني بحسب الطبع فطرفاها اما ان يكونا

صادقين وكاذبين

صادقين او كاذبين او يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا فاما الجزئية الجزئية  
صدق عن صادق وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم اجتماع جزئها وعدم ارتفاعها  
فلا بد ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا  
او لا زوجا وتكذب عن صادقين لا اجتماعها في الصدق كقولنا اما ان يكون لاربعة  
زوجا او مقسمة بمساويين وعن كاذبين لا ارتفاعها كقولنا اما ان يكون الثلثة  
زوجا او منقسمة بمساويين ومما صدق الجمع يصدق عن كاذبين وصادق وكاذب  
لانها التي حكم فيها بعدم اجتماع طرفيها جاز ان يكون طرفاها مرتفعين فيكون تركبها  
عن كاذبين كقولنا اما ان يكون زيد شجاعا او جازا ان يكون احد طرفيها  
واضعا والاخر غير واقع فيكون تركبها عن صادق وكاذب كقولنا اما ان يكون زيد  
انسانا او جوارحا يكذب عن صادقين لا اجتماع جزئها كقولنا اما ان يكون زيد  
انسانا او ناطقا وما بعد الخلق يصدق عن صادقين وصادق وكاذب لا فها  
التي حكم بعدم ارتفاع جزئها جاز اجتماعها في الوجود فيكون تركبها عن صادقين  
كقولنا اما ان يكون زيد لا شجاعا او لا جوارحا ان يكون احدهما واضعا دون  
الآخر فيكون تركبها عن صادق وكاذب كقولنا اما ان يكون زيد لا جوارحا  
انسانا او يكذب عن كاذبين لا ارتفاع جزئها كقولنا اما ان يكون زيد  
لا انسانا او لا ناطقا هذا حكم الموجبات المتصلة والمنفصلة واما سواها  
فهو يصدق عن الاتسام التي تكذب عنها الموجبات ضرورة ان كذب لا يوجب  
يقضي صدق السلب وتكذب عن الاتسام التي يصدق عنها الموجبات لان  
صدق لا يوجب يستدعي كذب السلب لا محالة **قال** وكلية الشرطية **قال**



كما ان القضية الحادثة تنقسم الى محصورة ومعلقة ومخصوصة كذا في الشريعة  
 البهاوي كما ان القضية الحادثة ليست بحسب كونه الموضع او المحل بل باعتبار كونه الحكم كذا  
 كونه الشرطية ليست لاجل ان مقدمها او تابعها كذا فان قولنا كلما كان زيد يكتب  
 يخرج يدك كناية مع ان مقدمها وتابعها شخصيان بل بحسب كونه الحكم بالاصالة  
 والافصال فالشرطية انما تكون كناية اذا كان الثاني لازم للمقدم <sup>المطلقة</sup> <sup>والمعلقة</sup>  
 الترتيبية او معاندا له اي والتمسك بالضرورة في جميع الارزاق وعلى جميع <sup>الامكان</sup>  
 الامكنة الاجتماع مع المقدم وهي الارض والارض التي فصل للمقدم بسلبها فترادف الامور  
 الممكنة الاجتماع مع المقدم فاذا قلنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا او دنا به  
 ان لزوم الحيوانية للانسان ثابت في جميع الارزاق ولستنا نقصر على ذلك  
 القدر بل يزيد مع ذلك ان الترتيبية تنقسم على جميع الاحوال التي يمكن اجتماعها مع  
 وضع استجابة زيد مثل كونه قانما او قاعدا وكذا في الشرطية لانه لو كانا  
 الى مجرد تلك ما لا يتناهي وانما اعتبر في الارض ان يكون ممكنة الاجتماع لانه لو  
 جمع الارض سواء كانت ممكنة الاجتماع او لا يكون لم يصدق شرطية كناية انما  
 في الافصال فلا تنافي في الارض ما لا يلزم معه الثاني لعدم الثاني وعدم لزوم  
 الثاني في المقدم اذا فرض على شئ من هذين الوضعين اسلم عدم الثاني وعدم  
 لزوم الثاني فلا يكون الثاني لازما له بل هذا الوضع والا لكانا المقدم على هذا الوضع  
 مستلزما للقيضين وانما فعل بعض الارض لا يكون الثاني للمقدم فلا  
 ان الثاني لازم للمقدم على جميع الارض وهو مفهوم الكناية على ذلك <sup>المقتضى</sup>  
 واما في الافصال فلا ان الارض معاندا لثاني المقدم معه كعدم <sup>المقتضى</sup>

فان الثاني

فان الثاني على هذا الوضع لازم للمقدم فيكون نقيض الثاني معاندا للمقدم  
 فلو كان المقدم معاندا لثاني على هذا الوضع لزم معاندة الشئ للقيضين وانه  
 مح فعمل بعض الارض لا يعاندا لثاني المقدم فلا يصدق ان الثاني معاندا للمقدم  
 على سائر الارض وانما خسر هذا التفسير بالتمسك بالضرورة بمقتضى الفصل الثاني  
 لان الارض المعقبة في الاتفاقية ليست هي الارض الممكنة الاجتماع مطلقا بل  
 الارض الممكنة اجتماعا بحسب الوصف لا لانه لو كان لم يصدق الاتفاقية الكلية  
 ان ليس بين طرفيها علاقة توجب صدق الثاني على تقدير صدق المقدم  
 فيكون اجتماع عدم الثاني مع المقدم والا لكان بينهما ملازمة والثاني  
 ليس متحققا على تقدير المقدم على هذا البعض فعل بعض الارض الممكنة الاجتماع  
 مع وضع المقدم لا يكون الثاني اصاحا على تقدير المقدم فلا يكون الثاني  
 صادقا على تقدير المقدم على جميع الارض الممكنة الاجتماع مع المقدم فلا  
 يصدق شرطية الاتفاقية فاذا عرفت مفهوم الكناية فكذلك للشرطية المتعلقة  
 والمفصلة ليست بجزئية المقدم والثاني بل بجزئية الزمان والاحوال حتى  
 يكون الحكم بالافصال والافصال في بعض الزمان وعلى بعض الارض المذكور  
 كعدم الثاني كونه اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا فان الحكم بالزمن والاستجابة  
 انما هو على وضع كونه فاعلمنا وقد يكون اما ان يكون الشئ انما هو  
 جمادا فان العناد بينهما انما يكون على وضع كونه من الغضائيات وما يخص  
 الشرطية فبغير بعض الزمان والاحوال كقولنا ان ياتي البعوض فاكرونت والما  
 انما لها بها الزمان والاحوال والجملة الارض والارض في الشرطية







لم يكن انما والثالث من فصلين كقولنا كلما كان داما اما ان يكون هذا  
 العدد زوجا او فرعا داما اما ان يكون منفصلا عتبار بين اوجدهم من الرابع  
 من حلية ومنفصلة كقولنا ان كانت الشمس طالع لوجود النهار فكلما كانت  
 طالع فانه موجود والكاسر عكسه كقولنا كلما كانت الشمس طالع فانه  
 موجود فوجود النهار لان طلوع الشمس والتاوس من حلية ومنفصلة كقولنا ان  
 كان هذا الشيء عددا فاما زوج واما فرد والتابع بالعكس كقولنا كلما كان هذا  
 اما زوجا او فردا كعدد التاوس من منفصلة ومنفصلة كقولنا كلما كانت الشمس  
 طالع فانه موجود فاما اما ان يكون الشمس طالع داما ان لا يكون النهار  
 موجودا التاسع عكس ذلك كقولنا ان كان داما اما ان يكون الشمس طالع  
 داما ان لا يكون النهار موجودا فكلما كانت الشمس طالع فانه موجود امثلة  
 المنفصلات فالاول من حليتين كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا  
 والثاني من فصلين كقولنا اما ان يكون ان كانت الشمس طالع فانه  
 موجود واما ان لا يكون ان كانت الشمس طالع فانه موجود <sup>الثالث</sup>  
 من فصلين كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا واما ان يكون  
 هذا العدد لا زوجا او لا فردا الرابع من حلية ومنفصلة كقولنا ان لا يكون <sup>الشمس</sup>  
 طالع لوجود النهار واما ان يكون كلما كانت الشمس طالع كان النهار موجودا  
 الكاسر من حلية ومنفصلة كقولنا اما ان يكون هذا البر عدد واما ان يكون  
 اما زوجا او فردا السادس من منفصلة ومنفصلة كقولنا اما ان يكون كلما كانت  
 الشمس طالع فانه موجود واما ان يكون الشمس طالع واما ان لا يكون النهار

الفصل الثالث في احكام القضا بالما فرغ من تعريف القضية  
 وانما اشيع في لواحقها واحكامها وابتداء منها بالتناقض لوقفت معرته غير  
 من الاحكام عليه وهو اختلاف قضيتين بالاجاب والسلب بحيث يقتضي لانه  
 صدق احدهما كذب الاخرى كقولنا زيد انسان زيد ليس انسان فانهما  
 مختلفان بالاجاب والسلب اخلافا يقتضي لانه ان يكون احدهما طاعة  
 والاخرى كذبة لا خلاف جدير بعيد لانه قد يكون بين قضيتين وقد يكون  
 بين فردين كالتاوس والارض وقد يكون بين قضية ومفرد فقولنا قضيتان  
 غير قضيتين واختلاف قضيتين اما بالاجاب والسلب واما بغيرها  
 كالخلافا بان يكون احدهما حلية والاخرى شرطية او منفصلة ومنفصلة  
 او معدولة ومعدولة فقولنا بالاجاب والسلب اخرج الاختلاف بغير الاجاب  
 والسلب والاختلاف بالاجاب والسلب قد يكون بحيث يقتضي ان يكون  
 احدهما صادقا والاخرى كاذبة وقد يكون بحيث لا يقتضي ذلك كقولنا زيد  
 شاكر ليس عبقري فانهما قضيتان مختلفتان بالاجاب والسلب لكن خلافا لانه لا يقتضي  
 صدق احدهما وكذب الاخرى بل هما صامتان فصدق بغيره بحيث يقتضي  
 الاختلاف لغير مقتضى الاختلاف المقتضي اما ان يكون مقتضا لانه <sup>جور</sup>  
 داما ان لا يكون بل بواسطة او بخصوص المادة او بواسطة كما في اجاب قضية  
 وسلب لازما المساوي كقولنا زيد انسان وزيد ليس بشاكر فان التناقض  
 بينهما انما يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى اما لان قولنا زيد ليس بشاكر  
 في قوة قولنا زيد ليس انسان واما لان زيد انسان في قوة قولنا



زيد فاطوة <sup>شأن</sup> فافهم الماده فكاف قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الا  
 بحيوان وقولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان كان  
 اخلا فها بالاجاب والسلب يقتضي صدق احدهما كذب الاخرى لا صورته  
 وهي كونها كليتين اجزئيتين بل خصوص الماده والالزم ذلك في كل كليتين  
 اجزئيتين مختلفتين بالاجاب والسلب وليس كذلك فان قولنا كل حيوان  
 انسان ولا شيء من الحيوان باثنان كليتان مختلفتان بالاجاب والسلب ولا اخلا  
 لا يقتضي صدق احدهما كذب الاخرى بل هما كاذبتان وكذلك قولنا بعض  
 الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس با انسان جزئيتان مختلفتان وليس  
 صادقة والاخرى كاذبة بل هما صادقتان بخلاف قولنا بعض الحيوان انسان  
 ولا شيء من الحيوان باثنان فان اخلا فها يقتضي صدقته وصورته ان يكون احدهما  
 صادقة والاخرى كاذبة حتى ان الاختلاف بالاختلاف والسلب بين كل كليتين  
 وجزئيتين يقتضي ذلك **قال** ولا يقتضي التناقض **الاول** القصد بالاختلاف  
 بالاجاب والسلب ما خصوصتان ومخصوصتان لان الحملات لكونها في قوة  
 الجزئيات من المخصوصات ان في الحقيقة فان كانتا عضويتين فالشأن ان  
 يتحقق بينهما الا بعد تحقق ثلثي وجدان فالاول وحدة الموضوع اذ لو اختلف  
 الموضوع فيها لم يتناقض لحيوان صدقها معاً وكذبها كقولنا زيد قائم ثم غروب  
 بقائم الثاني في جهة المحول فانه لا يتناقض عند اختلاف المحول كقولنا زيد  
 قائم زيد ليس بصادق لثلاثة وحدة الشرط لعدم التناقض عند اختلاف  
 الشرط كقولنا الجسم مفرق للبصر اي بشرط كونه اسود الرابع وحدة الكل والجزء

فانه اذا

فانه اذا اختلف لكل والجزء تناقض كقولنا الزنجي اسود اي بعضه الزنجي  
 ليس اسود اي كله الخامس وحدة الزمان فانه لا يتناقض ان اخلفا الزمان كقولنا  
 زيد قائم اي في ليلة زيد ليس بنائم اي في نهار السادس وحدة المكان لعدم التناقض  
 عند اختلاف المكان كقولنا زيد جالس اي في الدار زيد ليس جالس اي في  
 السوق السابع وحدة الاضافة فانه اذا اخلفا الاضافة لم يتحقق التناقض  
 كقولنا زيد باب اي عمرو زيد ليس باب اي بكيو الثامن وحدة القوة والفعل  
 فان النسبة اذا كانت في احدى القصبتين بالفعل وفي الاخرى بالقوة لم يتناقض  
 كقولنا المكنى في الدار مسكر اي بالقوة وليس بمسكر اي بالفعل فانه ثابته  
 شروما ذكرها القدماء فتعقباتا فموردتها المتأخرين الى وحدتين  
 وحدة الموضوع ووحدة المحول فان وحدة الموضوع يتبدع فيها وحدة  
 الشرط ووحدة الجزء والكل اما اندراج وحدة الشرط فلان الموضوع في قولنا  
 الجسم مفرق للبصر هو الجسم لا مطلقا بل بشرط كونه اسود فاختلاف الشرط يستتبع اختلاف  
 الجسم ليس بمفرق للبصر هو الجسم بشرط كونه اسود فاختلاف الشرط يستتبع اختلاف  
 الموضوع فلو اختلفا الموضوع اختلفا الشرط واما اندراج وحدة الجزء والكل فلان الموضوع  
 في قولنا الزنجي ليس بعض الزنجي وفي قولنا الزنجي ليس باسود كل الزنجي وهو اختلفا  
 ووحدة الجزء لا يتبدع فيها الوحدات الباقية اما اندراج وحدة الزمان فلان  
 المحول في قولنا زيد قائم النائم ليللا وفي قولنا زيد ليس بنائم النائم لها  
 فاختلاف الزمان يستدعي اختلاف المحول واما اندراج وحدة المكان فانه  
 والقوة والفعل فعلى ذلك القياس ويردها القاري الى وحدة واحدة وهي



وحدة النسبة المحكية حتى يكثر السلب واردا على النسبة التي ورد عليها الإيجاب  
وعند ذلك يتحقق الشاخص جزواً وأما كانت مردودة إلى تلك الوحدة لأنه  
إذا اختلف شي من الأمور الثمانية اختلف النسبة ضرورة أن نسبة المجموع  
إلى أحد الأجزاء مغايرة لنسبة إلى الآخر ونسبة أحد الأجزاء إلى باقي  
النسبة الآخر له ونسبة أحد الأجزاء إلى الآخر غير مغايرة لنفسه  
بشرط آخر على هذا في العقد الكل وإن كانت القضيةان محصورتين فلا بد  
مع ذلك أي مع اتحادهما في الأمور الثمانية من اختلافها في الكراهية الكلية  
والجذبية فإنها لو كانتا كليتين وجذبيتين لم يتناقضا لجواز كذب الطرفين  
وصدق الجزئيتين في مادة يكون الموضوع فيها أعم كقولنا كل حيوان إنسان  
ولا شيء من الحيوان إنسان فإنها كاذبتان وكقولنا بعض الحيوان إنسان  
وبعض الحيوان ليس بإنسان فإنها صادقتان فالت الجزئيتان إنما تصح  
اختلاف الموضوع لا اتحاد الكمية فإن بعض المحكوم عليه بالانسانية  
غير البعض المحكوم أنما هو إلى مفهوم القضية ولما لوحنا مفهوم الجزئيتين  
الإيجاب لبعض الأفراد والسلب عن بعض لم يتناقضا وأما تعيين الموضوع  
فأمر خارج عن المفهوم فإن قلت ليس بغير حدة الموضوع فالجواب إلى  
اعتبار شرط آخر في المحصورات قلت المراد بالموضوع الموضوع في الذكر كاذب  
الموضوع والآخر كمن بين الكلية والجزئية تناقض فإن ذات الموضوع في  
الكلية جميع الأفراد وفي الجزئية بعضها وهذا كله إذا لم يكن الضميمة  
مستحيين أما إذا كانتا مستحيين فلا بد مع ذلك الشروط من شرط آخر في

عليه سلباً  
فإنه  
جميع الأحكام

الكلية في المحصورات والمحصورات وهو الاختلاف في الجهة لأنها لو  
في الجهة لم يتناقضا لكذب الطرفين وقاعدة الامكان كقولنا كل إنسان  
كاتب بالضر وليس كل إنسان كاتباً بالضر فإنها بكذبتان لأن الإيجاب الكاذب  
لشي من الأفراد الإنسان ليس بضروري ولا سلبها عنه وصدق المكتبتين  
بهما كقولنا كل إنسان كاتب بالامكان وليس كل إنسان كاتباً بالامكان  
فقد بان أن اختلاف الجهة لا بد منه في الموضوعات **قال** فخصص الضرورية  
**قول** اعلم أولاً أن بعض كل شيء فيه وهذا القدر كاف في أخذ النقيض  
قضية حتى أن كل قضية تكون نقيضها رفع تلك القضية فإذا قلنا كل إنسان حيوان  
بالضر فنقيضها الله ليس كذلك وكذلك في جميع القضايا لكن إذا رفع القضية فربما  
يكون نفس نقيضها قضية لها مفهوم محصل عند العقل من القضايا المعبرة وربما لم  
يكن نقيضها قضية لها مفهوم محصل عند العقل من القضايا بابل يكون نقيضها لارم  
مساو له مفهوم محصل عند العقل فاحذر ذلك اللازم وأطلق اسم النقيض  
عليه فهو حاصل النقيض بقضايا مفهومات محصلة عند العقل وإنما  
تلك المفهومات ولم يكتف بالعدد الإجمالي في أخذ النقيض لسهولة استعمالها  
في الأحكام فالمراد بالنقيض في هذا الفصل أحد الأمرين أما نفس النقيض أو كان  
المساو أو زاد أو نقص ذلك فنقول نقيض الضرورية المطلقة المكسرة العامة  
لأنها لا مكان العام هو سلب الضرورية عن الجانب الخالف وسلبها في ذلك الجانب  
بإيجابها فأن ضرورية الإيجاب نقيضها سلب ضرورية الإيجاب وسلب ضرورية  
الإيجاب بعينه إمكان عام سالب وضرورية السلب نقيضها سلب ضرورية



السلب وهو بعينه امكان عام موجب وكذا امكان لايجاب نقيضه  
 سلبا مكنه الايجابى سلب سلب ضرورة السلب الذى هو بعينه ضرورة  
 السلب وامكان السلب نقيضه سلبا مكنه استلزامى سلب ضرورة  
 الايجاب الذى هو بعينه ضرورة الايجاب ونقيض الدائمة المطلقة العامة  
 لان السلب فى كل الاوقات بنافيه الايجاب فى البعض والعكس اى الايجاب  
 فى كل الاوقات بنافيه السلب فى البعض وانما قال بنافيه بخلاف ما قال  
 فى الفروية لان الاطلاق لا ينافى عدم السلب بل يلزم نقيضه  
 فان دوام السلب نقيضه رفع دوام السلب ويلزمه الاطلاق الايجابى  
 اذ لم يكن المحول دائم السلب لكان اما دائما الايجاب او ثابتا فى بعض الاوقات  
 دون البعض وانما كان يعمم الاطلاق الايجاب وكذا ذلك دوام الايجاب فاما  
 ارفع دوام الايجاب فاما ان يدوم السلب ويختص السلب فى بعض الاوقات  
 دون بعض وعلى كلا التقديرين فالسلب لازم جزا وهكذا البيان فى  
 نقيض المطلقة العامة الدائمة فانما اذا لم يكن الايجاب فى الجملة يلزم السلب دائما  
 واذا لم يكن السلب فى الجملة يلزم الايجاب دائما ونقيض الشرط العامة  
 المكنة وهو الحكم فيها بسلب الفروية بحسب الوصف عن الجواب الخالف كقولنا  
 كل من به ذات الحب يمكن ان يعمل فى بعض اوقات كونه مجبوا وذلك لان  
 نسبتها الى الشرط العامة نسبت المكنة العامة الى الفروية المطلقة مكنه ان  
 الفروية بحسب الذات بناقض سلب الفروية بحسب الذات كذلك اتم بحسب الوصف  
 بناقض سلب الفروية بحسب الوصف ونقيض العزيمة العامة الجنية المطلقة

وهو الذى حكم فيها بالثبوت او السلب بالفعل فى بعض اوقات وصفا لموضع  
 ومثلها ما تم من قولنا كل من به ذات الحب يعمل بالفعل فى بعض اوقات  
 كونه مجبوا ونسبتها الى العزيمة العامة نسبة المطلقة الى الدائمة مكنه ان الدوام  
 بحسب الذات بنا فى الاطلاق بحسبه كذلك الدوام بحسب الوصف بنا فى الاطلاق  
 بحسبه **قال** واما المركبات **الحق اول** القضية المركبة عبارة عن مجموع قضيتين  
 مختلفتين بالايجاب والسلب فنقيضها رفع ذلك المجموع لكن رفع المجموع انما يكون  
 برفع احد جزئيه لا على التبيين فان جزئيه اذا تحققت تحققت المجموع ورفع احد  
 الجزئين هو احد نقيض الجزئين لا على التبيين فيكون لازما مناديا لنقيض  
 المركبة وهو المفهوم المدعى بين نقيض الجزئين لا احدا النقيضين مفهوما  
 مدعى بينهما وبقا اما هذا النقيض واما ذاك وبالحقيقة هو منفصلة مانعة  
 المحل مركبة من نقيض الجزئين فيكون طريقا لرفع نقيض مركبة ان يخلل بينهما  
 ويؤخذ لكل منها نقيض مركبة منفصلة مانعة للمؤمن النقيضين ففى سائر  
 نقيضها لانه متى صدق الاصل كذب المنفصلة لانه متى صدق الاصل جراه  
 ومتى صدق الجزان كذب نقيضاها فيكون المنفصلة المانعة المحل كذب  
 جزئيهام متى كذب الاصل صدقت المنفصلة لانه متى كذب الاصل كذب  
 جزاه ومتى كذب الجزان صدقت نقيضاها فلا بد ان يكذب احد جزئيه  
 فنقيضه ينفصل والمنفصلة احد جزئيهام وذلك اى اخذ نقيض المركبات  
 على غير الاعادة جها بقول المركبات ونفا بغير الشايط فانك اذا تحققت  
 الوجود بقر الاطلاق مركبة من مطلقين عامتين او اباها موافقة للاصل



واخرها انما لغة الله في الكيف وتعمقت ان نقدر المطلقة العامة الموافقة  
 الدائمة الخالصة ونقصر المطلقة الخاصة الدائمة الموافقة على ان نقصر  
 الدائمة اما الدوام الخالص والدوام الموافق فاما اذا قلنا كل انسان  
 ضاحك بالفعل لا دائما يكون نقضه انه ليس كذلك بل اما ليس ببعض الانسان  
 ضاحكا دائما او بعض الانسان ضاحكا دائما فنقولنا ليس كذلك وهو رفع  
 المجموع نقضه الصريح وقولنا بل اما او او المتفصلة المساوية للنقض على  
 هذا القياس في سائر المركبات **قال** وان كانت جزئية **قوله** اما  
 كان حكم المركبات الكلية واما المركبات الجزئية فلا يكفي في نقضها ما  
 ذكرناه من المفهوم المرددين نقض الجزئين لجواز كذب المركبة الجزئية  
 مع كذب المفهوم المردد فان من الجائز ان يكون المحول ثابتا دائما لبعض  
 الموضوع مسلوبا دائما عن الافراد الباقية فيكذب الجزئية الدائمة لا  
 مفهومها ان بعض افراد الموضوع يكون بحيث يثبت له المحول ناره في سلبه  
 اخرى ولا فرد من افراد الموضوع في تلك المادة كذلك وبكذلك يفي كل  
 واحد من نقض جزئها اي الكليتين اما الكلية الموجبة فللدوام سلب  
 عن بعض الافراد واما الكلية السالبة فللدوام ليجاب المحول على بعض الافراد  
 كقولنا بعض الجيم حيوان لا دائما فاما الجواز ثبات بعض افراد الجيم دائما  
 مسلوب عن افراد الباقية دائما فذلك الجزئية كاذبة مع كذب قولنا  
 كل جيم حيوان ولا يفي من الجيم حيوان دائما بل الخي ونقضها ان  
 يرددين نقض الجزئين لكل واحد واحد لا دائما اذا قلنا بعض ج

لا دائما

لا دائما كان معناه ان بعض ج بحيث يثبت له ب وقت ولا يثبت له  
 ب وقت اخر فنقضه انه ليس كذلك واذا لم يكن بعضا فارجح بحيث يكون  
 ب في وقت ولا يكون ب في وقت اخر فيكون كل واحد من ارجح اما ب  
 دائما او ليس ب دائما وهو التردد بين نقض الجزئين لكل واحد واحد  
 اي كل واحد واحد لا يخلو عن نقضها يقال في تلك المادة كل جيم اما  
 دائما او ليس جيم دائما وثبت على ثلثة مفهومات لان كل واحد من افراد  
 الموضوع اما ان يثبت له المحول دائما او لا يثبت ولا يخ اما ان يكون مسلوبا  
 عن كل واحد دائما او مسلوبا عن البعض دائما ثابتا للبعض دائما فارجح  
 الثاني فمثلا على مفهومين فلتركت متفصلة مانعة الخلق من هذه  
 المفهومات الثلث كانت مساوية ايضا لنقضها بطريق ثان في  
 اخذنا نقض فان قلت كما ان المركبة الكلية عبارة عن مجموع قضيتين <sup>بذلك</sup>  
 المامة الجزئية ورفع المجموع انما هو رفع احد الجزئين او احد نقض  
 الذي هو المفهوم المردد كما ان يكفي في نقض الكلية فليكن في نقض  
 الجزئية والا فالف في نقول مفهوم الكليتين المختلفتين بالاجاب <sup>والسلب</sup>  
 فاما نقضها يكون احد نقضها مساويا لنقضها واما مفهوم الجزئية  
 فهو ليس مفهوم الجزئيتين المختلفتين اجابا وسلبا لان موضوع الاجاب  
 في المركبة بعينه موضوع السلب وموضوع الموجبة الجزئية لا يجاب  
 يكون موضوع الجزئية السالبة لجواز تغيرها بل مفهوم الجزئيتين لم  
 من مفهوم الجزئية لانه في صد في الجزئيتين المختلفتين بالاجاب والسلب



مع اتحاد الموضوع صدق الجزئين المتعلقين به وهذا العكس فيكون احد  
نقيضها الاخر من نقيض المفهوم الجزئية لان نقيض الاعم اخص من نقيض  
الاخص فلا يكون مساويا لنقيضها ولهذا جاز اجتماع المركبة الجزئية مع الكلمتين  
الكذب فان احدى الكلمتين لما كانت اخص من نقيض المركبة الجزئية  
والاخرى يجوز ان يكذب بدون الاعم فتبا يصدق نقيض المركبة الجزئية  
ولا يصدق احدى الكلمتين وحججهما على الكذب كما في المثال المتقدم  
فان قولنا بعض الجسم حيوان لا دائما كاذب فيصدق نقيضه مع كذب  
احدى الكلمتين الاخر من نقيضه **قال** واما الشرطية **الاول** اما  
الشرطيات فنقيض الكلية فيها الجزئية لها في الكيف الموافقة في  
الجنس اي في الاتصال والافتصال وانوع اي في اللزوم والعناد والافتقار  
وبالعكس فنقيض اللزومية الموجبة الكلية السالبة اللزومية الجزئية  
والعنادية الكلية العنادية الجزئية والاتفاقية الكلية الاتفاقية  
الجزئية وهكذا في بواقي الشرطيات فاذا قلنا كلما كان اب في د لزمه  
كان نقيضه ليس كلما كان اب في د لزمه واذا قلنا دائما اما ان  
يكون اب اوج وحقبة فنقيضه ليس دائما اما ان يكون اب اوج  
وحقبة وعلى هذا القياس **قال** البحث الثاني في العكس المستوي  
**الاول** من احكام القضا بالعكس المستوي وهو عبارة عن جعل  
الاول من القضية ثانيا والجزء الثاني في اول مع البقاء الصدق والكيف  
بالحال كما اذا اردنا عكس قولنا كل انسان حيوان بدلنا جزئية قلنا

بعض الحيوان

بعض الحيوان انسان وعكس قولنا الاشئ من الحيوان انسان قلنا الاشئ الانشئ  
بجزءها المراد بالجزء الاول والثاني الجزان في الذكر لا في الحقيقة فان الجز الاول  
والثاني من القضية في الحقيقة هو ان الموضوع ووصف المحمول والعكس  
اي ان الموضوع محمول ووصف المحمول موضوعا بل موضوع العكس هو  
ان المحمول في الاصل ومحموله وصف الموضوع فالتبديل ليس الا في الجزئين  
في الذكوري في الوصف العناني ووصف المحمول لا في الجزئين الحقيقة لا يقال  
نعمل هذا بل نزم ان يكون للمفصلة عكس لان جزئيهما متغيران في الذكر والوضع  
وان لم يتغيرا بحسب الطبع فاذ بدل احدهما بالآخر يكون عكسا لصدق النقيض  
عليه لكنهم يزعمون بانها لا عكس لها لان قول لا نفي ان المفصلة لا عكس لها  
لان المفهوم من قولنا اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا الحكم  
على زوجية العدد بمعاندة الفردية ومن قولنا اما ان يكون العدد فردا  
او زوجا الحكم على فردية العدد بمعاندة الزوجية ولا شك ان المفهوم من  
معاندة هذا لذاك غير المفهوم من معاندة ذاك لهذا فيكون للمفصلة عكس  
مغاير لها في المفهوم الا انه لما لم يكن فيه فائدة لم يعتبره وكانهم ما  
عنوا بقولهم لا عكس للمفصلات الا ذلك وانما قال جعل الجز الاول من  
القضية ثانيا لا لتبديل الموضوع بالمحمول كما ذكره بعضهم لبطلان عكس الحقيقة  
والشرطيات وليس المراد ببقاء الصدق في الاصل والعكس يكونان خارجين  
في الواقع بل المراد ان الاصل يكون بحيث لو فرض صدق بلزم صدق العكس وانما  
اكثر اللزوم في الصدق لان العكس لازم من لوازم القضية ويستعمل صدق اللزوم



بدون صدق اللازم ولم يعتبر بقية الكذب ولم يلزم من كذب الملازم كذا  
 اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق كسبه وهو قولنا  
 بعض الانسان حيوان والمراد ببقاء الكذب ان الاصل لو كان موجبا كذا  
 العكس يفر موجبا وان كان سائبا فاسا لبا وانما وقع الاصطلاح عليه  
 لانهم تتبعوا القضايا فلم يجدوها في الاكثر بعد التبدل صادقة لافقة  
 الاموافقة لها في الكذب **قال** واما السوال **الاول** قد مرنا العادة  
 بتقدم العكس السوال لان منها ما ينكسر كلية والكل وان كان سلبا  
 اشرف من الجزا وان كان ايجابا لانه اصدق في العموم واضبط في السوال  
 اما كلية واما جزئية فان كانت كلية فصيح منها وهي الوقتيان والوجه  
 والمكان والمطلقة العامة لا ينكسر لان اختصاصها وهي الوقتية لا تنكسر  
 ومعنى ينكسر الايم اما ان الوقتية لا ينكسر لصدقي قولنا لا شئ من القمر  
 ينكسر بالشمس وقت التبع لا وانما مع كذب قولنا بعض المنخفض ليس بمرتفع <sup>مكان</sup>  
 العام الذي هو اعم المجاهات لان كل منخفض فهو قمر بالشمس واما ان الله اذا لم ينكسر  
 الاخص لا ينكسر الايم فلا يلزم لو انكسر الايم لا ينكسر الايم لان العكس لازم  
 الايم والاعم لازم الاخص لازم اللازم لازم واعلم ان معنى انعكاس القضية  
 انه يلزمها العكس لزمها كلها فلا يتبين صدق العكس معها في مادة واحدة  
 بل يحتاج اليها ان ينطبق على جميع المواد ومعنى عدم انعكاسها انه ليس  
 يلزمها العكس لزمها كلها فتصح ذلك بالخلف في مادة واحدة فان لم يلزمها لزمها  
 كلها لم يخلف في شيء من المواد فلذا اكتفى في بيان عدم الانعكاس بمادة واحدة

دور الانعكاس قول

دور الانعكاس **قال** واما الفرقية **الاول** من السوال الكلية لغيره  
 المطلقة والدائمة المطلقة تنكسر سائبة دائمة كلية لانه اذا صدق  
 بالشمس او داما لا شئ من ج ب وجبان يصدق داما لا شئ من ج ب  
 والا فيصدق نقيضه وهو بعض ج ب بالاطلاق وينضم الى الاصل  
 هكذا بعض ج ب بالاطلاق ولا شئ من ج ب بالشمس او داما لا شئ من ج ب  
 ب ليس ب بالشمس في الفرقية وبالشمس في الدائمة وهو مخ وهذا  
 الحال ليس يلزم من تركيب المقدمتين لصحة ولا من الاصل لانه  
 مفروض الصدق فتعين ان يكون لادما من نقيض العكس فيكون محالا  
 فيكون العكس حقا لا يقال لانهم كذب قولنا بعض ب ليس ب لحيوان  
 ان يكون الموضوع معدوما فيصدق عليه عن نفسه لا نأقول صدق  
 السائبة اما لعدم موضوعها او لوجوده مع عدم المحول لكن الاول  
 هما صنف لوجود بعض ج ب حيث فرض صدق نقيض العكس <sup>صدق</sup>  
 ذلك السلب لم يكن الالعدم المحول وهو مخ ومن الناس من ذهب الى  
 انعكاس السائبة الفرقية كفسادها وهو فاسد لجواز امكان صفة  
 النوعين ثبت لاحدهما بالفعل دون الاخر فيكون النوع الاخر مسلوبا  
 عماله تلك الصفة بالفعل بالشمس مع امكان ثبوت الصفة له فلا يصدق  
 سلبها عنه بالشمس كات مركوب زيد يكون ممكنا للفرس والجار ثابتا  
 للفرس دون الجار فيصدق لا شئ من مركوب زيد جار بالشمس ولا  
 يصدق لا شئ من الجار بمركوب زيد بالشمس لصدق بعض الجار بمركوب زيد



بالامكان **قال** واما الشرطية والعرفية العامة **القول** النسبية  
 الشرطية والعرفية العامة ان تعكسا ن عرفة عامة كلية لانه هو صدق بال  
 اوداما لا شئ من ج ب مادام ج صادق واما لا شئ من ب ج مادام ب  
 والا بنقض ج حين هو ب لانه نقضه ونقضه مع الاصل بان يقول بعض  
 ب ج حين هو ب وبالف اوداما لا شئ من ب ج مادام ج بفتح بعض ب ليس  
 حين هو ب وهو ج وهو شئ من بعض العكس لعكس حق ومنهم من زعم ان  
 الشرطية العامة تنعكس كقضاها وهو ب لان الشرطية هي التي اوصف المصنع  
 فيها دخل في الشرطية على ما سبق فيكون مفهوم النسبية للشرطية من ان  
 الغير للجميع وصف الموضوع وزاد في مفهوم عكسها فان كانت وصف الموضوع للجميع  
 وصف المحلول وزاد في البينان الاول لا يسلم في الثاني واما الشرطية و  
 العرفية الخاصة فتعكسا ن عرفة عامة مقيدة بالادام والبعث لانها  
 صدق بالتم اوداما لا شئ من ج ب مادام ج لا داما فلصدق بالما لا شئ من ب  
 ج مادام لا داما في البعض اي بعض ج بالفعل لان الادام في البعض بالكلية  
 مطلقة عامة كلية على ما عرفت واذا صدق بالبعث يكون مطلقة عامة جزئية  
 اما صدق العرفية العامة وهي لا شئ من ب ج مادام ب فلا نه لازمة للعامة  
 ولازم العام لان الحاضر اما صدق الادام في البعض فلا نه لو لم يصدق  
 ببعض ج بالفعل لصدق لا شئ من ب ج واما وينعكس لا شئ من ج ب  
 واما قد كان الادام الاصل كلي ج ب بالفعل هف واما لا تعكسا ن  
 العرفية العامة المقيدة بالادام في لكل لانه يصدق لا شئ من الكل

جاني

بساكن الا صاع مادام كاتب لا داما وينكذب لا شئ من الساكن بكتاب مادام  
 ساكنا لا داما لكذب الادام وهو كل ساكن كاتب بالاطلاق لصدق بعض  
 الساكن ليس بكتاب واما لان من الساكن ما هو ساكن واما لا داما **قال** وان  
 كانت جزئية **القول** قد عرفت ان السوال تكلمه مع منها لا تنعكس و  
 منها تنعكس في السوال الجزئية لانعكس الشرطية والعرفية الخاصة فانها  
 تعكسا ن عرفة خاصة لانه اذا صدق بالتم اوداما ليس بعض ج ب مادام  
 ج لا داما صدق بالما ليس بعض ج ب مادام ب لا داما لاننا نقضه في البعض  
 الذي هو ج وليس ب مادام ج لا داما فصح وهو طوب بحكم الادام و  
 ليس ج مادام ب والا لكان ج في بعض اوقات فيكون ب في بعض اوقات  
 ج لان الوصفين اذا تقارنا على ذات ثبت كل منها وقتا اخر وقد كان  
 ليس ب مادام ج هف واذا صدق ج وب على متاجبه اي هو كان ج ك  
 ب وقتي كان ب لم يكن ج صدق بعض ب ليس ج مادام ب لا داما فانه لما  
 صدق على ب وليس ج مادام ب صدق بعض ب ليس ج مادام ب وهو الحق  
 الاول من العكس ولما صدق عليه انه ج صدق بعض ج ب بالفعل وهو الادام  
 العكس يصدق العكس جزئية متاداما السوال الجزئية الباقية فلا تنعكس لانها  
 اما السوال الاربع التي هي الدائمات والعامة واما السوال السبع  
 والاربع الفردية والخاصة والوقفية وثبوتها لا تنعكس اما الفردية  
 فلصدق بعض الحيوان ليس بانسان بالتم مع كذب بعض الانسان ليس حيوانا  
 بالامكان اذ كل انسان حيوان بالتم واما الوقفية فلصدق بعض القمر ليس







فانه يعم الجميع الثاني طريق العكس وهو ان نعكس نقض العكس ليجعل ما بيننا  
 الاصل فلما بينه فمات سبق على الطريقين الاولين حاول التنبه على هذا الطريق  
 ايضاً تلك ان نعكس نقض العكس في الموجبات ليمدق نقض الاصل او <sup>نقضه</sup>  
 فان الاصل اذا كان كلياً ونقض عكسه سلب كل انعكس النقض كقوله في  
 الكل كلياً وهو اخص من نقض الاصل وان كان جزئياً فان كان مطلقاً عامة  
 انعكس نقض عكسها الى ما بينا نقضها لان نقض عكسها سلبية كلية دائمة وهي  
 تنعكس كقوله الى نقضها وان كان احدى القضا بالباقية انعكس نقض  
 عكسها الى ما هو اخص من نقضها اما في الدائمين والعامتين والخاصتين  
 فلا نقض عكسها عكسها في عامة وهي تنعكس الى العكس العامة التي <sup>اخص</sup>  
 من نقضها واما في الوقتيتين والوجوديتين فلا نقض عكسها سلبية  
 دائمة وعكسها اخص من نقضها مثلاً اذا صدق بعض ج ب بالاطلاق  
 بعض ج ب بالاطلاق والا فلا شئ من ج ب دائماً وبعكس الى لا شئ من ج ب  
 دائماً وهو نقض بعض ج ب بالاطلاق فيلزم اجتماع التقيضين واذا صدق  
 بعض ج ب باللق بعض ج ب حين هو ب والا فلا شئ من ج ب مادام ج  
 فلا شئ من ج ب مادام ج وهو اخص من نقض بعض ج ب باللق اخص لنا  
 لا شئ من ج ب بالامكان وعلى هذا القياس وان اخص هذا الطريق بالموجبات كما  
 بيان انعكاس السوالب به موقوف على عكس الموجبات كما توقف بيان انعكاسها  
 على عكس السوالب فلما عدها امكنه ان يبين به عكس الموجبات بخلاف  
 السوالب قال واما المفككتان **اول** قد لا تظن في عكس انعكاس

الممكن

الممكن بمكة عامة واستدلوا عليه بوجوه احدها الخلف فانه اذا  
 صدق بعض ج ب بالامكان صدق بعض ج ب بالامكان والا فلا شئ  
 من ج ب باللق ونقضه مع الاصل ونقول بعض ج ب بالامكان ولا شئ من  
 ج ب باللق يفتح بعض ج ب ليس ج باللق وانه ج وثانيها الا فرض هو  
 ان نفرض ان ج وب قد ب بالامكان ورج فبعض ج ب بالامكان  
 وهو اللزم وثانيها طريق العكس فانه لو كذب بعض ج ب بالامكان لصدق  
 لا شئ من ج ب باللق وبعكس الى لا شئ من ج ب باللق وقد كان بعض  
 ج ب بالامكان فيجتمع التقيضان وهذا الدليل لا يتم اما الاولان  
 فلو فقهنا على انتاج الصغرى الممكنة في الشكل الاول والثالث وسنرى  
 انها عقيمة واما الثالث فلو فقهنا على انعكاس سلبية كقوله وقد  
 بين انها لا تنعكس لا دائمة فلما لم يتم هذه الدلائل ولم يظفر المص بدليل  
 يدل على انعكاسه ولا على عدمه توقف فيه واعلم اننا ان اعتبرنا الموضوع  
 بالفعل على ما هو مذهب الشيخ فمعدم انعكاس الممكنة لان مفهوم الاصل  
 ان ما هو ج بالفعل ب بالامكان ومفهوم العكس انما هو ب بالفعل ج  
 بالامكان ويجوز ان يكون ب بالامكان لا يخرج من القوة الى الفعل اصلاً  
 فلا يصدق العكس ما يستدركه المثال المذكور في السالبة الضرورية فانه  
 يصدق كل حار مركب زبد بالامكان ويكذب بعض ما هو مركب زبد  
 بالفعل حار بالامكان لان كل ما هو مركب زبد بالفعل فليس باللق ولا  
 شئ من الفرس حار باللق فلا شئ هو مركب زبد بالفعل حار باللق







الملازم والاعجاز لبقاء الملازم وهو ما جدم الملازمة  
 والوجبة الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا قد يكون اذا كان لا يخرجونا كان لا انسانا  
 وكذب قولنا قد يكون اذا كان انسانا لم يكن جونا والتساويان تنعكسان الى  
 سادس جزئية لانه اذا صدق لغير الشيء او قد لا يكون اذا كان اب في وقت  
 لا يكون اذا لم يكن ج ولم يكن اب والا فكلما لم يكن ج ولم يكن اب وينعكس الى  
 قولنا كلما كان اب كان ج و قد كان لغير الشيء او قد لا يكون اذا كان اب  
 في وقت دهم وقال المتأخرون لانهم انزلوا لصدق العكس بعيد بعضا ليس ج  
 غاية ما في الباب انه يلزم صدق قولنا ليس بعضا ليس ج لكنه لا يلزم  
 منه صدق بعضا ليس ج لان السالبة المعدولة اعم من الوجبة المحصلة  
 صدق لاعم لا يستلزم صدق الاخص فلا استلزام تلك الطريقة غير التعريف الى  
 وفيه المقدم وهو جعل الجزء الاول من القضية نفيا للثاني والثاني من القول  
 مع مخالفة الاصل في الكيف وهو ان صدق الصدق والمراء من القضية ههنا في  
 جعل هذا البديل بخلاف القضية المذكورة في تعريف العكس المستوي فانها  
 الاصل يعني باخذ جزئ الثاني من الاصل وجعل الجزء الاول نفيا له وناخذ الجزء  
 الاول من الاصل وجعل الجزء الثاني عينية فاذا حاولنا وعكس قولنا كل انسان  
 حيوان اخذنا الحيوان وجعلنا الجزء الاول نفيا لحيوان واخذنا انسانا  
 وجعلنا الجزء الثاني عينية بفصل الاشياء ليس حيوانا با انسان وهي القضية  
 المطلوبة من العكس ولا يخرج ان قوله جعل تعريف الجزء الثاني من الاصل ولا يخرج  
 الجزء الاول فانها مع المخالفة في الكيف **قال** **واما الموجبات** **اقول** على وجهين

على وجهين

حكم الموجبات في عكس تبغير حكم السالب في العكس المستوي بدون العكس في الموجبات  
 ان كانت كلية فبمعناها التي لا تنعكس والى باللعكس المستوي لا تنعكس لان الوجبة  
 اخضا وهي لا تنعكس لصدق قولنا بالعم كل فيقول ليس تنخفف وقتا ليس لادنا  
 مع كذب عكسه وهو ليس بعكس المنخفف بقوله لا مكان العام لما عرفت ان كل منخفف  
 بالعم واذا لم تنعكس الوجبة لنعكس شي من التبغير لان عدم انعكاس المنخفف يستلزم  
 عدم انعكاس لاعم لما عرفت من الوجبة والعمومية والعمومية تنعكسان دائمة كلية لانه اذا  
 صدق بالعم اردنا ما كل ج دائما لاشي ما ليس ج والاضيق ما ليس ج  
 بالفعل ونضيقه الى الاصل ونقول بعض ما ليس ج بالفعل وبالعم اردنا ما كل ج ب  
 يلزم ما ليس ج فوجب بالعم ان كان الاصل ضروريا اردنا ان كان دائما وانه مع  
 الضرورية لا تنعكس كقضاياها لانه يصدق في المثال المذكور بالعم كل مركوب زيد  
 فوسمع كذب لاشي ما ليس بغير مركوب زيد بالعم لصدق قولنا بعض ما ليس بغير  
 مركوب زيد بالامكان العام وهو الجوار والمشرط والعمومية العاشران تنعكسان  
 وفيه عامة كلية لانه اذا قلنا بالعم او كما دائما كل ج ب مادام ج دائما لاشي ما ليس  
 ج دائما ليس ج والاضيق ما ليس ج هو جين ليس ب ونقيم الى الاصل هكذا يصير  
 ب ج حين هو ليس ب وبالعم او دائما كل ج ب مادام ج ب فببعض ما ليس ب حين  
 هو ليس ب وانما تخطف والمشرط والعمومية العاشران تنعكسان وفيه عامة لادنا  
 في البعض فاذا صدق بالعم او دائما كل ج ب مادام ج لادنا دائما لاشي ما ليس ج  
 مادام ليس ج لادنا في البعض لصدق قولنا لاشي ما ليس ج مادام ليس ب فلازم  
 لازم للعامةين ولازم العام لازم المتأخر لاما الكلازم فالبعض ليعبر ما ليس ج



بالاطلاق العام فلا نه لولا صدق لا شيء ما لم يصدق دائما فتعكس المعنى لا  
من ج ليس ب دائما وقد كان لا دوام الاصل لا شيء من ج ب بالفعل المستلزم لنا  
كل ج فهو ليس ب بالفعل لا استمرار التسمية البسيطة المرجية المعدلة عند  
وجود الموضوع الذي هو محققها بسبب ايجابها بالاصل لكن كل ج هو ليس ب  
بالفعل عا دق اصدق من غيره فيكون لا شيء من ج ليس ب دائما فيكون لا شيء  
في البصر **قال** فان كانت ج حقيقة **اولا** الخاتمان من الموجبات الخ  
تتبعان عريضة خاصة لانها اصدق بالعم او دائما بعض ج ب ما دام ج لا  
بعض ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب لا دائما لاننا نقر في ان الموضوع قد  
ب بالفعل يحكم لا دوام الاصل ود ليس ج ما دام ليس ب والا لكان ج في بعض  
او ثبات كونه ليس ب في بعض اوقات كونه ج وكان ب في جميع اوقات  
كونه ج فف وج بالفعل وهو خاطا اصادق على ذاته ليس ب وانه ليس ب  
ما دام ليس ب فبعض ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب وهو الجزء الاول من العكس  
صدق عليه انه ج بالفعل فبعض ما ليس ب ج بالفعل وهو مفهوم اللادوام  
العكس عليه وهو المطلق واما الموجبات الجزئية الباقية فلا تتعكس لان الوقيعة  
احصل لتبع والفرديته اخف من اربع التي هي الداعمان والعامان وهما  
اما الفرديته فليصدق قولنا بالعم بعض الحيوان هو ليس ب انسان بدو عكسه هو  
بعض الانسان ليس ب حيوان بالامكان العام لصدق كل انسان حيوان بالعم واما الو  
فلا نه يصدق بعض المهر هو ليس ب مخفف بالتوقيت مع كذب بعض المخفف ليس  
بقر بالامكان لان كل مخفف قر بالعم وهو لا يتعكس لانه تعكس شي من الموجبات الجزئية

للاعرف

لمعرفت مراد **قال** واذا كسب **اولا** اما التوابع فكلمة كانت او غير ثابتة  
لا تتعكس كلمة لاحتمال ان يكون بعض المحمول من الموضوع وامتناع الجواب لا  
كل من الامم كقولنا لا شيء من الانسان يجرى فالسبحان من الانسان فامتنع ان  
الكل ليس ب انسان فتعكس الخاتمان في جنية مطلقة لانها اذا صدق بالعم  
او دائما لا شيء من ج ب ا ليس بعضه ب ما دام ج لا دائما بل يصدق بعض ما ليس ب  
ج حين هو ليس ب لان ذات الموضوع موجود للكل لا للادوام عليه فلفرضه  
قد ليس ب وهو مفهوم جز الاول وج في بعض اوقات كونه ليس ب لانه كان  
ليس ب في جميع اوقات ج واذا صدق على ذاته ليس ب وانه ج في بعض اوقات  
كونه ليس ب فبعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب وهو المسمى هذا هو ما في  
والتوابع انها تتعكس لاجنية لاداعة اما الجنية فلما ذكرنا اما اللادوام  
فلا نه يصدق على انه ليس ج بالفعل الا لكان ج دائما فيكون ليس ب دائما للادوام  
سلبا لبا بدو النجم وقد كان لا دائما هف واذا صدق على انه ليس ب وانه ليس ب  
ج بالفعل صدق بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل وهو مفهوم اللادوام واما  
الوقتية والوجودية فان تتعكس مطلقا عامة لانها اذا صدق لا شيء من ج ب  
ا ليس بعضه ب باحدى الجهات وجبان يصدق بعض ما ليس ب ج بالامكان لانها  
تقرض ذات الموضوع قد ليس ب وهو مفهوم الجزء الاول وج بالفعل يحكم اللادوام  
بعض ما ليس ب ج بالاطلاق وهو المطلق واما لم يتعد قيد اللادوام واللافرقة الى  
بجزان يكون ج لدمرد بالاصدق ليس ج بالامكان كقولنا بعض  
ليس ب بالاطلاق مع كذب بعض الكليات لا بالعم لان كل كليات انسان بالعم **قال**







ذلك المقدم فيحتاج اجتماع العنصرين فلا يكون بينهما منع للمجموع وكذلك اذا اختلفت  
 بين امرين فلو لم يجب ثبوت عين لاخر على تقدم ثبوت الاولى لكان ثبوت نقيض الاخر على  
 ذلك المقدم فيحتاج ارتفاعها فلا يكون بينهما منع للمجموع والمنفصلة للمفصلة مستلزم  
 اربع مصلكات مقدم مصلكتين عين احدا للآخرين وتاليها نقيض الاخر مقدم الا  
 نقيض احدا للآخرين وتاليها عين الاخرى فيصدق لا نقضا للمحققين من مستلزم  
 عين كل واحد منهما نقيض الاخر ونقيض كل واحد منهما عين الاخر اما الاول فانه لو لم  
 ثبوت نقيض الاخر على تقدم عين كل واحد منهما لكان ثبوت عين الاخر على ذلك المقدم  
 فيحتاج اجتماعها وكان بينهما انقضا لخصم هف واما الثاني فانه لو لم يجب ثبوت  
 عين الاخر على تقدم نقيض كل واحد منهما فيحتاج ارتفاع عينين فلا يكون بينهما نقضا  
 حقيقيا والمقدور خلافه هف وكل واحد من غير الحقيقة من ماضي المجموع والمقدور  
 الاخرى مركبة من نقيض جزئها فيصدق صدق المجموع من امرين صدق منع الملوثة  
 فانه لو جاز ارتفاع النقيضين لجاز اجتماع العنصرين فلا يكون بينهما منع للمجموع  
 صدق منع الملوثة من امرين صدق منع المجموع من نقيضها فانه لو جاز اجتماع  
 لجاز ارتفاع العنصرين فلا يكون بينهما منع للمجموع **قال** المفارقة الثانية القياس **القياس**  
**اول** المقصد لا يفي والمطلب الاعلى من القياس الكلام في القياس انه العدة في  
 المطلب القديسيه وحده انه قول مؤلف من قضايا متصلة لزومها لها  
 قول اخر كقولنا المفارقة متغيرة وكل متغير حادث فانه قول مركب من قضيتين اذا  
 لم عنها لذاتها ان العالم حادث فالقول وهو المركب اما المفارقة المعطية وهو عين  
 للقياس المعقول والمالمعطية وهو عين للقياس المعقول والمالمعطية اما فرق قضية

والحرة

واحدة لثباتها والقياس السبط الموقوف من قضيتين كما ذكرنا والقياس المركب من  
 قضيتين افرق اثنين كما ينبغي ما حذر به عن القضية الواحدة المستلزمة لذاتها عكسها  
 وعكس نقيضها فانها لا ينبغي قياسا وقوله اذا سلمت شارة الى ان تلك القضايا لا يجب  
 بكون مسلمة ونقيضها بل يجب ان يكون بحيث لو سلمت لزوم عنها قول اخر ليدلج في الحد  
 القياس اصدق المقدمات وكانها كقولنا كل انسان مجروح كل مجروح جرحه فان هاتين القضيتين  
 وان كذبنا الا انها بحيث لو سلمنا لزوم عنها ان كل انسان جرحه وقوله لزوم عنها يخرج  
 والتمثيل فان مقدمها انما سلمت لا يلزم منها شيء لامكان تخلف مدلولها عنها  
 وقوله لذاتها جرحه به عما يلزم لا لذاته بل بوجوه مقدمة غريبة كما في القياس **القياس**  
 وهو ما يركب من قضيتين متعلقين بوجه واحد لا يكون موضوع الاخرى كقولنا انسان  
 مشاوي فانها مستلزمات ان مصادق لكن لا لذاتها بل بوجوه مقدمة غريبة وهي  
 ان كل مشاوي مشاوي ولذلك لم يتحقق ذلك الاستلزام الاحب بصدق هذه المقدمات  
 كما قولنا الملزوم لب وبملزوم في ناملزوم في لان ملزوم الملزوم ملزوم وقولنا القديسيه  
 في المحذور والحكمة والبيت فالقديسيه في السبب لانها في الشيء الذي في اخر يكون فيه اما اذا لم  
 تلك المقدمة لم يحصل منه شيء كما اذا قلنا اصاب لب وب مابن في لم يلزم منه اذا  
 مابن في لان مابن المابن لا يجب ان يكون مابنا وكذا قلنا انصف لب وب نصف  
 لم يحصل منه ان انصف في لان نصف النصف لا يكون نصفا وقوله قول اخر اراد  
 به ان القول اللازم يجب ان يكون مغايرا لكل واحد من المقدمات فانه لو لم يعبر  
 في القياس لزم ان يكون كل قضيتين قياسا كفا كاشا لاستلزامها احدهما وهذا الحد  
 مقصور عن القضية المركبة المستلزمة لعكسها او عكس نقيضها فانه يصح في علمها انها قول



مؤلف من قسمين يستلزم لذاته قولاً آخر كمن لا يفتقر قياساً **قال** وهو استثناء في  
 أن كغير النتيجة أو يقضيها مذكور في **القياس** استثناء في أو  
 افتراض لأنه إما أن يكون عين النتيجة أو يقضيها مذكور فيه بالفعل أو لا يكون شيئاً  
 منها مذكور فيه بالفعل أو لا يستثنى كقولنا إن كان هذا جسيماً فهو  
 كذلك جسم ينتج أنه متغير وهو بعينه مذكور في القياس لكنه ليس بمتغير ينتج أنه  
 ليس بجسم يقضيها أي قولنا أنه جسم مذكور في القياس وإنما استثنى استثناءً  
 على حرف الاستثناء اعني لكن والذاتان افتراض كقولنا الجسم مؤلف وكل مؤلف  
 محدث فالجسم محدث فليس هو ولا يقضيها مذكور في القياس بالفعل والقياس  
 الافتراض الحد وفيه ما قد ذكر النتيجة أو يقضيها والمترين بالفعل لأنه لو لم  
 يقيد لدخل الافتراضات وهذا القياس استثناء في إذا النتيجة مركبة من عبارة وفي  
 طرأها ومن صورة وهي صيغتها التامة بعينها مذكورة في الافتراضات واردة  
 الشيء فاعده يحصل بالقوة فيكون النتيجة مذكورة فيها بالقوة فلو الملة ذكر النتيجة  
 والتعريف لا يفسد من تعريف الاستثناء معاً وتعرف الافتراضات حقيقة لا يقال أبداً  
 الأمرين لازم وهو ما بطلان تعريف القياس أو بطلان تعريفه القيمين لأن لا  
 أن لم يكن قياساً بطل التعيين والآن كان تعيناً للشيء إلى نفسه والآن جزم وان كان  
 قياساً بطل التعريف لأنه اعتبر فيه أن يكون القول للآخر مفاعلاً لكل واحد من  
 وإذا كانت النتيجة مذكورة في القياس لم يكن مفاعلاً لكل واحدة من المقدمات  
 لا نأقول لأنهم أن النتيجة إذا كانت مذكورة في القياس لم يكن مفاعلاً لكل  
 من المقدمات وإنما يكون كذلك لأن النتيجة جزء المقدمة وهو متفرع من المقدمة

والقياس استثناء

في القياس استثنائي ليس قولنا التمسك بالجملة بل استلزامه لوجودها إنما دلالة  
 النتيجة وقضيها قضية لاحقاً لها الصدق والكذب والمذكور في القياس الاستثناء  
 ليس بقضية فلا يكون عين النتيجة أو يقضيها مذكور فيه مذكور بالفعل لا نأقول الملة  
 بذلك أن يكون طرأ النتيجة أو يقضيها مذكورين بالقياس الذي في النتيجة وعلى هذا  
 فلا اشكال **قال** وهو موضوع المطلق **القول** القياس المتركب إما على أن تركيب  
 من جزئين أو شرط أن لم يتركب منها ولما كان الحلي بسيطاً فليبدأ به ونقول العلوم  
 بأقسامها وهو من القياس يسمى نتيجة وأقسامها استلزامه منه مطلقاً وكل قياس حلي  
 لا ينفصل من قسمين أحدهما تنطبع موضوع المطلق كالجسم والمثال المذكور في  
 علمه كالتحريك وما يشتركان في الحد الأوسط كالمؤلف فوضع المطالبين أصغر منه  
 يكون والآخر أكبر من الآخر والآخر أقل من الآخر فيكون أصغر من الآخر يعني كمن لأنه لما كان عام  
 فهو كذا أفراداً والتحد المشترك المذكور بين الأصغر والأكبر يعني حداً أو شرطاً مشتركاً  
 طرفي المطالبين والمقدمة الواجبها الأصغر في ذاتها ذات الآخر والتي فيها الأكبر كمن  
 إنما ذات الأكبر ما قرأت الأصغر بالأكبر في إيجابها وإيجابها وكما بينهما وبينها  
 وفقاً والهيئة الحاصلة من وضع الحد الأوسط عند الحدين الآخر من حيث جعلها أو  
 وضعها لها أو جعلها على حدتها ووضعها الآخر يعني كلاً وهو أربعة لأن الحد الأوسط كان  
 محكماً في الصغرى موضوعاً في الكبرى في الشكل الأول وإن كان محكماً فيها فهو الشكل الثاني  
 وإن كان موضوعاً فيها فهو الشكل الثالث وإن كان موضوعاً في الصغرى محكماً في الكبرى  
 فهو الشكل الرابع وإنما وضعت الأشكال هذه المراتب لأن الشكل الأول على التقسيم  
 فإن التقسيم الطبيعي هو استبعاد موضوع المطالب الحد الأوسط ثم منه إلى محله من



منه الاشكال من موضوعه الى محله وهذا لا يوجد الا في الاول فلما وضع  
 المرتبة الاولى وضع الشكل الثاني لانه اقرب الاشكال الى الحاجة اليه لشاركته  
 اباه في صفاته وهو شرف المقدمتين لاشكالهما على موضع المطا الذي هو شرف من  
 ان المحل لما يطلب لاجله اما الجواب ان سلبنا ثم الشكل الثالث لان له قربا ما اليه  
 لشاركته اباه في اخر المقدمتين ثم الرابع اذا قرب له اصلا فلما افقته اباه  
 في المقدمتين وبعده عن الطبع جدا **قال** اما الشكل الرابع فشرط الجواب  
**قال** اعلم ان الاشكال الرابع لا يربط بحسب كيفية المقدمات وكما  
 بشرط بحسب المقدمات اما الشرط الذي يجب لجملة فيا يتك بناها في فصل  
 واما الشرط الذي يجب للكيفية والكمية ففي الشكل الاول امر اذا وجد احسب الكيفية  
 الصغرى وانما احسب الكمية الكلية الكبرى اما الاول فلا في الصغرى لو كانت سالبة  
 لم يندرج الاصغر تحتها الا وسط فلم يحصل الاشكال لان الكبرى تدل على ان ثابت له  
 الاوسط فهو محكوم عليه بالكبر والصغرى على تقدير كونهما سالبة خالصة بان لا  
 سلب في عن الاصغر الاصغر لا يكون داخل بما ثبت له الاوسط فالحكمة على ما ثبت  
 له الاوسط لا يتعدى الى الاصغر فلا يلزم النتيجة واما الثاني فلا في الكبرى لو كانت  
 جزئية لكانت معناها ان بعض الاوسط محكوم عليه بالكبر والجواب ان يكون لا  
 غير ذلك البعض المحكوم على بعض الاوسط لا يتعدى الى الاصغر فلا يصدق كل انسان  
 حيوان وبعض الحيوان فليس لا يصدق بعض الانسان فليس ومروجه الثانية ايضا  
 هذا الشرطين ايضا لان القرب من الكمية الاعتقاد في كل شكل ستة عشر فالتك  
 ان القضية مخففة في الشخص والمصور والمهمة لكن القضية مفرقة من الكمية

لانا

لانا محقق في هذا الشكل فاما انما هذا زيد وزيد انسان فيجوز ان يكون هذا  
 انسان والمهمة في حق الجزئية فالمقضية المعبرة ليست الا المحصورة وهو ان  
 الجزئيتين وهو معبرة في الصغرى وفي الكبرى فاما اخرتها حدتها الصغرى بالاربع  
 الكبرى بالاربع يحصل منه ستة عشر فاما لكن اشترط الامر الاول اسقط فاما ثانيا  
 الصغرى بالانسان مع الكبرى بالاربع والامر الثاني ايضا اخرى الصغرى بالانسان  
 مع الجزئيتين فليبقيا لا اربعة اقرب الاقل من وجوبين كليتين ينتج موجبة كلية  
 كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة  
 كلية فكل ج ب والاخرى من ب ا فلا تلزم من ج ا الثالث من وجوبين و  
 الصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية بعرض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا الرابع من جزئية  
 جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعرض ج ب والاخرى من ب ا  
 فليس بعض ج ا فاشكال هذه الفروض يتقنه لها لا يحتاج الى رهان واعلم ان  
 كليتين احباب وسلب وشرها الا احباب لانه وجود والسلب عدم والوجود  
 اشرف من كين الكمية والجزئية وشرها الكمية لانه اضبط وانفع والعدم والخص  
 من الجزئية والاضطراب من الكمية على امر انما اشرف فعلى هذا يكون الموجبة الكلية شر  
 المحصورة لاشكالها على الشرطين واختصارها السالبة الجزئية لاحتمالها على الشرطين  
 والسالبة الكلية اشرف من الموجبة الجزئية لان شرف السلب الكلي باعتبار الكلية  
 وشرها الاحباب الجزئي باعتبار الاحباب وشرها الاحباب من جهة واحدة وشرها  
 من جهات متعددة ولما كان المقدم من الاقضية شاربها رتب باعتبار رتبها  
 شرها فقدم الشرف على غيره **قال** اما الشكل الخامس في **قال** لانا



ايم شرطان حسب الكيفية والكثرة اما حسب الكيفية فالاختلاف مقدّمته  
 والكيف بان يكون احدهما موجبة والاخرى سالبة واما حسب الكثرة فكثرة  
 الكبري وذلك لانه لو لم يتحقق احد الشرطين حصل الاختلاف وهو صدق  
 القياس تارة مع الاجاب وتارة مع السلب والاختلاف يوجب العقم اما  
 لزوم الاختلاف على تقدير انشاء الشرط الاول فلانه لو انقضت المقدمات في  
 الكيف ظاهرا لم يكن ناموجبتين انما لبتين واما ما كان يتحقق الاختلاف اما  
 اذا كانا موجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق  
 الاجاب ولم يدلنا الكبري بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب واما  
 اذا كانا سالبتين فليصدق قولنا لا شيء من الانسان حيوان ولا شيء من الفرس يجرى  
 الحق السلب ولو قلنا لا شيء من الناطق يجرى فالحق الاجاب واما لزوم الاختلاف  
 على تقدير انشاء الشرط الثاني فلانه لو كانت الكبري موجبة فلو ان كان  
 موجبة انما لبتين على كلا التقديرين يتحقق الاختلاف اذ على تقدير  
 فليصدق قولنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض حيوان فرس فالصدق او كذا  
 ولو قلنا بدل الكبري وبعض الناطق فرس كان القادر السلب واما على تقدير  
 سلبها فليصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الناطق ليس بفرس فالصدق او كذا  
 الحق ليس بحيوان والحق السلب واما ان الاختلاف موجب لعقم القياس فلانه لما  
 مع الاجاب لم يكن متجاها للصدق ومع السلب لم يكن متجاها للايجاب لان العترة  
 بالاشارة استلزم القياس لا حد **قال** ومن هنا نتج انهم لم يثبتوا **قول**  
 القريب المنجزة والشكل الثاني حسب مقتضى الشرطين ايم انه لانه بسقط باعبار

الترتيب

الشرط الاول ثمانية اقرب السالتيان والموجبتان والكلتان والحيثان والمختلفتان و  
 باعتبار الشرط الثاني ان بقية الكبري الختيرة الموجبة مع السالتيان والكبري الختيرة  
 السالبة مع الموجبتين فثبت القريب لنا نتج ان بقية الاول من كلتين والكبري  
 سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل حيوان لا شيء من ابناة الانسان  
 وبالعكس اما الخلف فهو في هذا الشكل ان يوجد بعض النسخة يحصل صدق لان نتائج  
 هذا الشكل سالبة فيقتضيان في الموجبة نصلح لصيغة الشكل الاول ويجعل كبري  
 القياس كبري لانها لخطيها نصلح لكبري وبه الشكل الاول فثبت منها باسرى الشكل  
 الاول نتج لما بناه تصدق فقال لو لم يصدق لاشي من حي الصدق بعضه  
 ان يثبت الى الكبري هكذا بعضه ان لا شيء من ابناة الانسان لا شيء من  
 وقد كان الصغرى كل حيوان هف والمخط لا يفر من الصورة لانها لا يثبت الانسان فيكون  
 من المادة وليس الكبري لانها اقرب من الصدق فتعتبر ان يكون من بعض النسخة فيكون  
 فينتج حقا واما العكس فيان يعكس كبري البرية الى الشكل الاول فينتج النسخة المذكورة  
 فيقال ان صدقت القربة صدقت الصغرى مع عكس الكبري ومع صدقت مع عكس الكبري  
 صدقت النسخة فتر صدقت القربة صدقت النسخة وهو المطلوب الثاني من كلتين الصغرى  
 سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لا شيء من حيوان وكل اب لا شيء من حيوان الخلف  
 الخطيها العكس المذكور واما العكس فلا يمكن يعكس الكبري لانها اجابها لا يعكس  
 جزئية والجزئية لا ينتج كبري الشكل الاول بل العكس الصغرى جعلنا كبري ثم عكس النسخة  
 فاما عكس لا شيء من حيوان لا شيء من حيوان جعلنا كبري ثم الكبري القياس صغرى  
 كلاب لا شيء من حيوان لا شيء من حيوان لا شيء من حيوان وهو يعكس الى الاشياء



الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة جزئية كقولنا بعض  
 ب لا شيء من ب فيعترض ليس بالخطف والعكس كما هو في الفرض وهو ان  
 موضع الصغرى في كل د ب وكل د ج ثم نعم المقدمة الاولى الى الكبرى ويقال كل د ب  
 شيء من ب ليقع من اول هذا الشكل لا يتوقف من انهم يعكس المقدمة الثانية الى بعض ج وقد  
 مع نتيجة القياس الاول هكذا بعض ج ولا يتوقف من النتيجة من الشكل الاول بعض ب  
 وهو المطابق للفرض يكون انما من قياس واحد فذلك الشكل ولكن من فرض بعض ب ليس  
 من الشكل الاول والاربع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية  
 بعض ج ليس وكل ب بعض ج ليس ولا يمكن سايه بالعكس بعض ب ليس ولا يمكن  
 تعكس جزئية والجزئية لا تسليح الكبرى الشكل الاول ولا يعكس الصغرى لانها لا تسليح  
 العكس بقدر قوة الاشياء في كبرى الشكل الاول فيثابته اما بالخطف او بالفرض ان كان  
 السالبة جزئية مركبة لتحقق وجود الموضوع وانما ثبت القريب على ذلك القريب لان  
 القريب لا يبرهن بان لكل فلا بد من فقدهما على الاخرين وقدم الاول على الثاني  
 الثالث على الرابع لاشناهما على صغرى الشكل الاول بخلاف الثاني والرابع **الاول**  
 الشكل الثالث عشر هو جيب الصغرى **الاول** بشرط وانما هي الشكل الثالث عشر  
 المقدسات الجيب الصغرى ويجب ان يكون كذا احدى المقدمات اما الجيب الصغرى فلا بد ان  
 سالبة لا الكبرى اما ان تكون موجبة او سالبة واما ان كان يحصل اختلاف المرجح  
 لعدم الاستنتاج اما اذا كانت موجبة فتكون سالبة في الفرض ان كان بعض من كل انسان حيوان  
 او ان طوطى المحرف الاول لا يجاب وفي الثاني السلب واما اذا كانت سالبة فتكون اذا  
 بد لنا الكبرى يقول لنا ان بعض الانسان بطا هو ان جاد والصادق في الاول لا يجاب

وفي الثاني

وفي الثاني السلب واما الكلية احدى المقدمات فلا بد ان كانا جيبين احتملا ان يكون  
 البعض من الاول وسط الحكم عليه بالاكبر غير البعض من الاول وسط الحكم عليه بالاصغر ثم  
 عند الحكم من الاول الى الاصغر كقولنا بعض الجيران انسان وبعض فرس والحكم على بعض  
 الجيران بالفرس لا يتعدى الى البعض الحكم عليه بالانسانية واعتبار هذين الشرطين يحصل  
 الغريب ستة لاننا اشتراط الجيب الصغرى حذف ثمانية اخصب كما في الاول وانتهى  
 كلية احدها عند فرضين آخرين وهما الكبرى الجزئية مع الموجبة جزئية الاولى  
 من مرجحين كليتين ينتج موجبة جزئية كل ب ج وكل ب بعض ج اوجهين  
 احدهما الخطف وطريقه في هذا الشكل ان يجعل بعض النتيجة كبرى في هذا الشكل الثاني  
 الاخرية وصغرى القياس لا يجابها صغرى فينتظم منها قياس في الشكل الاول فينتج لما  
 بنا في الكبرى فيقال لو لم يصدق بعض ج الصديق لا يتوقف في الخطف ج ولا ينتج  
 من ج ينتج لا يتوقف في ج وكان الكبرى كل ب ج هـ وثانيها عكس الصغرى اجمع الشكل  
 الاول وينتج النتيجة المطلوبة بعينها الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية  
 كل ب ج ولا يتوقف من ب بعض ج ليس بالخطف ويعكس الصغرى كما سلف في الفرض الاول  
 بلا فرق وانما ينتج هذا ان القربان الكلية لجواز ان يكون الاصغر من الاكبر وانما  
 اجاب بالاصغر لكل افراد الام ان عليه عنها كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان طوطى  
 فيكون الانسان فرس وانما يتبعها الخطف ينتج بعض الفرس بالاقية لان الفرس لا  
 بعض الفرس المنجحة للاجواب والفرض الثاني اصغر الفروض المنجحة للسلب وعدم استنتاج  
 مستلزم لعدم استنتاج الامر الثالث من مرجحين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية  
 بعض ج وكل ب بعض ج اما بالخطف ويجعل الصغرى وهو الفرض وهو ان بعض من



الجزئية فكل د ب وكل د ج ونظم المقدمة الأولى الى الكبرى القياس ينتج في الشكل  
 الأول كذا ثم جعلها كبرى المقدمة الثانية ينتج فراول هذا الشكل صغرى أن  
 المط الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كبرى ينتج سالبة جزئية بعض  
 ج ولا شيء من با بعض ج البرا بالطرفا الثلاثة والحل ط الخامس من موجبتين د  
 الصغرى كبرى ينتج موجبة جزئية كبرى ج وبعض با بعض ج با الخلف والافراض  
 هو فرض موضوع الكبرى فكل د ب وكل ب ج فكل د ج ثم نقول كل د ج وكل د  
 بعض ج او بعض الكبرى وجعلنا صغرى ثم عكس النتيجة لا بعض الصغرى لان الكبرى  
 جزئية لا اصل لكبرى الشكل الاول الثاني من موجبة كبرى صغرى وسالبة جزئية كبرى  
 ينتج سالبة جزئية كبرى ج وبعض البرا بعض ج البرا بالخلف والافراض في الكبرى  
 ان كانت مركبة لتتصور وجود الموضوع الا بعض الصغرى ان الجزئية لا تقع في الكبرى  
 الاول لا بعض الكبرى لانها لا يقبل العكس وتقدم برهانها الاصل صغرى الشكل  
 الاول وانما وضعت هذه القرب وهذه المراتب لان الاول اخف القرب والنتيجة  
 للايجاب والثاني اخف القرب والنتيجة للسلب والافترض ان شرف وقدم الثالث الرابع  
 على الاخيرين لانها على كبرى الشكل الاول والثاني **قال** **واما الشكل الرابع** **اول** **شرف**  
 اشاف الشكل الرابع بحسب الكيفية والكيفية احد الامرين وهو اما الجواب المقدمتين مع  
 كبرى الصغرى او اخلافاها بالكم مع كبرى احدهما وذلك لانه لو لا احد هما لزم  
 احد الامور الثلاثة اما سلب المقدمتين او ايجابها مع جزئية الصغرى او اخلافاها  
 والكيفية مع جزئيتها وعلى القامه تحقيق الاخلافا المردج لعدم الاشاف اما اذا  
 كانتا سالبتين فلمصدق قولنا لا شيء في الانسان فيفسد ولا شيء في الحمار في الانسان في الحق

في  
 انعكاسها

السلب

السلب اولاً شيئاً من اهل بالانسان والحق الايجاب داما اذا كانتا موجبتين  
 والصغرى جزئية فلا بد منه بصدق بعض الحيوان انسان وكل باطن حيوان مع  
 حقيقة الايجاب وكل فرس حيوان مع حقيقة السلب واما اذا كانتا مخالفتين  
 والكيف جزئيتين فلا بد من وجوبه ان كانت صغرى صدق قولنا بعض الناطق  
 انسان وبعض الحيوان ليس بناطق او بعض الفرس ليس بناطق والصادق في الاول  
 الايجاب والثاني السلب وان كانت كبرى صدق بعض في الانسان ليس بفرس  
 وبعض الحيوان انسان والحق الايجاب وبعض الناطق انسان والحق السلب  
 فربما كانتا نتيجة محبة هذا الاشتراط ثمانية لسقوط اربعة ارباع باعتبار قسمي  
 السالبتين وضربين لعلم الموجبتين مع جزئية الصغرى واخرين لعلم  
 الجزئيتين الاول من موجبتين كلتين ينتج موجبة جزئية كبرى ج وكل  
 اب بعض ج ابعكس الترتيب ثم عكس النتيجة فاذا عكسنا الترتيب ارتد الى  
 الشكل الاول هكذا كل اب وكل ب ج فكل ج ج ونعكس الى بعض ج او هو المط  
 ولا ينتج كل با الجواز ان يكون الاصغر د من الاكبر وامشاه حمل الاصل على كل افرا  
 الاعم لقولنا كل انسان حيوان وكل باطن انسان مع ان الحق بعض الحيوان باطن  
 الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كبرى ج وبعض اب  
 بعض ج ابعكس الترتيب والنتيجة معا كما راينا في الثالث من كلتين والصغرى سالبة  
 ينتج سالبة كبرى لا شيء من ج وكل اب فلا شيء من ج ابعكس الترتيب باهم كما  
 الرابع من كلتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كبرى ج ولا شيء من ج  
 بعض ج البرا بعض المقدمتين ليرجع الى الشكل الاول هكذا بعض ج ب ولا شيء



منه بضعه ليس وهو المثل ولا ينفج كليا لاحتمال عدم الاصغر كقولنا كل  
 حيوان ولا شيء من الفرس بالسانان فان الفرس ليس بعض الحيوان فربما الخامس  
 جزئية صغرى ومسالبة كية كبرى ينتج سالبة جزئية بغيره ولا شيء من بضعه  
 ليس بعكس المقدمتين كما من الناس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية  
 كبرى ينتج سالبة جزئية بغيره ليس بـ وكل اب فبعضه ليس بعكس الصغرى  
 ليرتد الى الشكل الثاني وينتج النتيجة المذكورة بعينها السابعة من مرجحة كلية  
 صغرى ومسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كل بـ وبعضه ليس بـ فبعضه  
 ليس بعكس الكبرى ليرجع الى الشكل الثالث وينتج النتيجة المطلوبة في الفرس  
 من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية لا شيء من بـ  
 وبعضه ليس بـ بعضه ليس بعكس ترتيب ليرتد الى الشكل الاول ولا يمكن النتيجة  
 وترتيب هذه الفروض ليس باعتبار اشياءها لانها بعد ما علم الصبي لم يعتد  
 باشياءها بل باعتبار انفسها فلا بد من تقديم الاول لانه موجبتين كليتين  
 والاجاب الكلي اشرف الاربعة فقدم الثاني ايضا وان كان الثالث والاربع  
 من كليتين والكل اشرف وان كان سالباً من الجزئيين وان كان اجاباً لما ذكرناه  
 الاول في اجاب المقدمتين وفي احكام المخلطات كما سنعرفه ثم الثالث لانه  
 الى الشكل الاول بعكس الترتيب ثم الرابع لانه احض من الخامس ثم السادس  
 فالتابع على التام من الاشياء على الاجاب الكلي وفيه وقدم السادس على السابع  
 لانه رتبه الى الشكل الثاني في رتبة السابعة **قال** وهو كبريا الى الشكل الاول  
**اول** يمكن بيان اشراج الفروض الخمسة الاول بالحلف وهو ان بضعه تقبض

الحكماء

الاحدى المقدمتين ينتج ما بعكس الى بضعه الاخرى اما في الصغرى من المقدمتين  
 فبعضه تقبض النتيجة لكنه كليا كبرى وصغرى القياس لا يجابا صغرى فبعضه  
 على هيئة الشكل الاول كما في الحلف المستعمل في الشكل الثالث يحصل نتيجة  
 اما سالباً في الكبرى فلم يصدق بعضه الصدق لا شيء من بـ فبعضه كبرى  
 القياس وهي كل بـ ينتج لا شيء من بـ او هي بعكس الى الاشياء من اب وهو  
 بضعه كبرى الصغرى الاول وبناتق كبرى الثاني واما في الصغرى من المقدمتين  
 فبعضه تقبض النتيجة لا يجابا صغرى وكبرى القياس بعينها كبرى كما قلنا في الشكل  
 الثاني لنتج من الشكل الاول نتيجة بعكس الى ما بنا في الصغرى مثلاً لم يصدق  
 لا شيء من بـ الصدق بعضه فبعضه صغرى كبرى القياس وهي كل اب ينتج بعضه  
 بـ فبعضه بـ وقد كان صغرى القياس لا بـ بـ هـ وكذلك يمكن  
 بيان الفرض الثاني والخامس بالافراض اما بيانه في الثاني فهو ان فرض البعض  
 الذي هو اب وكل بـ وكل بـ فبعضه كبرى كبرى الصغرى القياس ونقول لكل  
 بـ وكل بـ ينتج من قول هذا الشكل بعضه د وخطا صغرى لكل بـ ينتج  
 من الشكل الاول بعضه ا وهو المثل واما بيانه في الخامس فهو ان فرض البعض  
 الذي هو بـ بـ وكل بـ بـ ثم نقول لكل بـ وكل بـ بـ ينتج من الشكل  
 الثاني لا شيء من د وخطا كبرى لكل بـ بـ ينتج من الثالث المثل واما في  
 الافتراض ان يؤخذ مقدمة من مقدمي القياس على وصف موضوعها ومحمولها  
 على ان الموضوع فبعضه مقدمة شان كلتان وان كانت مقدمة القياس جزئية  
 لا اعتبارا ساوا فاما ذلك البعض وتبعتها بد فان قلت ربما لا تعد ذات الموضوع



بل يكون مخصصا في فرد فلا يحصل كلية لا نقضا على بقية الافراد فنقول في  
 يحصل قضيتان شخصيتان وقد سمعت ان الشخصيات في الاشياء غير  
 الكليات على ان ذلك لا يكون الا نادرا ثم لا شك ان احدا لم يصف  
 المحل الاوسط في التماسه فكون احدي مقدمتي المفترضة مع المقدمة الاخرى  
 القياسية وينتج نتيجة واذا ختمت مع المقدمة الاخرى لا مفترضة يحصل  
 النتيجة المطلوبة في المفترض قياسا ان وزعم القوم ان احدهما لا بد ان يكون  
 على نظم الشكل الاول والآخر على ذلك الشكل المطابقا له وهو ليس بصحيح  
 الاطلاق لان في فرض في خامس هذا الشكل ليس كذلك بل احدهما قياسا  
 من الشكل الثاني والآخر من الشكل الثالث ولا فراض في ثابته انهم لا يجب  
 ان يقرروا كقوله فانه يمكن ان يبين بحيث يكون القياس من الاول من الشكل الاول  
 والثاني من الثالث على ان الاستنتاج من الاول والثالث اظهر واين من  
 الاستنتاج من الرابع والاول ثم انك تراهم يفرضون في بابا العكس في الكليات  
 ولا يفرضون في بابا لا بقية الا في الشخصيات وهو انهم ليس عسقيهم مطلقا  
 بل لا مفترض في الشكل الثاني والثالث لا يتم في المقدمة الكلية لان احدهما  
 قياسا اما مفترض على شرائط الاشياء او مرتب على هيئة الفرض المطابقا  
 واما المفترض في الشكل الرابع فمقدمتهم والمقدمة الكلية كافي كبرى القياس  
 الاول وصغر القياس الرابع وعليك الاعتناء والامتحان عما اعطينا لك  
 من القانونا الكلية **قال** فقد حصل من القياسات التي هي في قول المتقدمين  
 كانوا يجهلون القياسات في هذا الشكل والخاتمة الاول وكان عندهم ان

الفرق

القياسات الثلاثة الاخيرة عقيدة لخصوا الاختلاف فيها اما في القياسات السارفة  
 قولنا بعض الحيوان ليس انسان وكل فرس حيوان اوكل ناطق حيوان واما في الثاني  
 فلا يصدق قولنا كل انسان ناطق وبعض الفرس ليس انسان او بعض الحيوان  
 ليس انسان واما في الثالث فنقولنا لا يتوقف الانسان على الفرس وبعض الناطق  
 انسان او بعض الحيوان انسان واسرار المقام الى جوابه بان بيان الاختلاف  
 في هذه الفروض بانهم اذا كان القياس من كذا من المقدمة البسيطة لكان مقبولا  
 وانما هما ان تكون السالبة المستترة فما من احدي الخاصتين فلا ينفصل ذلك  
 الفرض منها واعلم اننا جاهدنا على انعكاس السالبة الجزئية لكانت كسبها لان  
 السارد والباع انما يترددان الى الثالث والثالث بعكسها والثاني من المنهج لو كان  
 بحيث لو بدله مقدمته يحصل من الشكل الاول والسالبة خاصة تتعكك في نتيجة  
 مطلوبة ولم يظهر للمقدمتين انعكاسهما اذ في بعض الافاضل من المتأخرين ان  
 وقع عليه من ذلك **قال** الفصل في القياسات التي هي في قول المتقدمين  
 القياسات الحاصلة من مخطات الموجهات بعضها مع بعض وعندها هي الموجهات  
 في المقدمات بعين الاشياء **قال** شكلا شرائط اما الشكل الاول فشرطه باعنا  
 الجهة ان يكون الصغرى فعلية فانها لو كانت ممكنة لم يجب تعدي الحكم من  
 الى الاصح لان الكبرى قد لا على ان كل ما هو شرط بالفعل محكوم عليه بالاكثر  
 والا صغر ليس ما هو شرط بالفعل بل لا مكانه بخلاف ان يبقى بالقوة ولا يخرج  
 الى الفعل فلم يتعدى الحكم من الاوسط اليه مثلا يصدق في الفرض ان يكون كل  
 حمار كوكب زيد بالاكثر وكل كوكب زيد فرس بالضرورة ولا يصدق كل حمار



فليس بالامكان العام لان الختم معنى الكبرى ان كل ما هو مركوب زيد بالفعل  
 فهو مركوب بالتم والمركوب مركوب زيد بالفعل اصله ما حكمه على المركوب بالفعل  
 لا يستدعي اليه **قال** في النسخة **في الكبرى** **القول** قد عرفت ان المتجهات  
 المعبرة ثلث عشرة فاما اعتبارها في الصغرى والكبرى حصل ما نرى ونستحق  
 اخلاطا وهي الحاصلة من ضرب ثلثة عشر في نفسها لكن بشرط فعلية الصغرى  
 اسقط من تلك الجملة ستة وعشرين اخلاطا وهي الحاصلة من ضرب المتكبرتين في  
 ثلثة عشر فيقتل الاخلاطات النتيحة مائة وثلثة واربعين والصابط في  
 اثنا عشر ان الكبرى اما ان يكون احد الوصفين الاربع التي هي المشروطة  
 والعرضيان او غيرها فان كانت الكبرى عن الوصفين الاخرين فان يكون احد  
 السبع الباقية فالنتيجة كالكبرى وان كانت الكبرى احدهما فالنتيجة كالصغرى  
 لكن ان كان فيها قيد للدوام او الاضطرورية فحذفناه وكذلك ان وجدنا فيها  
 ضرورة مخصوصة بها اي غير مشتركة بينهما وبين الكبرى ثم ننظر في الكبرى ان  
 فيها قيد للدوام كما اذا كانت احدي الخاصتين كان المحفوظ بعينه النتيجة  
 وان كان فيها قيد للدوام كما اذا كانت احدي الخاصتين فحذفناه الى المحفوظ  
 فكانا المحفوظ مع قيد للدوام جهة النتيجة اما الاول وهو ان الكبرى ان كانت  
 الوصفين الاربع كانت النتيجة كالكبرى فللاندرج البين فان الكبرى ليست على  
 ان كل ما ثبت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالاكبر بالجملة المعبرة في  
 لكن الاصغر ما ثبت له الاوسط فيكون محكوما عليه بالاكبر بجملة المعبرة والـ  
 الثاني وهو ان الكبرى اذا كانت احدي الوصفين الاربع كانت النتيجة كالصغرى

فلان الكبرى

فلان الكبرى هي تدل على ان دوام الاكبر يدوام الاوسط ولما كان الاوسط  
 مستدبا للاكبر كان ثبوت الاكبر للاصغر محسب ثبوت الاوسط له فان كان  
 ثبوت الاوسط له دائما كان ثبوت الاكبر له ايضا دائما وان كان في وقت  
 كان في وقت وان كان الاوسط مستدبا للاكبر بالتم كما في المشروطتين  
 كان ضرورة ثبوت الاكبر للاصغر محسب ضرورة ثبوت الاوسط له لان  
 القدرى للقدرى فقدرى واما حذف لا دوام الصغرى ولا ضرورة  
 فلان الصغرى لما كانت موجبة كان اللادوام واللاضطرورية فيها سالبة  
 وانما سلبه لا مدخل لها في اثنا عشر هذا الشكل واقام حذف الضرورية المحسوبة  
 بالصغرى فلان الكبرى عن كل ما ثبت له الاوسط لكن الاصغر ما ثبت له  
 فيكون انك لا الاكبر من الاصغر فلم تعد ضرورة الصغرى الى النتيجة واما ضم  
 لا دوام الكبرى فللاندرج البين ايضا فلان الكبرى هي تدل على ان الاكبر فيها  
 دائم لكل ما هو اوسط والاصغر ما هو اوسط فيكون الاكبر فيها دائم له طلالا للصغرى  
 الفردية مع المشروطة العامة فيخرج ضرورة لان النتيجة كالصغرى بعضها هي  
 المشروطة الخاصة ضرورة لادامة نظام اللادوام مع الصغرى لكن  
 الصادق المقدمات لا يتألف منها لان القياس ملزم من النتيجة فلو انظم  
 القياس الصادق المقدمات منها لزم صدق الملزوم بدون اللادوام وانه  
 محكوم عليه العرضية العامة فيخرج دائمة حذف الف وهو مخصوص بالصغرى فلم يبق  
 الا اللادوام ومع العرضية الخاصة دائمة لادامة حذف الضرورية وضم اللادوام  
 والقياس الصادق المقدمات لا ينظم فيها ايضا والصغرى لادامة مع احد

اذا لم يكن فيها ضرورة  
 جازا انك لا الاكبر







التي هي الدائمة والعرفتان لكن احلاطهما مع الدائمة عقيم لجواز ان يكون الذات  
 لشئ بالإمكان مسلوبة عنه وانما كقولنا كل روي فهو سوي بالإمكان ولا شئ من  
 باسودا مع اضلع سلب التي عن نفسه ولربما لنا الكري بقولنا ولا شئ من  
 التزكي باسودا دائما اشنع الاجاب وبلنم من قسم هذا الاحلاط عقيم احلاط  
 الممكنة الصغرى مع العرفتين اما مع العرفية العامة فلا فالدائمة اخضر عقيم  
 الاخص بموجب عقيم الاعم واما مع العرفية الخاصة فلعدم اشراج العرفية العامة  
 مع الممكنة وعدم اشراج الادد واما اخص لان الاصل لما كان مخالفا للممكنة  
 والكيف كان الادد واما موافقا لها في الكيف والاشراج في هذا الشكل عن غير  
 المتفقين في الكيف وهي لم ينج العرفية الخاصة مع الممكنة بجزئها يكون العرفية  
 الخاصة معها عقيمة اذ المعنى اشراج الحقيقة الممكنة مع قضية اخرى اشراج  
 جزئها معها وعدم اشراج عدم اشراج جزئها معها وجزئها معها يقولون  
 القياس من بسطتين قياس واحد ومن مركبة وبسطة قياسان ومن مركبتين  
 اربعة بسطة فان كان المنج منها قياسا واحدا كان نتيجة القياس بسطة والآخر  
 المشاج وجعلت نتيجة القياس واما الثاني وهو ان الممكنة اذا كانت كبرى  
 لم يستعمل الاعم الظ المطلقة فلا تفرق تبين من الشرط الاول ان الممكنة الكبرى  
 مع غير الفردية والدائمة عقيمة لعدم صدق الدوام على الصغرى وعدم كون  
 من القضايا البتة فلما استعمل الممكنة الكبرى مع غير الفردية لكان احلاطها  
 مع الدائمة وهو غير منتج لجواز ان يكون المسلوب عن الشئ بالإمكان ثابتا له دائما  
 كقولنا كل روي ابيض دائما ولا شئ من الروي ابيض بالإمكان مع اشراج السلب

ولوقلتنا بدالكري ولا شئ من الهندى باسودا بالإمكان اشنع الاجاب  
 قال ولا ينبغي ان يكون **افضل** الاخلالات النجوة في هذا الشكل محبب  
 الشرطين اربعة وثلاثون لانا الشرط الاول اسطوحيته وسبعين احلاطها وهي  
 من غير باحدى عشر صغرى في سبع كبريات والشرط الثاني اسطوحيته ثمانية الممكنة  
 الصغرى مع الدائمة والعرفتين الممكنتين والكبرى مع الدائمة والاضابط في  
 اشراجها ان الدائم اما ان يصدق على احدى مقدمته بان يكون فردية او  
 دائمة او لا يصدق فان صدق الدوام على احدى مقدمته فالحقيقة دائمة  
 والآخر نتيجة كالصغرى بشرط حذف بقدر الوجود الى الدوام والآخر  
 منها حذف الفردية منها سواء كانت وصفي او قضية اما ان النتيجة  
 كالمقدمة الدائمة او كما صغرى فيها لبراهين المذكورة في الملاحظات من الخلف  
 العكس والاضاح مثلا اذ اصدق كل ج ب بالاطلاق ولا شئ من ا ب بالضم او  
 دائما فلا شئ من ج او دائما والافعرج ا بالاطلاق وبضله صغرى كبرى  
 القياس هكذا بعض ج ا بالاطلاق ولا من ا ب بالضم او دائما ينتج من الاول  
 ج لبرت بالضم او دائما وقد كان كل ج ب بالاطلاق هف او عكس الكري لا شئ  
 من ج ا دائما ينتج النتيجة المطلوبة ومن ههنا يظهر ان السالبة الفردية لا تعكس  
 كقضايا النتيجة الفردية في هذا الشكل فردية فلما لم تبين ذلك انقصر في النتيجة  
 على الدوام لا يقال المقدتان اذا كانتا فرديتين لم يكن بينهما صدق النتيجة  
 فردية لانا الوسط اذا كان فردية الثبوت لاحد الطرفين فردية السلب  
 عن الآخر يكون احد الطرفين فردية السلب عن الآخر فاقول الحكم في











تبين ان لنا اربعة المسئلة وهذا الشكل يحيان تكون منعكسة سقط من  
تلك الجملة اخذنا الصغرى مع الكبريات البع فلم يبق الا اخذنا الصغرى  
احدها الوصفيات لا يبع مع احدى البع واخر الصغريات المشروطة الخاصة  
والكبريات لا يبعه وهي لا يبع معنا فلم يبق البواني وفي ذلك لانه يصدق لا يبع  
فمن المخفض بمضيق لا يضافه المقربة بالضم ما دام خفضا لا واما كل من يخفض  
بالقرب لا واما مع اشاع سلبا القبر عن المصطفى لا يضافه المقربة واعلم ان الكبر  
والشرط الثاني والثالث انما يتم لو بين فيها اشاع الايجاب حتى يبرز  
لكن لم يظهر بصورة نقص بل عليه الشرط الرابع كون الكبرى والقرب السالك  
من القضا بالانعكاس السلب لان هذا القرب يما بين اشاجه بعك الصغرى  
الاشكال الثاني فلا بد منه من شرطين احدهما ان الصغرى سلبية خاصة لقبول الاشكال  
لا عرفت بما سبق ثانيا ان كون الكبرى الموجبة معها على انظر المعبر بحسب الجملة والشكل  
يعمل المحذور بشرط ان اذا لم يصدق الدوام لم يصدق كون كبره من الاشكال  
فيحيا فيكون كبره القربا لنا من ذلك الشرط فما سر في صغرى القربا لنا من احدى  
وكبره ما يصدق عليه العرف العام لان اشاجرا نا يظهر بعكس الترتيب يرجع الى الله  
عكس النتيجة فلا بد ان يكون قد متاه حينئذ ابدلت احديها بالآخري انجاسا سلبية خاصة  
تقبل الا سكارا الى القبر المطلق والاشكال الاول لا يمتنع سلبية خاصة لو كان كبره احد  
الخاصتين وصغره احدى القضا بالاشكال الثاني يصدق عليها العرف العام اما اذا كانت  
احدى الوصفيات لا يبع فاما اذا كانت احدى الوصفيات فلا بد ان النتيجة هي  
لا دائمة دائمة ولا دائمة وهي اخصر العرفية الخاصة فيصدق في النتيجة السالبة بالبرهان

وهو قوله

وهو يعكس في النتيجة المظنة بان يكون صغرى هذا القرب احدى الخاصتين لانهما كبرى  
الاول وكبره من القضا بالاشكال الثاني صغرى الشكل الاول ومن هنا يظهر ان القربا سالب لما كان  
اشاجه انما يبين بعكس الكبرى ليرجع الى الاشكال الثاني حيث ان كبره السالبة المستعجلة فيه  
للافتكاس وان يكون الموجبة مع كبرها على شرط اشاع الشكل الثاني فلا بد منه انهم من  
احدها ان يكون السالبة من احد الخاصتين وانها اشكال الموجبة فعلية لا الصغرى المكتبة  
والشكل الثالث وانما لم يذكره لانه في الكتاب في الشرط الاول قد علم في فصل القياس  
الثاني قد علم في الشرط وهو عدم استعمال المكتبة في هذا الشكل <sup>وهو قوله</sup> <sup>في صغرى القرب</sup>  
التي هي من الاشكال الثاني بحسب الشرط المذكور في كل واحد من القربين لانهما مادة واحد وعشر  
من زوايا المجامع الفعلية الا حذر من قسما وفي القربا لنا استندوا الى كونها من  
الصغرى من الخاصتين مع الضلع الا حذر من قسما وفي القربا لنا استندوا الى كونها من  
العكس السالب وفي الرابع والخاصتين من كونها في الفصل من الصغريات الفعلية  
عشر مع التانعكس في السادس والثاني احد عشر فصل من الصغريات الخاصتين مع التانعكس  
وفي السابع اثنا عشر وهو يعمل من كبره الخاصتين مع الضلع الا حذر من قسما  
وفي القربا لنا استندوا الى كونها من الصغريات الخاصتين مع التانعكس  
والا فليطه ما وفي القربا لنا استندوا الى كونها من الصغريات الخاصتين مع التانعكس  
بعكس الصغرى وفي الرابع والخاصتين من كونها في الفصل من الصغريات الفعلية  
عشر مع التانعكس في السادس والثاني احد عشر فصل من الصغريات الخاصتين مع التانعكس  
وفي السابع اثنا عشر وهو يعمل من كبره الخاصتين مع الضلع الا حذر من قسما  
وفي القربا لنا استندوا الى كونها من الصغريات الخاصتين مع التانعكس  
والا فليطه ما وفي القربا لنا استندوا الى كونها من الصغريات الخاصتين مع التانعكس

وهو قوله







الفصل الثاني وهو كتاب في معرفة الكثير من غري واما البقية من كتب كبرى

[illegible]

الفريق السادس من جريدته  
وموجبه كلبته بكرى

[illegible]

الضرب الثامن وهو مركب من السالبة كغيره وموجب كغيره

عربی

قال الفصل الثاني في معرفة اقسام الاشكال من حيث التركيب  
الاشكال المركبة من الشبهات بل لا بد ان يتركب من الجمليات سواء تتركب من اشبهات المخصصة  
او من اشبهات الجمليات واقسام خمسة لانه اما ان يتركب من متصلتين او  
من فصليتين او جملية ومقطعة او جملية ومقطعة او مقطعة ومقطعة القسم الاول  
ما يتركب من متصلتين والشركة بينهما اما في جزء تام من كل واحد منها وهو المقدم  
بكله او الثاني بكاه واما في جزء غير تام منها اي جزء من المقدم والثاني واصاف  
جزء تام من احدها غير تام من الاخرى فلهذا سبعة اقسام لكون القريب بالطبع منها وهو  
يكون الشركة في جزء تام من المقدمتين ويعقد فيه الاشكال الاربعة لا زال اولى هو  
الشركة بينهما ان كانا في الصغرى مقدما في الكبرى فكل اشكال اولي كقولنا كلما كان  
اب خج وكلما كان ج فلهذا كلما كان اب فخر وان كانا في الاثني فكل اشكال الثاني  
كلما كان ا ب خج وليس الاربعة اذا كان هن خج وليس الاربعة اذا كان ا ب خج  
وان كان مقدما في الاثني فكل اشكال الثالث كقولنا كلما كان ج فخاب وكلما كان ج  
فخر فخر يكون اذا كان ا ب فخر وان كان مقدما في الصغرى فكل اشكال  
الرابع كقولنا كلما كان ج فخاب وكلما كان هن خج فخر فخر يكون اذا كان ا ب فخر  
شرائط اشاج هذه الاشكال في الجمليات من غير فرق حتى يشترط في الاول الجملية الصغرى  
وكلية الكبرى وفي الثاني اختلاف مقدميه بالكتف فكلية الكبرى الى غير ذلك وكذلك  
عدد فردها الا في اشكال الرابع فانه فرد بهما خمسة لا زال اشاج الفرد في الثلاثة  
الاخرى يجب تركيب السالبة وهو من صنف الشبهات وكذلك حال النتيجة في  
الكفة والقيمة فكل نتيجة الفرق الاول من الاشكال الاول هو جية كلتيه ومن الاشكال

الاجزاء بحسب ترتيبها السابقة وهو على ما يلي











انها المتأنيه للمقدم فحينئذ يكون الالزام في الختية له شرط لا يوجد اذ اصح وجود  
الملزوم دائما ولا يلزم وجود الالزام لعدم تحقق وضع الملزوم مع الالزام  
وشرطه لا يتأنيها وانما كما يصدق قولنا قد يكونا اذا كانا الواجب موجودا كما ان الجزء  
موجودا من الكل الثالث والواجب موجودا دائما ولا يلزم منه ان يكون الجزء  
موجودا من الكل الثالث لثالث لان الالزام هنا انما هو على وضع اجتماع  
الجزء والوجود وهو ليس بواقع اصل قال والشرطية لموضوعها ان الشرطية  
التي هي من القياس الاستثنائي اما متصلة او منفصلة فان كانت متصلة ان استثنائها  
عن مقدمها غير الثاني والالزام انفكاك الالزام عن الملزوم فيطل الالزام واستثنائها  
تقتضي الثاني يقتضي المقدم ولا يلزم وجود الملزوم بدون الالزام فيطل الالزام  
انهم دون العكس في شيء منها اى لا يبيح استثناء عن الثاني عن المقدم ولا استثناء  
تقتضي المقدم يقتضي الثاني تجاوزا ان يكون الثاني اعم من المقدم فلا يلزم من وجود الالزام  
وجود الملزوم ولا من عدم الملزوم عدم الالزام وان كانت منفصلة فان كانت  
حقيقية ان استثنائها عن اى جزء كان يقتضي الآخر لامشاع المجع فيها واستثنائها  
تقتضي اى جزء كان منها الآخر لامشاع الخلو منها فيكون لها اربع اشياء باعتبار  
انتفاء العين وانتفاء باعتبار استثنائها يقتضي كقولك اما ان يكون هذا العدد  
زوجا او فردا لكنه زوج فهو ليس بفرد لكنه ليس بزوج فهو زوج لكنه فرد فهو ليس بزوج  
لكنه ليس بفرد فهو زوج وان كانت مانعة للمجموع ان القسما لا فقط اى استثنائها  
عن اى جزء كان يقتضي الآخر لامشاع الاجتماع بينها ولا يبيح استثناء يقتضي  
من جزئها عن الآخر تجاوزا ان يقعها فيكون لها اثنتان باعتبار استثنائها العين كقولنا





اما ان يكون هذا الشيء شرا او جوا لكونه جوهرا ليس بجوهر كونه جوهرا ليس بشيء ان كانت  
مادة الخلو نتج القدر الثاني فقط اى استثناء تقصيرى جز كان بين الاخر لا  
ارتقاها لا استثناء عن شئ منها تقصير لا مكانا لاجتماع فيكون لها اية  
يتحققان بحسب استثناء التقصير كقولنا اما ان يكون هذا الشيء لا شرا ولا جوا لكونه  
جوهرا لا جوا لكونه جوهرا لا شرا **قال الفصل الخامس في لواحق القياس** **الاول**  
القياس المركب قياس مركب من مقدمات ينتج مقدمات منها نتيجة وهم مع  
الاخرى نتيجة اخرى وهم جوا الى ان يحصل المطر وذلك ان يكون اذا كان القياس  
للمط يحتاج مقدمته او احداهما الى قياس اخر كونه الى ان يثبت كونه الى كونه  
البدئية فيكون هذا قياسات مترتبة محصلة للمط ولهذا سمي قياسا مركبا فان  
صريح بناه تلك القياسات سمي من قول الشايع لوصول تلك الشايع بالقياس  
كقولنا كل ج ب وكل ج د وكل د ه وكل ه ا فكل ج ا ثم كل ج ا وكل ا ه  
فكل ج ه وان لم يصح بهاسي مقفولا الشايع لفصلها عن المقدمات في الذكر كان  
مرادة من مقابلة كقولنا كل ج ب وكل ج د وكل د ا وكل ا ه فكل ج ه **قال**  
الثاني قياس الخلف **الاول** قياس الخلف قياس يثبت المطر باطل تقصيره و  
سمى خلفا اى باطلا لانه باطل في نفسه بل انه ينتج الباطل على تقدير حقيقة  
المط وهو مركب من قياسين احدهما اقتراني من مصلدة وحيلة والاخر استثنائي  
ولكن المطر ليس كل ج ب فقولنا لم يصدق ليس كل ج ب لصد وتقصيره هو  
كل ج ب ونفرض ان معناه مقدمة ضارفة في نفس الامر في كل ج ب اجعلها كرى  
للصلة وهو القياس الاخراني ينتج لانه يصدق ليس كل ج ب لكان كل ج ا ثم تفصل



